

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۷۳
۷۴

۸۰۰
کتابخانه

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: حاشیه بر اربع فصوص	
مؤلف: آقاي سيد محمد صادق طاهري	جلد: ۱ (از ۱)
موضوع: (خط)	اهدائي
شماره ثبت کتاب: ۱۳۲۴	تاریخ: ۱۳۲۴

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۶۲۸

نقش الخط فی الاموال
نقش الخط فی الاموال
نقش الخط فی الاموال

۹۲۱

نقش الخط فی الاموال

نقش الخط فی الاموال

صوت
الاحتفال الخمسة عشر
هدایة بنت سلوة جلد ۱
هدایة بنت سلوة جلد ۲
هدایة بنت سلوة جلد ۳
هدایة بنت سلوة جلد ۴
هدایة بنت سلوة جلد ۵
هدایة بنت سلوة جلد ۶
هدایة بنت سلوة جلد ۷
هدایة بنت سلوة جلد ۸
هدایة بنت سلوة جلد ۹
هدایة بنت سلوة جلد ۱۰
هدایة بنت سلوة جلد ۱۱
هدایة بنت سلوة جلد ۱۲
هدایة بنت سلوة جلد ۱۳
هدایة بنت سلوة جلد ۱۴
هدایة بنت سلوة جلد ۱۵

حاشیه خطی بر مختصر خطی

نقش



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

نسخه خطی از کتاب
اصول الفقهیه فی اصول
فقه امامیه

نسخه خطی از کتاب

۹۲۱

صوفی

الاصول الفقهیه

اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه
اصول الفقهیه

اصول الفقهیه

۸۰۰
نسخه خطی از کتاب

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	اصول الفقهیه
مؤلف	صوفی
جلد	(۱) از کتب (خط)
آدمی	آدمی
کتابخانه	کتابخانه

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۹۲۸



هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

نقل على صفة هذا ان صفة الجماعة هي الصلة بالظاهر
الباطن و صفة هي الصلة بالظاهر فقط وان حرف الخطا

في محله على اسم الله الدال على اجتماعه مع جميع صفات الكمال
اشارة الى ان هذا الاجتماع من الظهور بحيث لا يحتاج
الدلالة عليه في الكلام بل بما يدعى ان ترك ذكر ما يدل
عليه اوفق بمقتضى المقام بل المهم الدلالة على انه قد فهم الحامد
على ما هو عليه من كماله وادعى التوجه الى جنبه ثم على الكمال حتى جاء
على ما ينبغي بيانه في اللطيفة المختصة بالآلقات في تلك
نعيد ونوجه تاحيل المفعول على تقديم الدال على الاختصاص
الناسب للمقام كما ذكره في الفصل لان تقديم المحمل على ما
يسمى استدطابا للمقتضى المقام وجاء على ما هو الاصل من
تقديم العامل على المفعول ولما ضمن من لطف الاشارة الى ما
في قوله تعالى فاجعلنا من ذلك نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هنا فاعلم ان هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

نقل على صفة هذا ان صفة الجماعة هي الصلة بالظاهر
الباطن و صفة هي الصلة بالظاهر فقط وان حرف الخطا

في محله على اسم الله الدال على اجتماعه مع جميع صفات الكمال
اشارة الى ان هذا الاجتماع من الظهور بحيث لا يحتاج
الدلالة عليه في الكلام بل بما يدعى ان ترك ذكر ما يدل

عليه اوفق بمقتضى المقام بل المهم الدلالة على انه قد فهم الحامد
على ما هو عليه من كماله وادعى التوجه الى جنبه ثم على الكمال حتى جاء
على ما ينبغي بيانه في اللطيفة المختصة بالآلقات في تلك

نعيد ونوجه تاحيل المفعول على تقديم الدال على الاختصاص
الناسب للمقام كما ذكره في الفصل لان تقديم المحمل على ما
يسمى استدطابا للمقتضى المقام وجاء على ما هو الاصل من

تقديم العامل على المفعول ولما ضمن من لطف الاشارة الى ما
في قوله تعالى فاجعلنا من ذلك نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فانزلنا من السماء ماء فاجعلنا
منه نخلين متباكسين
واحد غلات واخر طينين

أما **قوله** **فيقول** **الفقير** **إلى الله** **الذي** **سقى** **من** **المدق** **بعد** **التفاز** **إلى** **م**

هذا الله سقاء الطريق وإذا قد حلاوة التحقيق قد نزلت فيها من الخضر المصاع
واقترن بالأصابع عن المصاع واوحدت غريب نكت سمحت لها الأنظار و
وتحت ملها من فقر سكتها يد الأكار تحملت الكثير من الفضل والهم الغفير

بالجنان المحلين وإنما يختلف وصف معجانه بذلك فلا يلزم إجماعه
معجانه وفيه أنه لا يجوز جعل المعجرات دلائل إجماع فقهاء المتحدون ثم
مع تأييد المعجرات وتفقها بإسراء البلاغة أن أعلى المعجرات وإجماعها
وارة فيها وإسماها هو القرآن والمعجزة بما فيه من أسرار البلاغة و
لطانها ولا يسلط أن يراد بكل دليل الإجماع دلائل إجماع القرآن والأصناف
الخاصة لا بد من ملازمة لا نصيبا القرآن اليه ومعنى تأييدها بالسر

البلغة أيضا أتت دلائل الإجماع وما يعق في آيات الدلول يعق
فيها صاحب الكشاف قوله ثم وثقه الأسماء الحسنى فادعوه لها
أي فحتم لها وإن أبيت فاعتبر نصيب من الاشتغال والتسمية
سواء الطريق أنه على المسار الطريقي وأولاه ملاحظة لما قيل في
أما قد قلت فيها يراد بها معنى الإصا والوا وصلت بحرف الجر
من اللام والى يراد بها معنى الدلالة قال الله ثم إن هذا القرآن
لهي القوي أتم وأتق لله في الصراط مستقيم **قوله** **فقر** **الفقير**
جميع فقره وفي الأصل صاع على شكل فقره الفقر استعير
لنكت الكلام ولطافه وهي استعارة مصرعة ولذا قال سبكا
يد الأكار فكان فقيرة مكتبة وتخييل وتنشيع **قوله** **الجم** **الغفير** أي
الجم العظيم من الجرم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو البس

٧

هذه الله سقاء الطريق وإذا قد حلاوة التحقيق قد نزلت فيها من الخضر المصاع
واقترن بالأصابع عن المصاع واوحدت غريب نكت سمحت لها الأنظار و
وتحت ملها من فقر سكتها يد الأكار تحملت الكثير من الفضل والهم الغفير

نقل عنه أن الأصل بعد التفاز إلى باللام وهو الباء وكان
وجهه أن الدعاء هيها على التسمية وأنه يتعلل المعقولين
بلا واسطة قال الله ثم أيا ما أتى أي اسم تسميته فاصل
الكلام المدق بعد التفاز إلى بالنصب وأفعال حرف التسمية
للقوية والتعارف في القوية اللام وهو الباء ويكون أن يقى
يقى ستيه في ياق أي ستيه بعيد فلا يجد أن يجعل الدعاء على
التسمية استعمالها في التسمية بالباء للمفعول الثاني ويكون
فصل صاحب الكشاف قوله ثم وثقه الأسماء الحسنى فادعوه لها
أي فحتم لها وإن أبيت فاعتبر نصيب من الاشتغال والتسمية

سواء الطريق أنه على المسار الطريقي وأولاه ملاحظة لما قيل في
أما قد قلت فيها يراد بها معنى الإصا والوا وصلت بحرف الجر
من اللام والى يراد بها معنى الدلالة قال الله ثم إن هذا القرآن
لهي القوي أتم وأتق لله في الصراط مستقيم **قوله** **فقر** **الفقير**
جميع فقره وفي الأصل صاع على شكل فقره الفقر استعير
لنكت الكلام ولطافه وهي استعارة مصرعة ولذا قال سبكا
يد الأكار فكان فقيرة مكتبة وتخييل وتنشيع **قوله** **الجم** **الغفير** أي
الجم العظيم من الجرم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو البس

قوله **فقر** **الفقير** **إلى الله** **الذي** **سقى** **من** **المدق** **بعد** **التفاز** **إلى** **م**
هذا الله سقاء الطريق وإذا قد حلاوة التحقيق قد نزلت فيها من الخضر المصاع
واقترن بالأصابع عن المصاع واوحدت غريب نكت سمحت لها الأنظار و
وتحت ملها من فقر سكتها يد الأكار تحملت الكثير من الفضل والهم الغفير

قوله **فقر** **الفقير** **إلى الله** **الذي** **سقى** **من** **المدق** **بعد** **التفاز** **إلى** **م**
هذا الله سقاء الطريق وإذا قد حلاوة التحقيق قد نزلت فيها من الخضر المصاع
واقترن بالأصابع عن المصاع واوحدت غريب نكت سمحت لها الأنظار و
وتحت ملها من فقر سكتها يد الأكار تحملت الكثير من الفضل والهم الغفير

قوله **فقر** **الفقير** **إلى الله** **الذي** **سقى** **من** **المدق** **بعد** **التفاز** **إلى** **م**
هذا الله سقاء الطريق وإذا قد حلاوة التحقيق قد نزلت فيها من الخضر المصاع
واقترن بالأصابع عن المصاع واوحدت غريب نكت سمحت لها الأنظار و
وتحت ملها من فقر سكتها يد الأكار تحملت الكثير من الفضل والهم الغفير

من الألفاء فيكون حرف الجر في غير اختصاصه والاختصاص على بيان معانيه كقوله
استأجره لما شاهدوا من أنه الحاصلين ولتقاربت هم من استطلاع طالع الزمان
وتطاعت عن أنهم من استلحاق حيات اسرته وان التظلم قد قبلوا أهل
الأخذ والانتخاب وهذا اعترف الشيخ على ذلك الكتاب وكنت اظن من
الخطب صفا وأطرى دون مرارم كذا على ما في بيان منحن الطابع بأسرها

أي أنه في الكثرة بحيث يستمر ما وراءه أو وجه الأرض ويترك الزمان
الجاء الغفير على إعطاء فويل بمعنى فاعل حكم فويل بمعنى مفعول **قوله**
تقبلوا احداق الأخذ والانتخاب أي اخذ الغنية يراد به جدهم
في النظر إلى الكتاب به بين الأخذ والانتخاب كأي نظر إليه بغير القيل
وبين الأضاف وتقر عليه من هذا اعترف الشيخ على ذلك الكتاب

والشيخ بتدليل صوته بجوده ادوس من الأولى فقيه أشارة الماهم
لواخذوا من هذا الكتاب معان وعبروا عنها بعبارة انهم كانت
العبارة ادوس من عبارات الكتاب **قوله** وكنت اظن من هذا
الخطب صفا يقرض عنه أي عرف عنه أي عرف عنه نفق قال
أنه ثم اقترع عنكم اذكر صفا واصله في التركيب إذا اراد ان
يعرف مركبه منه ليعمله فوضع القرب موضع القرب وفي الصا
ضربت عنه أي تركته وامسكت عنه فعلى هذا لا حاجة إلى التبا
حذف مفعول القرب فكانه بيان لما حصل الخ لا أنه معنى آخر
غير القرب **قوله** صفا أي عارضا والأعراض وعرضا على أنه
أو مفعول له افعال وفترها وجه التثنية قوله ثم اقترع عنكم
الذكر صفا كأي أن **قوله** كذا الكثرة ما بين الفاصح المصنوع الخلف
ويقرط على غنى فلا نكته إذا قطعك كذا في التفهام ومعنى

قوله ثم اقترع عنكم اذكر صفا
أي عارضا والأعراض وعرضا على أنه
مفعول له افعال وفترها وجه التثنية
قوله ثم اقترع عنكم
الذكر صفا كأي أن
قوله كذا الكثرة ما بين
الفاصح المصنوع الخلف
ويقرط على غنى فلا نكته
إذا قطعك كذا في التفهام
ومعنى

ومعقول الأسباع عن آخرها امر لا محذور في العشر وأما هوشان خالق القربى والتقدير
وان هذا القربى قد ذهب اليوم مائة فصا رجلا لا يلا أثر وذهب رواءه فادخلنا بلا
نمر حتى طالت بقية آثار السلف ادراج الرياح وسالت بأعنان مطايا تلك الأحداث الباطم

دوس مرارم قد ام مطلبهم وقبل الوصول اليه **قوله** بأسرها أي جميعها
والأسر القدر الذي يتدبره الأسير وإذا ذهب الأسير بأسره فقد
ذهب جميعه ويقرب منه قوله هذا التي بعثته وهي الجمل
قوله عن آخرها أي بأكملها وهو متعلق بجذف أي قولنا نأشأ
عن آخرها وأنه يستلزم ذاء القول عن جميعها وقيل عن آخرها

الماضي وكذا من دون من يأباه وقيل عن جميعها تغييرا بالبر
الكلم وقيل متاعدا عن آخرها فيقول المبالغة في العموم وأورد
عليه بأنه تعالى يرمي خلاف اللقم لأن التباعد عن الأرض لا يكون
بعد المجاوزة عنه يكون قبل الوصول اليه أيضا وقيل أي تجاوزا
عن آخرها وفيه أن معنى تجاوز عنه عفاه عنه اللقم إلا أن يعتبر
تصغير معنى التحدى والمجاوزة فينبغي ان يقدر من أول الأمر
التحدي والمجاوزة قرا للمسافة وتجرأ عن التكل **قوله** قد
نضب اليوم مائة نضب الماء نضوبا أي عاا وعن الأصمعي
النائب البعيد والأواء حسن للنظر ولا يخفى لطف قوله خلافا
بلا غر فان تجل الخلاف لا مخر له والمراد هي هنا الاختلاف
بلا نتيجة والأدراج جمع دبرج ودبرج الكتاب طيه بنق
ذهب حمه ادراج الرياح أي هلك والمراد من بقية آثار

قوله ثم اقترع عنكم اذكر صفا
أي عارضا والأعراض وعرضا على أنه
مفعول له افعال وفترها وجه التثنية
قوله ثم اقترع عنكم
الذكر صفا كأي أن
قوله كذا الكثرة ما بين
الفاصح المصنوع الخلف
ويقرط على غنى فلا نكته
إذا قطعك كذا في التفهام
ومعنى

قوله ثم اقترع عنكم اذكر صفا
أي عارضا والأعراض وعرضا على أنه
مفعول له افعال وفترها وجه التثنية
قوله ثم اقترع عنكم
الذكر صفا كأي أن
قوله كذا الكثرة ما بين
الفاصح المصنوع الخلف
ويقرط على غنى فلا نكته
إذا قطعك كذا في التفهام
ومعنى

العلم بفتح الكاف وكذا في الأدراج

منه

ارضاؤنی بحدی و النعم

الانثافي محي الغنيمه وهي اعداد الاله عز وجل في القرآن الكريم

بنی هاشم بن عبد مناف

هذا الكتاب هو كتاب الفقه
في الفقه الإسلامي

15

بناء على الجليل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هيهاذا
 اعتبر في حقيقة الحمد كلا الأمرين فالحمد حاصل في كلا الأمرين
 لا سيما لكان منها على واحد منهما وان اعتبر كونه على الجليل فقط فالحمد
 الخلل في التعريف المذكور هنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم
 فقط فالحمد في المذكور فتم ولا يبعد ان يرجع الأخير
 ما ذكره هنا بان احدا اذا اتى على ظالم بانواع الثناء عليها
 فعل من حب الأموال وقيل النفس غير حق على قصد
 التعظيم فالظن انه حمد ولا بد من هذا الحامد لان حكمه مع
 في حمله التعميم الا ان ين الجليل اعم من ان يكون جليلا في
 الواقع ان يجعله الحامد جليلا والظاهر ان الحامد في الواقع
 المذكور جعل الجليل عليه جليلا ويصوبه بصوته يعني
 وهو الحامد ذكره ان الحمد يخص كمال الاختيار وما ذكر
 هيها مطلق عن التقيد به ولا يبعد ان يرجع الإطلاق
 بانه لا يوجب اشكال في حمد الله تم على صفاته لا على ذاته
 باختلاف صفه عندهم ولا لزم حدها لما عرفت في موضعها ولا
 يخرج الى ان قيل في الحمد على المكنات النفسانية من العلم والقدرة
 الشجاعة والحلم وغيرها فقد اوجب الجليل لا ين كفاية في تعريفه

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
 بل هو الذي لا يخفى على العقول السليمة
 ان الحمد لله تعالى لا يفتقر الى دليل
 بل هو الذي لا يخفى على العقول السليمة

والحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لاه
 انما نعبد الله ونشكره
 لما هدانا لاه

فقد يكون الامكان ويتعلق بكون الشيء ونفيها
فقد يكون باللسان وفيه فالجواب اعم من ان يكون باعتبار اللسان
 واضرب باعتبار الوجود والشكر بالعكس م

ينبغي ان الجليل انه الاعتقاد عن التعظيم لانه لا معنى لا
 بناء بالذمة النفس الشاكر ولا يتقصد بالذمة الى غيره
 لعدم اطلاعه عليه ولو اطعم الشاكر بقدر او فعل فذلك الطمع
 هو المبنى حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالمبنى
 باسما ولا قوله ان الجليل صحيح لانه لا بناء له اصلا لانا
 نقول معنى البناء ان يفيد معرفة المبنى معرفة المبنى عند
 يقع فيه الجليل بالمبنى ولا بد في تحقق ذلك الشكر الجليل
 ما ذكر من حصر البناء في الطمع المذكور ان اريد به حصر البناء
 عن تعظيم النعم فقط فعليه منع جليلا هو مبنى عن الاعتقاد
 والاعتقاد مبنى عن التعظيم وان اريد به حصر البناء على اعتقاد
 فسلم ولا ضرر لان الكلام في البناء عن التعظيم وقد وجب القول
 على ما ذكر من ان الاعتقاد بالجليل من اقسام الشكر بانه
 ليس شكرا لانثناء البناء فيه لعدم العلم به ولو اطعم عليه
 باسما ذلك الطمع هو الشكر لا الاعتقاد لانه المبنى دون بناء
 بانه البناء متحقق فيه كذا ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون
 من الشكر حتى يجعل شكرا فضلا عن ان يكون هو الشكر بل
 يجوز ان يكون من غيره بالهام او احيا وان كان من جهة

الاطلاع وان قصد بناء الشكر كمالا
 لا يقتضيه على البناء الاعتقاد وليس كمالا
 بل هو الذي لا يخفى على العقول السليمة
 ان الحمد لله تعالى لا يفتقر الى دليل
 بل هو الذي لا يخفى على العقول السليمة

الاطلاع وان قصد بناء الشكر كمالا

لا يمكن ان يكون الشكر هو هذا المطلق لا ما يطلع عليه من
الاعتقاد كيف وضع الأبناء متحقق في غير ما غاية الأمر
ان يكون هناك شكر ان احدهما القول او الفعل المطلق
والآخر ما يطلع عليه من الاعتقاد وانه احد الشكرين عن الآخر
لا يجب عدم كون الآخر شكرا **فله** منوره الحمد لكان الظ
من التعريفين هو النسبة بين المودعين وبين المتعلقين و
يظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر فرفع ما
يظهر من التعريفين عليهما ثم يظهر من هذا الظاهر على جريا
عليها هرقاعة التعليم **فله** هراسم للذات الواجب اى
بالذات لأنه المفهوم من الأطلاق وذكر الصفتين اعلى **الرجح**
الذات واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه لطيف
الى استيعاج اسم الله ثم جميع صفات الكمال اما الواجب **الذات**
فلأنه يستوعب سائر صفات الكمال وتدل على بعض المحققين
بعضها عليه والتحقيق انه يمكن تفرع الكل عليه واما استحقاق
جميع المحامد من الشئ جميع صفات الكمال فلأن كل كمال
يحقق ان يجعل عليه فلو شك كمال عن التيقن لم يستعان لم
يكن مستحقا للميل على هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد

المحامد واما وجه استيعاج اسم الله ثم جميع صفات الكمال **فله**
عليها فانه تم اشتراك هذه الصفات في ضمن الاطلاق هذا الأمر
فيهم من هذه الصفات كانه اشتراكها بالجوهر في ضمن الاطلاق
هذا الاسم فيهم هذه الصفة منه وكذلك فاعلم ان الذي عاود
موسى اشتراكه بصفة الظلم في ضمن الحلال هذا الاسم فيهم هذا
الصفة منه ولا تفهم من اسم العلم وكذا لا يفهم صفات الكمال
من اسم الرحمن كما يفهم من اسم الله ثم فالسبح هراسم الله دون
غيره وفيه بحث لأن الظاهر ان اشتراكه ثم بصفات الكمال لا يتقيد
بغير الاطلاق اسم دون اسم غاية الأمر ان يختص ذلك بما يخصه
ثم ولو استعمل لا فينبغي ان يكون الرحمن ايضا مستوعبا للآلهم **الآ**
ان يترك الرحمن من الصفات الذات في مبهمة ومقابل الأبهام **فهم**
لأنه فطاعة لملحظ ثنائيا ما خرج عن مقتضى وضعه فلا دلالة
له على حضور ذاته ثم ومضا وبجدة خصص الاستعمال لا يجب
انها نام واصاف ذلك الخاص منه ولا يبعد ان يرجع الاستيعاج
بان هذه الذات المخصوص هي المشهورة بالأضاف بصفات الكمال
فما يكون علما لها ان لا تحصرها بل على هذه الصفات لا ما يمكن
من هذا المفهوم كل يتم هذه الذات ونحوها وان اختلف الاستعمال

لها كالأجن فأنه موضع لذات لها الترجمة الكاملة وخصرف
 الاستعمال به ثم وفي هذا أنه يلزم أن يفهم صفة الظلم من
 العلم الذي يعرفون الذي عادي موسى **قوله** والعدول إلى
 الجملة الاسمية يعني أن قوله الجملة كان في الأصل جملة
 فعلية أي حدث الله محلاً أو حدث محلاً لله فخلق الفاعل
 الفاعل وأقيم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية للدلالة على
 الدوام والنبات كالأول والسلام عليك وفي عبارة حيث جعل
 العدول للدلالة على الدوام والنبات دون اسمية الجملة دفع
 لما يقترن بفتح التثنية بعد القاهر بأنه لا دلالة في زيد منطلق على
 أكثر من شئ الانطلاق لزيد وذلك لأن التثنية اتفاقاً للدلالة
 من نفس الاسم فلا ينافي كون العدول إلى الجملة الاسمية للدلالة
 على الدوام لأن الدال على ما مضى العدول أو التسمية مع انضمام
 العدول هذا ولكن سيأت في أصول السند أن كون اسماء
 الدوام لأغراض يخلق بذلك ولا تعرف فيه للعدول أصلاً فيل
 يظهر أن نفس الاسم لا يتكلم على الدوام ويمكن أن يكون **قوله** أن
 تلك دلالة على لفظة على جرح الثبوت كذا ذكره الشيخ وعقيلة على
 الدوام كذا ذكر الشيخ الرضي في الصفح البهجة الخالم على

على التثنية ثبت الدوام بمقتضى العقل أو الأصل في كل ما
 دونه فالشيخ في الدلالة التلقية على الدوام فلا ينافي
 نبات الدلالة العقلية عليه فإن قلت الجملة جملة اسمية
 خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديراً ولا جعلها أصلاً
 متقبها لأيراد الظرفية وقد مر جواباً أن التسمية التي خبرها
 فعلية تقيد التجرد كالفعلية فكذلك إذا كان خبرها ظرفية قلت
 فله جواباً بأن معنى سلام عليك تقيد الدوام وكذا قوله نعم أنا
 معكم مع أن الخبر جملة ظرفية فالجواب أن موقف بينهما بأن **قوله**
 التي خبرها ظرفية إنما تقيد التجرد إذا لم يوجد داع إلى الدوام
 كالعدول مثلاً أما إذا وجد فيعمل على الدوام وفيه أنه يقتضي
 أن يجرد إذا وجد داع إلى الدوام أن يحمل التسمية التي خبرها
 فعلية على فائدة الدوام وهذا مشكل جداً لصرحهم بأنها كـ
 الفعلية المحضة في إفادة التجرد فلماذا هذا الجواز أن يحمل
 الفعلية أيضاً على فائدة الدوام عند جرح الدال ولا يقدم
 عاقل على الرامة اللهم إلا أن يعرف بين التفرع بالفعل وبين
 تقيد والأجواب يعرف بين الفعلية والاسمية التي خبرها
 فعلية بأن العنصر في الفعلية المذكورة ذنب الفعل الفاعلة

يتكلف فالذكر كقولنا قوله ولما يتوقف تفصيله على شيء
 به وذلك للعلم به فاما يذكر بعضه لتعذر ذكر جميعه تفصيلا فيتم
 الاختصار ببعض المذكور وانما ذكر التعميم لان التعميم بالذكر
 لا يوجب قوما معدا المذكور فان قلت ان تعدد ذكر الجميع تفصيلا
 فلا حياء في امكانه اجمالا فالجواب لا يخلو فاصرت اذا ذكر الجميع
 اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما يتوهم خروج البعض شيئا
 التفصيل في العمومات يتوافق العامات الخطابية فترجم للفصل
 بالبعض فاقم ايضا في ذكر الكل اجمالا لا يقتضي جهة التعليل بان
 عدم حذف التعميم به اما يذكر الكل اجمالا لا يذكر البعض تفصيلا
 والتعليل انما هو للتفاوت وليس بذلك قوله رعاية لرعاية الا
 استهلاك وهو كونه الا بآراء مناسب المقصود وهو انما يكونه بيانا
 لرعاية الاستهلاك اي تعترف الا بآراء وكاله فتجيبه بها
 فتجيبه للسبب باسم السبب تنبيها على ان السبب في التسمية ثم
 ان البرهنة هيها اما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب وفيها
 والبيان وان اختلفا معني لكن تشاكافي الاسم واما باعتبار
 ان فن العام والبيان يتعلق بالبيان بالمعنى المذكور هيها
 المنطق الفصيح العربي عما في الضمير ثم ان رعاية البرهنة تحصل

قوله رعاية لرعاية الا
 استهلاك وهو كونه الا بآراء
 مناسب المقصود وهو انما يكونه
 بيانا لرعاية الاستهلاك اي
 تعترف الا بآراء وكاله فتجيبه
 بها فتجيبه للسبب باسم السبب
 تنبيها على ان السبب في التسمية
 ثم ان البرهنة هيها اما باعتبار
 ذكر البيان وهذا الكتاب وفيها
 والبيان وان اختلفا معني لكن
 تشاكافي الاسم واما باعتبار
 ان فن العام والبيان يتعلق
 بالبيان بالمعنى المذكور هيها

رعاية لرعاية الاستهلاك وتنبيها على فائدة البيان من البيان بيان
 لقوله ما لم يعلم فتم رعاية السمع والبيان هو المنطق الفصيح العربي
 والعلة على سبيلها في غير من منطق بالمراد وانما من ايت الحكمة فصل
 الخطاب

تحصل بذكر تعليم البيان سواء لو خط كونه خاصا بعد عام سواء
 كان هناك عطف او لا فتعليل كون علم من عطف الحاصل على
 العلم بالبرهنة لا يخ عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما
 قوله من عطف الخاص على العام وهو مطلق الذكر اياها لتعليل
 الاضطراره قوله تنبيها على فائدة رعاية البيان لان التسمية بما
 يحصل بملاحظة كونه خاصا بعد العام وعطفها عليه ويكون
 التوجيه بان يعتبر اولا عطف قوله وتنبيها على رعاية ثم يجعل
 الجميع علة ولاشك ان حصول الجميع يتوقف على صلاحة
 كونه خاصا معطوفا على عام فليست قوله ما لم يعلم ذكرى ان كان
 لا يتعلق الا بغير العلم لان المراد بما لم يعلم ما لم يكن تعلم اي
 ما لا تعلم يقيننا واجتهادنا اخذ من قوله ثم وعطاك ما لم يكن
 كذا سمعت منه ويمكن ان تكون فائدة التوجيه بانه ثم رعا
 من حفيظ الجهل الى ذوق العلم فيظهر وجه كونه ثم رعاية
 الظهور كما قال صاحب الكشاف في قوله ثم علم مع الاذا
 ما لم يعلم اعطاهم من طلبة الجهل الى ذوق العلم وقيل في صلاحة
 عدم كلمة ما نوتت الفائدة وهي التعميم والتعظيم المستفاد
 من الموصول قوله اي الخطاب الموصول بانه ان الفصل

قوله رعاية لرعاية الاستهلاك وتنبيها على فائدة البيان من البيان بيان
 لقوله ما لم يعلم فتم رعاية السمع والبيان هو المنطق الفصيح العربي
 والعلة على سبيلها في غير من منطق بالمراد وانما من ايت الحكمة فصل
 الخطاب

علم الترتيب وكل كلام وافق الحق وقيل فاعلم الالفاظ لان هذا الفعل لا يصلح الا لله ثم فصل الخطاب والخطاب الفصول التي هي

بمعنى الفعول او الفاعل فهو مجاز لعقوب ذلك ان جعل الفعل بضم المصد على ما هو حقيقة وتفسير التجدد في اضافة الى الخطاب على لغة جرحه قطيعة واخلاق ثياب فاصلة خطاب فصل بغير جعل عدل ولما هي افعال وادباء وكان هذا اوفى ما عليه ائمة المعاني حيث يحجب التجدد العقل في افعال اقبال وادباء على حذف المضاف اي ذات اقبال ذلك ان تعبر في الكلام بغير اصلا عنه انه ثم اعطى الى كل خطاب به مفصلا او فاصلا على ان يكون المصد من المعنى اومن المجهول وفي هذا الوجه دقة ولطافة فان حقيقة التهمة المحققة عن اوفى فعل الخطاب وكال الشرف اعم هو كون خطاب به فاصلا او مفصلا لا ذات الخطاب قوله يثبت من يثبت البنى اعلمه ببيتا بينه ان خطاب بها الص عاير يجب الابهام وصعوبة فهم اللزام ما يحل بفصاحة الكلمة والكلام وقد كره الفصل بضم الفصول لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب بكونه مفصلا لا بكونه فاصلا **قوله** دليل اهمل لان التصغير يرد الاشياء الى اصلها وعلمنا ان هذا الكلام من بعض الاعراب انه قال انه اهل اهل وال واهل وال

هل الله اهل اهل دليل اهل حتى استعماله في الاثران واول الخطر الاطهار بجمع طاهر كصاحب واصحاب وجماعة الاخيار بجمع حتى بالتشديد **قوله** هو الظرف البنية المقطعة من الاضافة الى بعد جود الله والصلوة والدامل في الدلائل

فالعلم ان اصله اهل الخمرين **قوله** بجمع طاهر بناء على ما انتهى من جواز افعال بجمع فاعل كصاحب واصحاب والتحقق كما ذكره الشاعر في شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعال فاعل بجمع محب بالكسر تخفيف صاحب كمن وانما اجمع محب بالكسر اسم بجمع كمن وانما فاعل طاهر بجمع طهر وعضا بالمصدر بالبناء **قوله** بجمع حتى بالتشديد احتراز عن خبره بالتخفيف اسم فاعل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت قريب لم لا يجوز ان يكون بجمع خبر تخفيف بالتشديد قال الشاعر الاكبر النابغة الجعفي بنى اسد اضر بهربا وبالسيد العماد وقال الاضرب لادب حذو خيمة المملكات ذكر في التمام انها ثنية بجمع تخفيف خبر بالتشديد وتاثيره غاية ما يمكن ان يبين من محبة ان التكسيف في الرد الى الاصل كالصغير فاذا اريد جمع المحب الخفف على الاخيار يبين ان بنية الاصله فهو المشتق فجمع على احوال كقمت واموت او اناء مولاه بالتشديد في الحال اوفى الاصل فيكونا متساويين لا يغير المشتق والمخفف منه ويحتمل ان يكونا كونه بالتشديد كناية من علم كنهه اهل التعظيم لاستغناءهم اياه **قوله** هو الاصل هي اهل من يتو قال سيبويه اما زيد فطلق معناه مما يمكن من يتو زيد مطلق واختلف في تفسير كلامه فقال الجمهور مراده الله في الاصل

الخطبة على التذكير بكونه بجمع طاهر بناء على ما انتهى من جواز افعال بجمع فاعل كصاحب واصحاب والتحقق كما ذكره الشاعر في شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعال فاعل بجمع محب بالكسر تخفيف صاحب كمن وانما اجمع محب بالكسر اسم بجمع كمن وانما فاعل طاهر بجمع طهر وعضا بالمصدر بالبناء

من الفعل والأصل هما ليكن من بنى بول الخ والعلية وهما هيضامته والاشبة
لأشبه البندوي وبكى شرط والماء لا يهبطه غالباً بالخير فيقتت أماسيع الأنداء
والنظر لهما الماء وأما الأسماء فإشارة للأمر مقام المأمر وإفاء الألف في الحذف

كذلك حذفها يكن من شيعي وان ثبت ثم اما ما يجيء كما اقيم نعم مقام الجملوي

في كلامه من لا يعتد به انه حلف بيمين من يميني وغيرهما الى ان يعتد بالحلف

عزة وتقدم الحرة فكيفها في الجملة لصدا الكلام والاختصاص انفس الحق

وَأَعْلَمُ الْمَوْلُودِ فِي الْيَوْمِ وَهُوَ فَاسِدٌ لَّأَنَّهُ أَهْلَكَ عَرَضًا وَلَمْ يَحْضَرْ

بأنه عطف على قوله تعالى
وكلوا من ثمره إذا جاءه وجعلته اسم حرفا قال بعض الأفاضل مراده

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر الخليلي

ما وكتبه في يوم رجب من سنة ١٠٠٠

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

الاسم بين وجه عليه قوله ثم قال ان كان من المقربين

فانه يبيد عنها اسم وجبات كحرفه ان يبيد عنها

اعلموا الموتى ان كان من القرى الذين اصابهم الوباء

لصوق الاسم على الاسم والاسم اللادىم اعادة جى من الجى

المشروط سواء كان اسمًا نحو لما يريد سلطان أو لا لا فدية المذلول

قوله العامة للزعم مقام المردم وانباء لا تروى في الجملة

تعالى الله عليه فلهذا من الخطا الوصف كان علم الدنيا
أهل الدنيا من أجل العلوم وقدنا وادقنا ستر
لأننا أهل العلم لا نعلمه فربما

الطاهر لزم بصرف الاسم والجود عنها ويحتمل ان يكون على طريق

اللف والبشر مرتباً او مشوشاً وانما قال في الجملة لان العالم

نعم مقام الشرط من كل وجه لأن مقام الشرط قبل جميع اضراء

الجراء والترعت الماء في خلخالها والالارم للبيضة انما هي

الأسيرة والهانم يتم مقامه بل القايم في مقامه أما وهو حرفي

واما البقاء الاثر فكونه والحيلة ظاهر بالنسبة الى المصنف

لأن اللانتم المبتدء أعما هو الأستة ولم يبق منها شيء لأن اللان

مقامه حرف وایا بالنته الی لوم الفاء لکم والی حقه تارة

لازم القسط هو الغاء الدلالة على صائر الجاء الأداة أو جلال

وإمامه هذا أساس العلم حقيقة: الإقامته والأدلة على ذلك.

وحيث واما ما انما نختصه من امره من ان الله في الدنيا والآخرة

الماء في الغطاء طام

[illegible]

شكرا لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في كتابه وصف النجوم والاسمية الاصلية بها الغاية مقام المبد
التي

[illegible]

الدماء القاء هؤلاء القاء وان وقعت في حلال براء العاهل
الزوجه وان ضا الزوجه كذا الزوجه كذا الزوجه كذا

ادبه اي يعلم البلاغة وتوابعها لا يعرف من العلوم كاللغة والعرف والتخريف
دقائق المرتبة وسرارها يكون من أدق العلوم سراً وتكشف عن وجهه الخجالي
في نظم القرآن استنباطها اي يعرف ان القرآن معجز لكونه في كل بيت بيتاً

من الوقوع في صدر الجراء وهو كراهية والاحرف الشط والجراد
القاء كالأقعة والصلوات وقدرها وقام الشط قبل الجراء
فيجمع القول باقامتها مقام الشط الذي هو كراهية من هذا
الوجه وأما بيانها بالنسبة الى الزعم الى اللصوف فهو ان الاستقصاء
لما جعلت لاصفة باماً على الوجه الذي ذكرنا كان ليعرف الاسم
لأنها اقيم مقام لزمه وهو المبدأ قوله علم البلاغة على
البيان وعلم توابعها هو الذي يشرح بظاهره انه جعل قوله علم البلا
على المعنى المبني للأصناف وجعل قوله وتوابعها عطفاً على البلا
وكذا جعل قوله وتوابعها على انه علم للبيان وكلاهما لا يخلو عن اسكال
أما الأول فلأنه يلزم العطف على معنى الكلمة ويصح التفسير فيه
باعتبار المعنى الأصلي اللهم لا ان يكتسب كون البلاغة علماً
للعلماء كعلم البلاغة كما قال صاحب الكشاف في رمضان
رمضان اي يكتب ان قوله وعلم توابعها إشارة الى ان اللسان
مخوف فالعطف عليه علم البلاغة ويكون من توابعها كثر
الأخرة فتعلمه مع ما لله بهد الأخرة اعرض الأخر في موضع
بعض الاسكال وعلى الأول ينفع كله ولما التفت فلا بد
لكان علم قواعب البلاغة او قواعب البلاغة لا توابعها وهو على

لاستنباطه على الدقائق والأسرار والخفاص الخارجة عن طريق البشر وهذا وسيلة
المتدبرين البين وهي وسيلة الى العزيز بحسب أسعاداته فيكون من أصل العلوم
قدراً لكونه معلومة وتوابعها من أصل العلوم والآيات بعبارة العلم الجليل من هذا

وعلى الأول يكون في توابعها تغيراً فيبقى كل منها العلية احدها
حلف بعض العلم والآخر اقامة المصير مقام المظهر فيم اذا يتركب
مثل ما ذكرنا في رمضان وشهر رمضان فينبغي التغير لا ذلك على
التأني يكون فيه التغير الثبات وغاية ما يمكن ان يقال انه جعل قوله
علم البلاغة على معنى علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعنى المطلق لا يقتضي والآخرة من عند
والبيان وكذا قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة اختصاص
وهو المبدأ وقوله لا يعرف من العلوم الالة العصار اضافاً بالنسبة
الى ما بالعلوم فانه يفهم ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة
فلا يستقيم المصير وقوله فيكون من أدق العلوم تفرع على ما تقدم
بواسطة مقابلة مشيوية ولواحقها ومما لا يدق في أدق العلوم العربية
ادق وقائق العلوم فلا يتغير ان دقة العلوم بموجب دقة العلم
ادقته ولم يتغير هذه المقابلة فليست صلة لا مشيوية هي
شهر رمضان ذكرها اي يعرف ان القرآن معجز لائق ان يعرف
نقص الحجاب القرآن والمصير يستقيم لأن الأبحاث لا يعلم عبادك
في علم الكلام حيث يبحث عن كون القرآن معجز للرسول وان
اراد صرفه ان الحجة كمال بلاغته لا للقرينة والسادة
عن الاستدلال والتأنيض او غيرها فكل ذلك ايضاً لأن ذلك

وتشبه وجه الأبحان بالأشياء المحيية تحت الأستار استعارة بالكناية
 وإثبات الأستار لها استعارة تخيلية وذكر الوجه الإيهام وتشبه الأبحان
 بالصور المحيية استعارة بالكناية وإثبات الوجه استعارة تخيلية وذكر

يرف بما يذكر في علم الكلام في الثبوت وما يذكر في بعض كتب هذا
 الفن لأننا نقول اولا معرفة ان الأبحان ثابت له بناء على كونه
 فاعل مراتب البلاغة بعد الا يعرف على التحقيق والتفصيل الآ
 بان يتقرر بانه فاعل مراتبها وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا
 بما يذكر في علم الكلام فليست فاعله ولو جعلت قوله لكونه مغلقا
 بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المغلقة بكونه فاعل مراتبها
 انما يحصل بهذا العلم يمنع الاشكال فان قلت سيجي ان العلم
 الأعلى وما يقرب منه كليهما حد الأبحان والمعلوم ان القرآن
 واقع في حد الأبحان واما ان كل في الطرف الأعلى فلا كيف
 فان بعض الآيات اعلى طبقه من البعض فكيف يستقيم قوله
 في اعلى مراتب البلاغة قلت المراد باعلى مراتبها هيضامات
 الطرف الأعلى وما يقرب منه وهو حد الأبحان وتشبه
 وجه الأبحان الاستعارة بالكناية كما سيجي ان يشبه شي
 شي في النفس فكذلك ذكر ان كانه سوى التشبه والاستعارة
 التخيلية ان ثبت التشبه شي من لوازم التشبه والاهتمام ان
 تلك لفظ له معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد والقرين
 ان يذكر شي بلازم التشبه به ذكر هيضامات وجهين الأول ان

من رصفته وبذلك كان من رصفه / ذكر التشبه والتشبيه في بعض الكتب من رصفته وبذلك كان من رصفه

الاستعارة ونظم القرآن نال في كلامه من تشبه المعاني مناسقة للدلالة
 على صواب ما يقتضيه العقل لانها في اللفظ ومنه بعضها الى بعض كيف
 ما اتفق

ان تشبه في النفس وجه الأبحان بالأشياء المحيية تحت الأستار
 فيثبت الأستار للوجه والتشبيه استعارة بالكناية
 استعارة تخيلية وذكر الأيهام الوجه الإيهام فان الوجه يستعمل
 في معنيين العنصر المحض وهو المعنى القريب والطريق هو
 المعنى البعيد وان هذا البعيد والثاني ان يشبه نفس الأبحان
 بالصور المحيية ويثبت الوجه للأبحان والتشبيه استعارة
 بالكناية والأثبات استعارة تخيلية وذكر الأستار
 ترشيح لكونها ملائمة للتشبه به وهو الصورة المحيية
 قلت الترشيح كما سيجي ما يقرب بلفظ التشبه فلا يتحقق
 في صورة الاستعارة بالكناية فانه لا ذكر للتشبه فيها
 اصلا وان جعل الترشيح للتجمل كما نقل عنه فيتم عليه
 ان الترشيح انما يكون في الاستعارة المبيحة على التشبيه لأنهم
 فسروا به ذلك ما لا يلزم التشبه والتجمل على ما ذهب اليه الأبحان
 عقل عار عن التشبه قلت قد مر حواشي الترشيح للأبحان
 المرسل حيث قالوا في قوله اسر عكن الحوقاب اطولكن يدا
 ان قوله اطولكن ترشيح للجواز المرسل في اليد مع انه لا تشبه
 فيه اصلا وما ذكرنا من الاقتران بلفظ التشبه به فالاطولكن

عليه نقل من بعض الكتب

التعريف وهو صيرورة محسوس وكافي ونعم الكيل عطف اما على هذه هي صيرورة
المحسوس محذوف واما على محسوس اعني صيرورة الكيل فالمحسوس هو المحسوس
المقدم على ما صرح به صاحب الفتاوى وغيره في تحقيرهم الرجل وعلى
كلا تقديرين قد عطف الاشارة على الحيات مقلوبة رتب المحسوس على تقدير
وثلاثة فتوى لان المذكور فيها اما ان يكون من قبيل المقاصد وهذا هو

الاصلي في الولى العطف وهو الاعتراف في فعل على الاصل سيما اذا لم
يشتبه الاعتراف على ذلك في الجود والمعطوف على الحال لا يلا
يكون اذا عطف الاشارة على الحال لا تستلزم وقوع الاشارة

حالا وانما تمتع ووضوح على ما نقل عنه في الحاشية المحقق
وجه العطف وتبين وجه التركيب لانه هذا العطف متع
والاصل في الجمل الاحبار سيما الاسمية فان جعلها الاشارة
اقول قليل والاسمية التي جبرها الاشارة ينبغي ان يكون اشارة

على القول بعدم التاويل كما افترق له كما ان الجمل الاسمية
التي جبرها لغيره تنقضي الاستفهام بخلاف زيد وكيف عطف كذلك
والاسمية التي جبرها فعلية في حكم الفعلية في اشارة التجدد
الاشارة اذا وقعت خبرا فلا حاجة الى التاويل في باقية على
الاشارة واعلم ان القاص كلام الشيء ان المذكور ههنا

اعتراف لا يشايين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية قوله
كما سياتي اشارة التلاوة حيث بينا في صدر الحاشية انما من
الجنس الثالث استدلالا بان المص ذكر في الايضاح ان ما
جعل الحاشية فيه من السرات التقرير ما يتصل بالامور الاشياء
التي يفكرها في العلم البدعي من غير التحقيق **قوله** كتاب ذكرها

اولا اثنان المقتضى والاول ان كان التعريف من الاشارة من الخطا في اودية الخطا المراد
وهو الفن الاول والاخر كان التعريف من الاشارة من التحصيل المعترف وهو الفن
الثاني والثالث الفن الثالث وجعل الحاشية خارجة عن الفن الثالث ومعها
سبب اشارة الى انما كان التعريف من الاشارة من الخطا في اودية الخطا المراد
الفن الثالث ناسب ذكرها بطريق التعريف الموهبة بخلاف المقتضى فانه

فكروا بطريق التعريف الموهبة اشارة الى السابق من الموهبة
في تعريف الموهبة ان يذكر السابق ثانيا بالقطر وينبغي ان يحدد

ذكره بما عرف به السابق ههنا انما هو المعاني والبيان والبيان
ولم يذكر هناك ما يشتر به كذا فترنا فكيف يجعل الفن اشارة
اليها وليس جزم ذلك بافتراض ان كونهما فنين اطلاقا في نفسه ظهور
عن ذكره فيكون منه الفن الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المعاني
بجمله علم المعاني فليعلم علم المعاني عليه وهكذا في الفن الثاني

والثالث ويمكن ان يجاب بان الفن الاول اشارة الى ما ذكره
وهو الذي يختص به من الخطا في اودية الخطا المراد والفن الثاني
اشارة الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يختص به من التعريف الموهبة
والفن الثالث الى ما ذكر ثانيا اي ما يعرف به وجه التحصيل

فذكر سابقا ان الذي يختص به من الخطا في اودية الخطا المراد
وهو علم المعاني فليعلم الفن الاول اشارة الى ما يختص به
من الخطا في اودية الخطا المراد يكون علم المعاني عليه بذكرها
حاليا عن الضائقة لانه انما نقول لما بعد العهد في الفن الثاني
والثالث اذا وارت الاعادة فانه فيها فاطرد ذلك والفن
الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة في سلك واحد ما مضى

فذكر سابقا ان الذي يختص به من الخطا في اودية الخطا المراد
وهو علم المعاني فليعلم الفن الاول اشارة الى ما يختص به
من الخطا في اودية الخطا المراد يكون علم المعاني عليه بذكرها
حاليا عن الضائقة لانه انما نقول لما بعد العهد في الفن الثاني
والثالث اذا وارت الاعادة فانه فيها فاطرد ذلك والفن
الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة في سلك واحد ما مضى

لا يقتضي لأمرها بلغة المعرفة فهذا العالم نكرها قال متقدمة والمخلاف في
تتبعها التعظيم أو التقليل ما لا ينبغي أن يقع بين الحسنيين والمتقدمة مخرجة
من متقدمة الجيش للواء المتقدمة منها من تقدمت بغير متقدمة العلم
للمتقدم عليه الترتيب وسألكه متقدمة الكتاب لطايفة من كلامه
امام المقام لأرباب له فيها في صحتها البيان في الفصاحة والبلاغة

بما انتفاع
من متقدمة الجيش إذا لها متقدمة المناسبة ظاهرة بينهما
فيكون لفظ المتقدمة في حقيقة العلم وقدمته الكتاب حقيقة
عرفية ويجعل أن يريد أنها مستارة عنها فيكون لفظ المتقدمة
فيما فيها ولا يبعد أن لا يكون العقل والتجرب ما بين الخفا
والأصل متقدم حلف صحتها أطلقت على طائفة من العلماء
من الألفاظ متقدمة على العلم وعلى سائر الألفاظ الكتاب فالتا
أما التقليل من الوصفية إلى الأسمية أو الأفعال كونه صرحا
كما قال في لفظ الحقيقة والحق أن للغة أن كانت بمعنى كل

أحداث متقدمة ثبت لها متقدمة التتبع باعتبارها المتقدمة فيها
لغة اطلاق الاسم كالصارية والمناظرة فالألفاظ على الألفاظ
المذكورة حقيقة أن كان باعتبارها من هذا المقدم
ويعاد أن كان علاظته صحتها وأنه كانت بمعنى الاسم
اعتبار معنى التقدم فيها لترجيح الاسم كافي القادرة والمحرر
فالألفاظ على الطائفة إما تكون حقيقة أو ثبت وضع واضع
اللغات المتقدمة لهذه الطائفة والظاهر أنه لم يثبت بل التا
أما وضعها لها بأبى متقدمة الجيش ولذا قال أنها مخرجة
من متقدمة الجيش **قال** من تقدمت بغير تقدم فلا يجوز فتح الأدل

فإن كان اللفظ المتقدما على العلم وعلى سائر الألفاظ الكتاب فالتا
أما التقليل من الوصفية إلى الأسمية أو الأفعال كونه صرحا
كما قال في لفظ الحقيقة والحق أن للغة أن كانت بمعنى كل

فإن كان اللفظ المتقدما على العلم وعلى سائر الألفاظ الكتاب فالتا
أما التقليل من الوصفية إلى الأسمية أو الأفعال كونه صرحا
كما قال في لفظ الحقيقة والحق أن للغة أن كانت بمعنى كل

واعتبار علم البلاغة في علم البيان والبيان وما يلزم ذلك فلا يخفى جوارها
العلم بذلك والفرق بين متقدمة العلم ومتقدمة الكتاب ما يخفى على كثير من الناس

أدال في المتقدمة ولذا قال في الغار أن اللفظ حلف وفي بعض الكتب
أنه يجوز فيها على القياس تقدم المتقدم وقيل يجوز كسما على
الخاصة أي أن هذه الطائفة لا فيها من سبب التقدم
تقدم نفسها أو لا فالحق الترتيب ما بصيرة تقدم من عرفها من
من التاردين على من لم يعرفها **قال** ومتقدمة الكتاب كثيرا
ما يقدم المستفاد تقدم المقصود طائفة من الكلام ينتفع بها
بأدراك المعانيها في ذلك المقصود ويتم بها المتقدمة كالتحسين
طائفة من كلامهم نأ أو قما أو فضلا أو بيا أو يحيلون كتبهم
متقدمة على هذه الأمور انتقال الكل على الأصل ووروده **قال**

متقدمة الكتاب هذه المتقدمة بمعنى التا متجملت جزءا
من الكتاب فالألفاظ على الطائفة كالألفاظ في الكتاب فيجوز
وقوله على ما جعلت اجزائي لا يحتاج إلى اصطلاح جديد
أن عمل المتقدمة التي جعلت جزء من الكتاب على مقدم العلم
التي هي معان قطعها ليس بوجه **قال** في انتفاع بها بالبارهي
الرائع في أكثر النسخ الصحيحة الفرقية وفي بعض النسخ انتفاع
لها باللام فاما أن يكون بمعنى الباء أو الانتفاع بمعنى التفعّل
على ما قيل **قال** والفرق بين متقدمة العلم ومتقدمة الكتاب

فإن كان اللفظ المتقدما على العلم وعلى سائر الألفاظ الكتاب فالتا
أما التقليل من الوصفية إلى الأسمية أو الأفعال كونه صرحا
كما قال في لفظ الحقيقة والحق أن للغة أن كانت بمعنى كل

فإن كان اللفظ المتقدما على العلم وعلى سائر الألفاظ الكتاب فالتا
أما التقليل من الوصفية إلى الأسمية أو الأفعال كونه صرحا
كما قال في لفظ الحقيقة والحق أن للغة أن كانت بمعنى كل

العقابة وهي في الاصل ما ينفى عن الظهور والابانة ويصغى
 القوم مثل كلمة فصحة والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة
 فيقال المراد بالكلامها ليس بكلمة لعمرك ان اركانها في غير فائمه
 فيكون بيت من القصيدة غير منقول على اسناد يقع الكون عليه

أما في هذا الكتاب فالأمر من الألفاظ مع أن الشريعة متوقفة على هذا المعنى. فموضوعه في الألفاظ مع

وهو ان مقالة العلم يطلق على معان مخصوصة لأن الشروع
في العلم يتوقف عليها حقيقة وأما على الفاظ والدالة عليها
فلا وما يأتى من التوقف فاما هو بحكم الدالة لا يجب
الحقيقة حتى لو تغير فهم المعاني من غير الفاظ لم يمتنع اليها
ولما مقالة الكتاب فالفاظ مخصوصة هي طائفة من الكلام
فالقائلان متباينان لا يصدق احدهما على الأخرى وما شئت
من قوله في الشروع في تعريف مقالة الكتاب سوله توقف عليها
المفهوم اولاً لان النسبة بينها المفهوم والعلم مطلقاً لا يقوم فقط
فانما لم يتوقف مقالة الكتاب بالألفاظ ومعلوم انها ليست
معرفة عليها بالحقيقة فالمراد في قوله بالتوقف التوقف العا
ل المراد انه يتوقف على معانيها نعم لو ان كتب ان مقالة العلم هي
الألفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وعلى التعريف
المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت مقالة الكتاب
اقرضها من وجه لأن مقالة الكتاب اذا جعلت متباينة على
مقالة العلم بالمعنى الشهور فقط فصلت مقالة العلم بالمعنى
المذكور أى الفاظها ومقالة الكتاب على شئ واحد وإذا
خلقت عنه ولم يذكر شئ منها فما فصلت مقالة الكتاب

تتبع بالعصاة وفيه نظر لما أتى به في ذلك لإظهاره على هذا المركب
الكلام فصيح ولم يقل ذلك عنهم وأما في الفصاحة فيجوز أن يكون باعتبار
فصاحة المطرعات على الحق أنه داخل في المفرد لأنه يبين علوماً يقابل المركب
وعلماء على يقابل المتنوع والجميع وعلى ما يقابل الكلام ومما يلزم به الكلام هي صفة
علماء يريد به الخلق الأخير أي ما ليس بكلام

الكتاب بهذا مقدمته العلم بجميع العاقلها وبالعكس لأن ما هو العاقل

مؤلفه العلم لم يقم امام المقدم فاقدم امامه مقبولة الكتاب

مقدّمه العلم والذلف لم يقدم اسامه مما يدل على مقدّمه العلم

مقالة العلم بين العالمين مقدمه الكتاب واما انما

مقرنته الكتاب مشتملة على ما يدل على عبقريته العارفا بما عنده من آياتها

حق الله صدق محققه الكتاب باور و قوت اوله و الكبر

مفتاح السالك إلى معرفة حقيقة الكتاب المقدس

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الذي سماه اسم من قبل بغير مضاف اليه اسم ذاك المفعول به

يكون البعض من هذه الأقسام في الأصل من مادة واحدة

المؤلفون يبين بعضها فيصروف على البعض الملقب ستان والمجلس
وارة الفكر

هنا مقدمات مفصلة العلم والفاظا والة عليها ومقدمة الا

وكان مستغفرة منها والذبيحة بين المقدسين في السابق اللهم

الآن ينكب الانكباب المذکور وین الخط مقولته العلم

مقدمة الكتاب في العموم من وجهه وكذا بيان مقدمة العلم و

مقدمة الكتاب قوله يهدف لهذا المعنى ان اجري المعنى والكل

على نظامها واضح بعض الألفاظ في المركب الناقص مع أن اللفظ

البريد في مائة الف

صوت اول الكلام في المفرد او الكلام حتى يتناول هذا التركيب
 فاذا نزل البعض الثاني في الكلام مجمله على ما ليس بمفرد بغير
 مقابلة بالمفرد واذا كان في المفرد مجمله على ما ليس بمفرد
 بغيرية مقابلة بالكلام فيجوز على ذلك بان قد عطف المفرد
 الملاحقة على ما يقابل مقابلة فاذا قيل بالتركيب يراد به ما
 ليس بتركيب والمفرد والمفرد المجمع يراد به ما ليس واحدتهما
 وما لمضاف يراد به ما ليس بمضاف ولم يوجد في الكلام ذلك
 بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي او المركب اتمام التركيب
 او للفظ مطلقا وحقيقة الامر راجعة الى انهم يطلقون على
 التركيب الناقص الكلام الفصيح او المفرد الفصيح فان اخلص
 عليه الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
 فالحق ما اختاره غيره وتعرفهم فصاحة المفرد بالخصوص عن
 الغلبة وتناظر الحروف ومخالفة القياس برئانه الى ان الحق
 هو ذلك لانه لا شك انه يوجد في التركيب الناقص تناظر
 الكلمات وضعف التباين والتعقيد لفظيا كان او معنويا
 فلو جعل هذا التركيب الناقص داخل في المفرد على ما اختاره
 ينبغي ان يكون فصحا مع اشتغاله على هذه الامور المحلة بالفصاحة

والله اعلم بالصواب
 والحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
 فالحق ما اختاره غيره وتعرفهم فصاحة المفرد بالخصوص عن
 الغلبة وتناظر الحروف ومخالفة القياس برئانه الى ان الحق
 هو ذلك لانه لا شك انه يوجد في التركيب الناقص تناظر
 الكلمات وضعف التباين والتعقيد لفظيا كان او معنويا
 فلو جعل هذا التركيب الناقص داخل في المفرد على ما اختاره
 ينبغي ان يكون فصحا مع اشتغاله على هذه الامور المحلة بالفصاحة

بالفصاحة لانه يصعب عليه انه خالص عن الغلبة
 وتناظر الحروف ومخالفة القياس والقرينة لا يليق بحال
 ما قل فاذا لم يكن فصحا يكون تعريفهم لفصاحة المفرد
 غير جامع مانع فلا بد من ان يراد فيه المخلص من هذا
 الامور حتى يبرها ما نحا ومن هنا هذه الامور انما يحل
 بالفصاحة في الكلام دون مفرد غير مصححة لان اللفظ
 يحل بالفصاحة مطلقا وذكرها في تعريف فصاحة الكلام
 دون المفرد بناء على انما يجعل في الكلام فقط فلو وجد
 في المفرد بناء على ما اختاره لزم ان تذكر في تعريف فصاحة
 ليس ما نحا كما ذكرناه وما يزيد ما ذكرناه انه اذا كان
 مركب من الوصف والصفة مستملا على تناظر الكلمات
 فصحا على تقدير جعل هذا التركيب في المفرد ولما اعتبر فيه
 اسناد حتى صار كلاما لزم ان يقلب غير فصيح مع انه لم
 يراد به ينقص فيه حركة فضلا عن الحرف ولا يتغير شاعته
 وايضا اذا ضم الى هذا التركيب لفظ من القرآن في غاية الفصاحة
 لزم ان لا يكون فصحا بحد ذاته كان فصحا قبل انضمام هذا اللفظ
 الفصيح وهو ايضا شنيع بغيره فاشيئ وهو انهم قسروا

والله اعلم بالصواب
 والحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
 فالحق ما اختاره غيره وتعرفهم فصاحة المفرد بالخصوص عن
 الغلبة وتناظر الحروف ومخالفة القياس برئانه الى ان الحق
 هو ذلك لانه لا شك انه يوجد في التركيب الناقص تناظر
 الكلمات وضعف التباين والتعقيد لفظيا كان او معنويا
 فلو جعل هذا التركيب الناقص داخل في المفرد على ما اختاره
 ينبغي ان يكون فصحا مع اشتغاله على هذه الامور المحلة بالفصاحة

فيمر بها الكلام ايضا لو كانت فصيح وتائع فصيح والبلغة
وهو ما يتبين من الرسول والاشتهاء يرمضها الاخير فقط
الالكلام والكلام هذه الغدة اذ لم يجمع كلمة بلغة والتعليل

المورد بما لا يدل جهة اللفظ عن علم من معناه فتناول
الأعلام المركبة عن شئ يخرج وشاب قرأه ومن المعلوم أنه
يجوز اشتغالها على تناثر الكلمات مثل أن دعي بامل
اصححه فيبقى أن يكون فيها الألف ولم يشترط في
وضاحتها التخلص عن تناثر الكلمات أو زياد في بعضها
الظهور عنه أيضا ليس مانا والأول فاسد فتعين التأني
وغاية ما يمكن أن يقر أن المراد بالمورد الكلمة والها مقترنة
باللفظة أي اللفظ الواحد على ما ذكر في الفصل عجم
الأعلام المركبة وإن كان الشهود المذكور في الكثرة هي
ألفا كلمات أو بقر هذه الأعلام مركبة صرفة ولما لم يعبر
في الضاحية عما يخص اللفظ **قوله** ادلم جميع كلمة بليغة
أورد عليه أنه لا يلزم من عدم اتفاق الكلمة بالبلغة
عدم اتفاق المفرد بها بل هي الذي ذكره وهذا ليس
بكلام وإن كان مركبا فالدليل أحسن من الدعوى **قوله**
بأنه أراد بالكلمة ما ليس بكلام كأنه أراد بالمفرد ذلك
ولكن لا يخفى أن إطلاق الكلمة على هذا المعنى بعيد جدا
وأما على تقليد أن يفتر الكلام هيضاهما ليس بكلمة ويراد

وَمَا وَاللَّعَنُ

بأنه البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لعقوص الحال وهي لا يتحقق الفرح معهم لأن ذلك إنما هو بلاغة الكلام والذمك وإنما قسم كل من الضاحكة والبلاغة أو لا تتفق جميع للعالم الخلق الغير المشترك في أمر فيها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الفارسي
المستحق الفصل ونصقتم عز كل منهما على قوله فالضاحك في الفرح ولم

ويراد بالمراد من الكلمة فلا بعد اجلا **قوله** انما هي باعتبار **قوله**
المطابقة لان بلاء الكلام مطابقة لفظي الحال مع وضاعته
وبلاغة الحكم ملكة يقدرها على تاليف كلام يبلغ بالمطابقة
معتبرة في كليتها قيل من هذا القابل ان البلاغة عند العرب
ليست الا باعتبار المذكور ففتح ما ذكر من التحليل لان حاشا
يرجع الى التمام والاستقرار كما انما من التحليل ويمكن ان يبلغ
بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما عرف بالكتب من احد
المطابقة في تعريف البلاغين ولم ينقل من العرب فالك اصلا
وهو **قوله** الغير المشتركة في امرين **قوله** الغير المختلفة **قوله**
ما هو مناط التعبد ولا خفاء ان المراد من امرين هما امرين **قوله**
تتقيا بيا نالها ولم اختصاص بها والا فالعروضات العامة
تم الحاشي المختلفة والخاصة فيهما وقد اورد دل على الخفاء
بما فعل من قسمة المستثنى اولاً ثم تعريف القسمين بانه لا خفاء
المراد لان القسمين بشر كان فيما يصلح تعريفهما وهو المذكور بعد
الادوارها كما ذكر صاحب **الكتاب** **قوله** وتغير الفصاحة **قوله**
لا من صالح ما ذكر في التخرج ان الفصاحة عند هم هي كون
اللفظ جازياً على القراءات المستنبطة من استواء كلام

عن أبيه عن حماد بن عمار عن
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال لا تأكلوا من ثمره حتى يغرس
ولا تأكلوا من ثمره حتى يغرس
ولا تأكلوا من ثمره حتى يغرس

والربك خلاف المتن في ان ذواته مشدودة على الارس خيرة وان شرو ينقسم الى
المعقاص ومنه وحول والاول يقسم في الاخيرين لكنهما والعرض بيان كذا القس
والضابط هما ان كل ما سجد التفت الجميع شيئا مستقر الطول هو صواب
كان من ترتيب الخاطيع او بعد لها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في التلخيص

اكثر كان القول بوجوه كلام فصيح بلون فصاحة كلامه فند
على قوله لان على قول غيره يجب كلام فصيح في الجملة وهو الركب
الناقص بلون فصاحة كلامه لانها انما اشترط في فصاحة
الكلام والركب الناقص ليس بكلام **قوله** والقياس على الكلام
العربي يعني انه ان ثبت جريان عدم فصاحة كلمة من كلام فصيح
بالقياس على جريان عدم عربيته كلمة من كلام عربي فانه وقع
والقران الذي هو كلام عربي لغوه ثم اننا ان شاء الله تعالى

اي انزلنا القران كلمات عربية بل فارسية كالاستبرق في قوله
والجبل اور وصة كالقطر سرف هندية كالشكوة هذا
القياس فاسد لانه وقع في العربي في القران ثم ما ذكر
من وقوع الاستبرق واخوانه في القران لا يوجب ذلك لانه
كونها غير عربية ثم بل انها جاءت عربية اي الجوان توافيق
اللغتين كالصاوي والتنويد ولمسلم كونها غير عربية فكلها
القران عربيا ثم في التغيير قوله انا انزلناه راجع الى السورة
لا الى القران كما قيل واطلاق القران على بعضه شائع ولمسلم

كونه القران عربيا فعنه كونه عربي النظم والاسلوب لا
عربي المأثور فذلك باعتبار انهم الاغلب لان ما صرح به في
الربك في الاصل

قوله والخلاف القول بوجوه كلام فصيح لا يجوز وجوبه
السورة مثلا انما لو كانت قرآنية فليكن في انما انزلناه قرآن
وتنزيل الجواب بكونه عربيا بغير شرط

ولمسلم انه عربي فيكون كلامه عربيا في
الربك في الاصل

منهم مع انه منشا والقول في مستشرق هو من وسط البيان المحجة التي هي الموصلة الى
بين النام التي هي من الموصلة الى الشدة والزا المحجة التي هي الموصلة الى
لذلك فان القول في غير ذلك ان الزا الموصلة من الموصلة وقيل ان ترتيب الخاطيع سبب
للفعل الخلل في فصاحة وان في غير ذلك من الموصلة فكل ما من التنازل فيل في فصاحة الكلمة

عرب من كلامه اقل قليل بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثلا ذلك
والكلام الفصح لان فصاحته الكلمات شرط في فصاحته
الكلام وقرينة الكلمات ليست شرطا في قرينة الكلام بل
يكفيها عربية اكثر كلما قلما ولو اريد ان يقول المصنف من كلامه
ان فصاحته الركب التام او الركب مطلقا في شرط فيه فصاحة
كلامه واما اذا كان علة من افراد الكلام مسماة باسم كما
السورة والقران مثلا فلم يعلم انه في شرط في فصاحته مثلا
الكلام فصاحته كل كلام ان كلمة منه في شرط في فصاحته
قوله لم الم احمد قوله اخذ اعتبر كلاما ان اصل مع غيره
اولا لان الربك في فصاحته السورة او القران تامل واشترط
فصاحته الكلمات في فصاحته الكلام لا يوجب ذلك الا
بشرط **قوله** فخر احتمال القران على كلام غير فصيح يعني

ان لم يلزم خروج السورة عن الفصاحة فاحتمال القران على
كلام غير فصيح لازم البتة اما اذا اعتبر الم احمد كلاما فقط
واما اذا لم يعتبر فلا بد من عدم فصاحته بوجوب عدم فصاحته
بوجوب عدم فصاحته الكلام الذي هو جزؤه لا بشرط فصاحة
الكلمات في فصاحته الكلام وجوب قوله بل كلمة غير فصيحة

قوله اذا اعتبر الم احمد كلاما فقط فانه في قوله انما اذا اعتبر
كلاما ولو انما فقط واذا اعتبر جزوا من النص فلا بد من عدم
فصاحته بغير شرط في فصاحته معتبرا في النص لا بشرط فصاحته
الكلمات في فصاحته الكلام انما كلامه هذا يدل على ان اعتبار
الم احمد كلاما في قوله اعتبر النص مع اعتبار انما اذا اعتبر نصا
في قوله اعتبر النص في قوله فليكن الاول انما اذا اعتبر نصا
الكلام بالكلية وانما في التفسير انما اذا اعتبر نصا
يراد الم احمد جزوا من النص فليكن الاول انما اذا اعتبر نصا

كأن الكلام الطويل المتصل على كلمة غير فصحة لا يخرج من فصاحته كما لا يخرج الكلام الطويل المتصل
على كلمة غير فصحة عن أن يكون عربيا وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة من ترتيب
فصاحة الكلام من غير ترتيب بين الطويل والعريض على أن هذا لا ينافي قصر الكلام على ليس
بكلية والقياس على الكلام العريق في الفساد وليس سلم عدم خروج الكثرة من الفصاحة

مع أن عدم فصاحة الكلام لا يوجب فصاحة الألفاظ المتصلة على
تقدير عدم فصاحة الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة
وان كان هذا مستلزما للأول فإنا نأبى أن يكون كلامنا الذي
مستقل بالفساد من غير احتياج إلى ملاحظة استلزام
أصدها للألفاظ ولما كان كون احتمال القرآن على كلمة غير فصحة
مستلزما للفساد الظاهر في إبطال الكلام هذا القائل قال بل
كلمة غير فصحة **قوله** ما يقدر أي يجلب ويخرج إلى خيبة
الجهل أو الجحش لأنه احتمال على غير الفصح أما لعدم علمه
قال بأنه غير فصيح أو بهتان الفصح أو من غير الفصح فليد
الجحش المجهل وأما لعدم قدرته على إيراد الفصح بل غير
الفصح فليد الجحش لا يرقى القوم الثالث محتمل وهو أن
يكون فهو قادرا على إيراد الفصح بلباس غيره وبالله المبدء
فصاحته وبأن الفصح من حيث هو فصيح وإن كان أولى
لكن لم يورد الفصح لمحملة له في ذلك لأننا نقول ظاهر
أنه لا محالة في ذلك لأن القول إنما أتى به مفرقا وتعللا
لأنه ول والأعجاب إنما هو بالبلاغة والفصاحة على
الصحيح فإن قلت غاية الأمر أن الثالث أي بابل المكونه

فروايت في اللغة كلاما لا يخرج من فصاحته ولا يخرج من فصاحته
استقلال كل منهما لا يوجب صحة احتمال بل لا يوجب صحة
مع اضطرار وترق في قوله ولما كان مستلزما للفساد
نعم لا فليد الجحش فليد الجحش فليد الجحش فليد الجحش
وذلك لأن المصطلح في فصحة غير فصحة لربما كان
الترتيب عليه احتمال مستلزما لكلام غير فصيح أو بعبارة
يكون مستلزما لغيره احتمال مستلزما لكلام غير فصيح
صحيحة وبالله المبدء هذه الكلمة من الله إلى الألفاظ
كلام غير فصيح لا شرط في هذه الكلمة من الله إلى الألفاظ
احتمال القرآن من كلام غير فصيح فليد الجحش فليد الجحش
فولم لا محالة هذا من الله إلى الألفاظ من الله إلى الألفاظ
والألفاظ من الله إلى الألفاظ من الله إلى الألفاظ من الله إلى الألفاظ
الفتن والفتن من الله إلى الألفاظ من الله إلى الألفاظ من الله إلى الألفاظ
بما هو متفق عليه

والله اعلم
بالحق

والله اعلم
بالحق

لجود احتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصحة مما يقود إلى خيبة المجهل والجحش
إلى الله تعالى من ذلك علوا كبيرا والعلم أن كون الكلمة وحيث غير فصحة ولا مانع من
الاستئصال من حيث جازي قول الجحش ومقتله وصاحبها من جهة أو مطلقا أو جزئيا
شراؤه كالحكم ومنه ما أضافه السراج إلى كاسيف السراج في المقتضى والاستواء
وسيج اسم فاعل يفسد الياسوف أو كاسيف السراج في البريق واللحان في

لكنه سخطا ومنه ما عن الحكمة فلم يتعرض له ولم يقل إلى
خيبة المجهل أو الجحش أو الفصح قلت لما كان الفصح نتيجة
للجهل فليد نتيجة في خيبة **قوله** أي مطلقا وطورا
لأن الفصح من أن يخرج دقة في الجاحين وطول في الجحش
صاحبها إذا دققته وطولته والمذكور في الأساس أن يخرج
دقة الجاحين واستقلاله وحاجب الخرج ونجحت المرة
حاجبها وبما يستدل على اعتبار معنى الاستعقاس بقول
خاتمة في صدره النبي **قوله** دجاجة من تحت صاحب
انج كثر الفصح من خط كاتب فان التشبيه بمشق القرآن
يحيى باعتبار معنى الاستعقاس وفيه أنه أنما يتم لو كان قوله

كثير القرآن ببيان القول انج وهو لم لا يكون يحذف أو يكون
ليبان انصاف الجاحين بالاستعقاس بعد بيان انصافه
بالألفاظ بقوله انج ونزل العطف في قوله كثر القرآن
تبارك وتعالى للناقض **قوله** أي كاسيف السراج أو كاسيف
لا بد لهذا الترجيح من أن يطبق على ما عدتهم ويمكن أن
بان التفعيل بجي بمعنى التنبه إلى المصلحة كالتميم والنزول
أو اللذوب إلى نعم واللذوب إلى النزل فالسراج بمعنى اللذوب
المعنى

والله اعلم
بالحق

والله اعلم
بالحق

فان قلت لم يجعلوا اسم عصفور من سراج الله وجمعه السراج قلت لا يقال له سراج الا اذا كان سراجا
موقدا من السراج او يكون من باب الغلبة ايضا قلت هو اجزاء من هذا القيل او اخره من
من السراج على ما خرج من كلام المرفوعي حيث قال السراج منسوب الى السراج ^{والسراج} والجمع
بالكسر من سراج ووقفه من كان فيه سراجا ومنه قيل سراج الله اي حبه ووقفه
والخالفان تكون بضم السين الكلمة لخلاف قولهم فخرنا الا اذا كان الموضوع عبارة عن علم خلاص

الى السرجي او السراج اي بالناحية فالسرج اسم مفعول من
 سرجته يعني ذنبه الى السرجي او السراج كالتميم والذرة
 من غمته وزينه يعني الذببة وقوله كاليف السرجي
 او السراج يكون بيا نال حاصل المعنى هذا ترجية التحريك
 وجهه بعلق هواته لا يتبادر من ذنبه الى السراج او
 السرجي يعني شاة لجمته وايضا الغالب التنازع ان
 يكون المنسوب اليه مصداقاً لثلاثاً لهذا الفعل خوفه
 وكثرة اي ذنبه الى الضيق والكفر وهذا ليس كذلك
 الترجية بانه من قبيل قوس الرجل اي صار كالقوس
 فالسرج يعني القاص كالسرجي او السراج اوبانه من عود
 اذا صار عوداً فالسرج يعني القاص سرجياً او سراجاً
 يعني القبة المائلة اوبانه من وقت النجوة اي صارت
 ذات اوراق فالسرج يعني القاص فالسراج وهذا يخص
 الفرع الاخير فوجدنا الكمال انه انما يستقيم لو كان السرج
 بكسر الراء لكنه في هذا **او** فان قلت لم يجعلوه مفعول
 يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لما حكموا بغير اية
 اسم سرج حكوا بانه ليس اسم مفعول منه لان كونه اسم

[illegible]

وكانت في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين ١٠ من الشهر المذكور
في الساعة السادسة من المساء
في دار السلطنة في مدينة القاهرة
في عهد السلطان المنصور الناصر محمد بن قلاوون
في حقبة المماليك في مصر
في عهد السلطنة في مدينة القاهرة
في حقبة المماليك في مصر

ما يتبعه الواضع من إدخال الهمزة في قوله الحمد لله العلى الجليل والقيام لأجل هذا وما
 روي في غيره من الواضع كذا قيل فصاحته المخرجة خاصة وذكر من الكمال
 في السمع بان يكون اللفظ بحيث يسمع السمع ويترجم عن سماعه عند المخرج فيقول اني العلي مبارك
 انوسم اعتر القلب كرم المرتضى الى النفس خريف السب ولا عرس الخيل الا بغير الجحش ثم استعير
 لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكمال في السمع وعدها انما هو من جهة الغاية المخرجة

[illegible]

مجلسه اول
در تاریخ ۱۳۰۲
در روز ۱۳۰۲
در وقت ۱۳۰۲
در مکان ۱۳۰۲

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

قوله ان الله
هذا الوجه والوجه الآخر
ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية
قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية

من ائمة العا والثنان من ائمة الفقه والثنان انه اذا كان
معدلا لا يفيد جعل سرج اسم مفعول منه خرج من
الغريبة لانه المولد غريب وفيه انه لا يبقى بين وجهي
الجواب فرق يعتد به والثالث انه اذا كان معدلا لم يقع
جعل سرجا اسم مفعول منه لانه لفظة اصلية ولا يخفى

ما فيه والوجه الثاني من الجواب ان سرج الله ايضا
غريب فلا يفيد جعل سرج اسم مفعول منه خرج من
عن الغريبة وفيه انه اذا كان معدلا كان غريبا فلا يحسن
ان يقع الغريبة في مقابلة التعديل وايضا قد سبق
ان هذا الجواب لا يستقيم على التفسير الثاني للسؤال
هذا اخبرني الجواب على اول وجهي في السؤال واما

على الوجه الثاني فلا يقع ثانی وجهي الجواب اصلا
ولكن ان كان وجهي الجواب الاول من وجهي الجواب الثاني
ولما كان في هذه النسخة من التبعة والمنافسات
لان امكن يقع بعضها غيرها المعلة هو ايضا من هذا
القبيل اخذوا في معنى ان سرج الله من قبيل
الغريب فاعخذوا من السراج كالمسرج فلا يفيد

قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية
قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية

بالرخصة مثل كالكلمة وانما يفيد في قوله لا ان الكلمة في التبع وهو ما وجد ان الطبيب
التم وعلام الطبيب لا ان التبع لا يفيد في قوله لا ان الكلمة في التبع وهو ما وجد ان الطبيب
فقط النظر في التبع والمضا حصر في الكلام حصر من حصر التبع وما في الكلام لا يفيد
مع فصاحتها هو حال من الغريب في حصره اي حصره عما ذكر مع فصاحتها كالكلمة واختره

يفيد جعله اسم مفعول منه خرج من الغريبة **قوله**
ثم استبرك لكل واضح معرف اذ قد قيل في الاشتغال ذكره
النازع في شرح الكتاب انه استعانة بالشرف والاستحار
كأنه نظر الى ان وصف اللقب بالشرف ليس له كثير من المعنى
بذلك **قوله** انما هو من جهة الغريبة ان اراد ان الغريبة
متممة عليها كما قال في الفرج لانه الكراهية داخلية
الغريبة مكرهية ذلك اللفظ الغريبة السخلة عليها ثم
كيف علم بذلك في تفسير الوجبة ما يدل على الكراهية وان
اراد ان الكراهية جيب الغريبة من جهة ما يدل ان يكون
كل غريب كرها وهو محتمل وليس سلم فمما صاحب الفيل
احد الامرين اما ان التخلص من الكراهية داخل وفيه
فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها وما ان الكراهية
معلقة بالمضا حصر فلا تقع تعريفها من ذكر التخلص من الكراهية
والا لم يكن التعريف مانعا ولا يندفع بيني بها ذكره ان الكراهية
جيب الغريبة اما الاول فلا بد من ذكره في تعريفها وما ان الكراهية
السبب في مفهوم لغتها انتفاء مسببه فيه واما الثاني
فلا بد من ذكره في تعريفها وما ان الكراهية السبب في مفهوم لغتها انتفاء مسببه فيه واما الثاني

قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية
قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية

قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية
قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية

قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية
قوله ان الله تعالى في هذه الآية
منه ان الله تعالى في هذه الآية

قوله انفع النعم ان اوله ان نعبت راسع السبب
 الحق راسع السبب في نظره ان حصل الجواب في الاول
 ان اعطى النعم غير ضروري ورجح الاكثاف عليه ما هو المذكور
 لان النعم في السبب مستند للنعم في السبب
 اعطى مرصدا وهذا يقع في راسع السبب في نظره
 الا ان هذا مرصدا في راسع السبب في نظره
 انفع النعم في راسع السبب في نظره

قوله انفع النعم ان اوله ان نعبت راسع السبب
 الحق راسع السبب في نظره ان حصل الجواب في الاول
 ان اعطى النعم غير ضروري ورجح الاكثاف عليه ما هو المذكور
 لان النعم في السبب مستند للنعم في السبب
 اعطى مرصدا وهذا يقع في راسع السبب في نظره
 الا ان هذا مرصدا في راسع السبب في نظره
 انفع النعم في راسع السبب في نظره

ان يثبت الشيء باسباب شتى ولان السبب مفرق للسبب
 فلا يثبت من انتفاء المفعول انتفاء اللان لمعول ان يكون
 اللان اعم ولو ذكره ما يملك على ان الكراهة سبب للثانية
 انفع الثاني لان انتفاء السبب يوجب انتفاء السبب
 مطلقا قوله وقيل لانه الكراهة اشارة الى اذ كان الخطا
 حاصلا ان الكراهة في الجمع اما ان يرجع الى التعم لا
 الى نفس اللفظ واما ان يرجع الى نفس اللفظ لغرابته اما
 ان يرجع الى نفسه لاستعماله على تركيب يتغير الطبع عنه
 فعل الاول لاخفاء ان ذكر الكراهة متغير عنه وكذا
 على الثاني لان قيد العولية يقع عنه واما على الثالث
 فلا بد من ذكرها لانه لابد ان يملك في تعريف للمفصلة
 المخلص من الاشتغال المذكور لاختلاله بالعوضات
 جزما اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يجهل عليه نظره

قوله انفع النعم ان اوله ان نعبت راسع السبب
 الحق راسع السبب في نظره ان حصل الجواب في الاول
 ان اعطى النعم غير ضروري ورجح الاكثاف عليه ما هو المذكور
 لان النعم في السبب مستند للنعم في السبب
 اعطى مرصدا وهذا يقع في راسع السبب في نظره
 الا ان هذا مرصدا في راسع السبب في نظره
 انفع النعم في راسع السبب في نظره

كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم وانما ذكر لفظ الخشوع
 على سبيل التمثيل فاثباته معك قوله حاله ان النعم في خلوع
 فيكون للتقدير لانه الحال هو المخلص لكونه العامل في ذلك الحال
 فينتج عنه عليه انه لا يستقيم به الاحتمال من مثل ذلك

بل يدرك ان يكون مثله كلاما فيصاحبه لانه يصدق عليه انه
 خالص من الامور المذكورة حاله واضحة مكانته وهي ان يكون
 اجل كما ين علة التجل ان ينتهي عن المنهات حال
 اختياره فاذا ارتكب شيئا منها في حال الخطر لا يخطئ
 علة التبر بل يكون عادلا لانه يصدق عليه انه محتج
 عنها حال الاختيار وان ارتكبها في الخطر فلم يقع
 للخطر في صفة الشهادة في حال الاختيار فكلها
 لا يقطع علم المخلص في حال عدم وضاحتها وهي ان ين
 نيل اجل في صفة المخلص في حال وضاحتها وهي ان ين
 نيل اجل والحجاب عنه انه انما يصدق عليه هو لكل
 لقولنا نيل اجل حال وضاحتها الكلمات وهو ثم نيل
 هذه الحال انما هو لقولنا نيل اجل وهو غير قولنا نيل
 اجل فلم يثبت كلام واصل له حال وضاحتها الكلمات

قوله انفع النعم ان اوله ان نعبت راسع السبب
 الحق راسع السبب في نظره ان حصل الجواب في الاول
 ان اعطى النعم غير ضروري ورجح الاكثاف عليه ما هو المذكور
 لان النعم في السبب مستند للنعم في السبب
 اعطى مرصدا وهذا يقع في راسع السبب في نظره
 الا ان هذا مرصدا في راسع السبب في نظره
 انفع النعم في راسع السبب في نظره

قوله لا ينفك عن التفسير قال هذا في قوله لا ينفك عن التفسير

انما يتفق بالكتابة الى احدهما ويبلغ الضاد الثاني من صد
التعريف عليه فقط دون الثاني من صدقه على الاخر كما بينا
في الحاشية **قوله** المشهور بين الجمهور فلا يدع الضعف بخبر
في غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه المذكور في خبر
غلامه زيد يوجب الضعف وان جوزه البعض كالاحض
وابن جني **قوله** لفظا ومعه وحكا الذكر اللفظي ان يكون
به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا لفظا ومعه خوضب زيد
غلامه فان زيدا مذكورا قبل ضمير لفظا ومعه اول الضمير
زيد غلامه فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضمير صريحا لكنه
مذكور معه بعد لان رتبة الفاعل المتقدم على المفعول والذكر
المعنوي ان لا يكون مصحبا له لكن يكون ضاكا ما يقتضي
ذكره معه لكون رتبة الفاعل المتقدم على المفعول مخوضب
غلامه زيد فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير
ولكون رتبة المفعول الاول المتقدم على الثاني مخا عطي
د رده زيد وكنتض الكلام السابق للمرجع مخوضب
اعدا لواخره للتقوى فان الفعل متضمن لصدقه
كاستدراك الكلام السابق لذكر المرجع استدراكا قريبا كقوله
في قوله

قوله لا ينفك عن التفسير قال هذا في قوله لا ينفك عن التفسير
والاحضار الاول الذي في قوله لا ينفك عن التفسير
فان قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير
او في قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير
الا وهو ان ينفك هذا من قوله لا ينفك عن التفسير
فقط ولا يستلزم الاخر وهو ان ينفك عن التفسير
قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير
كقول من قال ولو كانت الدنيا بغير الله
لعمل الله فيها فاحذر من ان ينفك عن التفسير
واحد من الناس ان ينفك عن التفسير

والأول هو ان ينفك فان الكلام السابق في بيان المبررات ولا
يدل على التوقف او بعيدا كقولهم حتى تواتر بالجواب اي
الشخص فان ذكر الضمير سابقا يدل على ان الضمير مخوضب ذلك كما لا يخفى
كونه مذكورا لفظا ومعه والذكر الحكمي ان لا يكون مصحبا له ولا
يكون يتي من سياق ان سياقه يقتضي الذكر معه الا ان حكم
الواضع ان مضمير الضمير ما يرجع يصلح جعله يلزم ان يتقدم
بقتضيه حكمه وحكا ذلك انه انما خالف مقتضى حكم الواضع لا
غيره بخبري بالها في جعل وضع المضمير موضع المظهر والمضمر
لغيره مقدم حكما كان المحقق لعلته في حكم التاب فظهر
ذكرنا ان قوله لفظا ومعه وحكا متعلق بالذكر وبيان لا فسا
ملك ان يجعله متعلقا متعلقا بمعه كون الاضمار قبل الذكر
اي تقدم الضمير على الذكر فيكون بابا لا قسامه اي تقدم الضمير
على ذكر المرجع وتاخر المرجع عنه لفظي ومعنوي وحكي و
الشهر جعلها اسما لتقدم المرجع والا فرب سهل فان احدا
يعلم بالمقايمة للاضمار وما وقع في الشرح من الاعتقاد على
اللفظ والمخوضب دون ذكر الحكم فبني على انه اراد بالمعنوي ما
يتناول الحكمي لان المراد بالمعني ما يقابل اللفظ حكما كان الا

قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير
قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير
قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير

قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير
قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير
قوله لا ينفك عن التفسير مع عدم التفسير

قوله والورى الذى الحال آتت على كثرها المعطف على
 للسكنى فى اصله لوجود العطف فيكون المعنى امدح
 يعلج الورى لوجوه امدحها من المقابلة لقوله لمدح
 فان قوله وحلى في مقابلة قوله والورى معنى وقيل
 حالا وقيل للورى الذى قبل بالمعنى فيبقى ان يكون قوله
 والورى معنى ايضا حالا وقيل للمعنى رعاية للتطبيق بين الشا
 والثانى انه على تقدير العطف يكون مدح الورى جزءا لمع
 الشاعر وموقفا عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بال
 الى ما اذا لم يذكر الكلام على التعريف كافي تقدير الحالة
 والثالث انه يلزم على تقدير العطف الاستدراك قوله
 معنى والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتخاذ الشرط و
 الجراء فان المعطوف على الجراء جزءا على نحو كالمعطوف
 عليه ومعلوم ان المعطوف عليه عين الشرط واما على
 الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا والجراء مدح
 بالحال المذكور ويمكن دفع الاخيرين بان المعنى يدل على
 عدم تراخي مدحهم عن مدح الله من مطلقا بان تقتصر
 العطف اوله ثم التعليل بالشرط فيكون المعنى جلا عن مدحهم

قوله والورى الذى الحال آتت على كثرها المعطف على
 للسكنى فى اصله لوجود العطف فيكون المعنى امدح
 يعلج الورى لوجوه امدحها من المقابلة لقوله لمدح
 فان قوله وحلى في مقابلة قوله والورى معنى وقيل
 حالا وقيل للورى الذى قبل بالمعنى فيبقى ان يكون قوله
 والورى معنى ايضا حالا وقيل للمعنى رعاية للتطبيق بين الشا
 والثانى انه على تقدير العطف يكون مدح الورى جزءا لمع
 الشاعر وموقفا عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بال
 الى ما اذا لم يذكر الكلام على التعريف كافي تقدير الحالة
 والثالث انه يلزم على تقدير العطف الاستدراك قوله
 معنى والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتخاذ الشرط و
 الجراء فان المعطوف على الجراء جزءا على نحو كالمعطوف
 عليه ومعلوم ان المعطوف عليه عين الشرط واما على
 الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا والجراء مدح
 بالحال المذكور ويمكن دفع الاخيرين بان المعنى يدل على
 عدم تراخي مدحهم عن مدح الله من مطلقا بان تقتصر
 العطف اوله ثم التعليل بالشرط فيكون المعنى جلا عن مدحهم

نعم مقابلة للمع بالدم الخ تعاضدا عنها بانه اشار
 بذلك الى ان ذمه لا ينبغي ان يحط بالعاقل ولا على
 سبيل الشرط والتعليل بل لود عاداع فاما يفرض لود مدح
 ذمه وفي استعماله الدلالة على الكمية في المدح والذات
 عن هذه الدلالة بل هي في ذمة سود الجزئية لطافة حيث
 اشار الى ان ذمه لا ينفك لسانه عما يدل على
 الكمية في الذم وان كان فيه لطافة ايضا ولان تعليل
 نفعه بالذم على لوجه المستعملية الذم له يفيد فائدة
 الكلية المبني عليها اللطافة المتأخرة قوله لا اكل التنا
 اعلى في تناظر اكمل ولا يلزم ان لا يكون تناظر اكمل
 منه لسانى ما سبق ان التناظر دون المناهى ولان يكون
 احدا الامر من وجها للتناظر في الجملة واجتماع الكمال
 حتى يلزم عدم وضاعة حتى ضجعه مع وقوعه في القرآن
 بل اللازم ان اجتماع الامر من سبب للتناظر التناظر الكمال
 ويجوز ان لا يكون راجعا منهما موجبا للتناظر اصلا
 وايضا في قوله نافر كل التناظر اشار الى ان التناظر ههنا
 بمعنى التفرع لا بمعنى الاصطلاح حتى حتى يلزم ما ذكر

قوله والورى الذى الحال آتت على كثرها المعطف على
 للسكنى فى اصله لوجود العطف فيكون المعنى امدح
 يعلج الورى لوجوه امدحها من المقابلة لقوله لمدح
 فان قوله وحلى في مقابلة قوله والورى معنى وقيل
 حالا وقيل للورى الذى قبل بالمعنى فيبقى ان يكون قوله
 والورى معنى ايضا حالا وقيل للمعنى رعاية للتطبيق بين الشا
 والثانى انه على تقدير العطف يكون مدح الورى جزءا لمع
 الشاعر وموقفا عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بال
 الى ما اذا لم يذكر الكلام على التعريف كافي تقدير الحالة
 والثالث انه يلزم على تقدير العطف الاستدراك قوله
 معنى والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتخاذ الشرط و
 الجراء فان المعطوف على الجراء جزءا على نحو كالمعطوف
 عليه ومعلوم ان المعطوف عليه عين الشرط واما على
 الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا والجراء مدح
 بالحال المذكور ويمكن دفع الاخيرين بان المعنى يدل على
 عدم تراخي مدحهم عن مدح الله من مطلقا بان تقتصر
 العطف اوله ثم التعليل بالشرط فيكون المعنى جلا عن مدحهم

قوله والورى الذى الحال آتت على كثرها المعطف على
 للسكنى فى اصله لوجود العطف فيكون المعنى امدح
 يعلج الورى لوجوه امدحها من المقابلة لقوله لمدح
 فان قوله وحلى في مقابلة قوله والورى معنى وقيل
 حالا وقيل للورى الذى قبل بالمعنى فيبقى ان يكون قوله
 والورى معنى ايضا حالا وقيل للمعنى رعاية للتطبيق بين الشا
 والثانى انه على تقدير العطف يكون مدح الورى جزءا لمع
 الشاعر وموقفا عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بال
 الى ما اذا لم يذكر الكلام على التعريف كافي تقدير الحالة
 والثالث انه يلزم على تقدير العطف الاستدراك قوله
 معنى والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتخاذ الشرط و
 الجراء فان المعطوف على الجراء جزءا على نحو كالمعطوف
 عليه ومعلوم ان المعطوف عليه عين الشرط واما على
 الحالية فالشرط هو مدح الشاعر مطلقا والجراء مدح
 بالحال المذكور ويمكن دفع الاخيرين بان المعنى يدل على
 عدم تراخي مدحهم عن مدح الله من مطلقا بان تقتصر
 العطف اوله ثم التعليل بالشرط فيكون المعنى جلا عن مدحهم

قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض...

فما يدرك التعجب... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض...

قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض...

قوله في قوله التبعيض...

الواقع للمشكك... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض...

قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض... قوله في قوله التبعيض...

تكثر الواسطة في كل مادة ووجهه ان يراد بالكثرة ان يكون
 فوق الواحد فاللاديم وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطين
 او اكثر في كل مادة **قوله** ساطب بعد الدار عنكم لتقربوا في
 ذكر الين واصافة البعد الى اللذان مع اضافة القرب الى
 ذوات مخاطبين لطائف حيث اشار بذلك الين الى ان
 طلب البعد وان كان يتصل به الى مقصده عظيم هو القرب
 لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اداء من الردي
 واسووس الشيء سوف الاتهام في معكلة لوكابه واضر
 التوسط في وسطه التماسه هذا ان حمل الين على موضع ذلك
 حملته المخرج التاكيد فالطافه باعتبار اختيار العان للذالة
 على الاستقبال صفا ورمي باضافة البعد الى الدار والقرب
 الذي ادهم الى انه ان تعلق الخوض بطلب البعد فالعائق
 لا يطلبه لانه ميل ببل نفسه محالا فكيف يطلبه بل يطلب
 بعدا كانه مطلوب الحب اما هو قرب ذات المحبوب لا
 قرب داره ومكانه **قوله** هو الصريح لما لانه ثبت عنده با
 نقل الصريح واما لانه الصريح عنده في معنى البيت ما ذكر
 الشيخ وهو مبنى على الرفع **قوله** لكنه اخطا كانه اخطا بالخطا

قوله في قوله ساطب بعد الدار عنكم لتقربوا في ذكر الين واصافة البعد الى اللذان مع اضافة القرب الى ذوات مخاطبين لطائف حيث اشار بذلك الين الى ان طلب البعد وان كان يتصل به الى مقصده عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اداء من الردي واسووس الشيء سوف الاتهام في معكلة لوكابه واضر التوسط في وسطه التماسه هذا ان حمل الين على موضع ذلك حملته المخرج التاكيد فالطافه باعتبار اختيار العان للذالة على الاستقبال صفا ورمي باضافة البعد الى الدار والقرب الذي ادهم الى انه ان تعلق الخوض بطلب البعد فالعائق لا يطلبه لانه ميل ببل نفسه محالا فكيف يطلبه بل يطلب بعدا كانه مطلوب الحب اما هو قرب ذات المحبوب لا قرب داره ومكانه قوله هو الصريح لما لانه ثبت عنده با نقل الصريح واما لانه الصريح عنده في معنى البيت ما ذكر الشيخ وهو مبنى على الرفع قوله لكنه اخطا كانه اخطا بالخطا

قوله في قوله ساطب بعد الدار عنكم لتقربوا في ذكر الين واصافة البعد الى اللذان مع اضافة القرب الى ذوات مخاطبين لطائف حيث اشار بذلك الين الى ان طلب البعد وان كان يتصل به الى مقصده عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اداء من الردي واسووس الشيء سوف الاتهام في معكلة لوكابه واضر التوسط في وسطه التماسه هذا ان حمل الين على موضع ذلك حملته المخرج التاكيد فالطافه باعتبار اختيار العان للذالة على الاستقبال صفا ورمي باضافة البعد الى الدار والقرب الذي ادهم الى انه ان تعلق الخوض بطلب البعد فالعائق لا يطلبه لانه ميل ببل نفسه محالا فكيف يطلبه بل يطلب بعدا كانه مطلوب الحب اما هو قرب ذات المحبوب لا قرب داره ومكانه قوله هو الصريح لما لانه ثبت عنده با نقل الصريح واما لانه الصريح عنده في معنى البيت ما ذكر الشيخ وهو مبنى على الرفع قوله لكنه اخطا كانه اخطا بالخطا

بالخطا وما يتدخل او يكون في حكمه عند البلغاء واللا
 فله وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه يستعمل الجوز
 في مطلق خلق العبد مجازا استعلا للمقيد في المطلق ثم يفي
 بالمطلق عن السرد **قوله** اطيب نقا صيغة المنكلم من طاب
 يطيب ونقا غير ولا يحسن ان يجعل صيغة المنكلم من طيب
 يطيب ونقا مفعولا به بله قبل الظن كلام الشيخ انه
 جعل طلب البعد مجازا عن لافعه وهو طيب النفس وجعل
 سبب الدعوى مجازا عن سببه وهو الخزي ولا وجه انه لا
 حاجة الى الخزي في سبب الدعوى بل ما ذكره تقرير المقيد
 بيان سبب السك **قوله** وللقوم ههنا كلام فاسد وهو
 ذكر في معنى البيت ان عادة الزمان والاحوال الايمان بيقين
 المظن وضاد المقدم وطلب الشاغل البعد ليحصل بغيضه
 وهو القرب وطلب الخزن ليحصل بغيضه وهو السرد وجوز
 ضاده ان الزمان والاحوال انما امانيا باهوى بغيض الظرفي
 الواقع لا بما يظهر انه مطلوب بل ليس به ويتبادر الفساد
 من ظاهره الشغل اهتم بتقدير طلب شئ يكون مطلوبهم
 خلافا قسبا الى حصوله لما اشترط ان الزمان يأتي بخلاف

بالخطا وما يتدخل او يكون في حكمه عند البلغاء واللا فله وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه يستعمل الجوز في مطلق خلق العبد مجازا استعلا للمقيد في المطلق ثم يفي بالمطلق عن السرد قوله اطيب نقا صيغة المنكلم من طاب يطيب ونقا غير ولا يحسن ان يجعل صيغة المنكلم من طيب يطيب ونقا مفعولا به بله قبل الظن كلام الشيخ انه جعل طلب البعد مجازا عن لافعه وهو طيب النفس وجعل سبب الدعوى مجازا عن سببه وهو الخزي ولا وجه انه لا حاجة الى الخزي في سبب الدعوى بل ما ذكره تقرير المقيد بيان سبب السك قوله وللقوم ههنا كلام فاسد وهو ذكر في معنى البيت ان عادة الزمان والاحوال الايمان بيقين المظن وضاد المقدم وطلب الشاغل البعد ليحصل بغيضه وهو القرب وطلب الخزن ليحصل بغيضه وهو السرد وجوز ضاده ان الزمان والاحوال انما امانيا باهوى بغيض الظرفي الواقع لا بما يظهر انه مطلوب بل ليس به ويتبادر الفساد من ظاهره الشغل اهتم بتقدير طلب شئ يكون مطلوبهم خلافا قسبا الى حصوله لما اشترط ان الزمان يأتي بخلاف

قوله في قوله ساطب بعد الدار عنكم لتقربوا في ذكر الين واصافة البعد الى اللذان مع اضافة القرب الى ذوات مخاطبين لطائف حيث اشار بذلك الين الى ان طلب البعد وان كان يتصل به الى مقصده عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اداء من الردي واسووس الشيء سوف الاتهام في معكلة لوكابه واضر التوسط في وسطه التماسه هذا ان حمل الين على موضع ذلك حملته المخرج التاكيد فالطافه باعتبار اختيار العان للذالة على الاستقبال صفا ورمي باضافة البعد الى الدار والقرب الذي ادهم الى انه ان تعلق الخوض بطلب البعد فالعائق لا يطلبه لانه ميل ببل نفسه محالا فكيف يطلبه بل يطلب بعدا كانه مطلوب الحب اما هو قرب ذات المحبوب لا قرب داره ومكانه قوله هو الصريح لما لانه ثبت عنده با نقل الصريح واما لانه الصريح عنده في معنى البيت ما ذكر الشيخ وهو مبنى على الرفع قوله لكنه اخطا كانه اخطا بالخطا

قوله في قوله ساطب بعد الدار عنكم لتقربوا في ذكر الين واصافة البعد الى اللذان مع اضافة القرب الى ذوات مخاطبين لطائف حيث اشار بذلك الين الى ان طلب البعد وان كان يتصل به الى مقصده عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو اداء من الردي واسووس الشيء سوف الاتهام في معكلة لوكابه واضر التوسط في وسطه التماسه هذا ان حمل الين على موضع ذلك حملته المخرج التاكيد فالطافه باعتبار اختيار العان للذالة على الاستقبال صفا ورمي باضافة البعد الى الدار والقرب الذي ادهم الى انه ان تعلق الخوض بطلب البعد فالعائق لا يطلبه لانه ميل ببل نفسه محالا فكيف يطلبه بل يطلب بعدا كانه مطلوب الحب اما هو قرب ذات المحبوب لا قرب داره ومكانه قوله هو الصريح لما لانه ثبت عنده با نقل الصريح واما لانه الصريح عنده في معنى البيت ما ذكر الشيخ وهو مبنى على الرفع قوله لكنه اخطا كانه اخطا بالخطا

انما يكون داعي الاسم بالتصويت سماع غير الصوت له لاسماع
 الصوت لصوت الغير ويخبر عنه انه داعي كما يكون كذلك اذا
 كان الرض من التصويت اسماع الغير الصوت اما اذا كان ^{ظهور}
 النشاط والحجور كالبلابل يترجم بمناصاة الامور ^{ملاحظة} فلا
 الادوار فلا يتاخر انه لم يقصر في داعي الاسم بالتصويت
 على السماع بل ضم اليه التوبة بل قد عاينها ما يمكن ان يترجم
 منتهادة العقل بفاحه انه يحكم بفاحه ترجية مخالف
 النقل عنه مندوحة قوله ولا فلا يخل بالفصاحة قيل
 رد في الترجمة ترجية النظر في القيل للكون في فصاحة الترجمة
 بان الكراهة في التمع ان ادت الى النقل دخلت تحت التنا
 ولا فلا يخل بالفصاحة وعد التناج ضعف هذا الترجمة
 ظاهر والظاهر ان ضعفه لو ورد المنع على قوله ولا فلا يخل
 بالفصاحة وانما ورد ههنا ايضا والجواب انه لا جهة
 لاخلال كثرة التكرار فتابع الاضافات التي لا يلزمها
 من النقل بخلاف الكراهة في التمع فانها ياب لاخلال
 ويصلح سببا لمن غير ملاحظة لما يلزمها من النقل لان
 الفصحاء كما يحترقون عما ينقل على اللسان فكذلك عما ينقل

انما يكون داعي الاسم بالتصويت سماع غير الصوت له لاسماع الصوت لصوت الغير ويخبر عنه انه داعي كما يكون كذلك اذا كان الرض من التصويت اسماع الغير الصوت اما اذا كان الظهور النشاط والحجور كالبلابل يترجم بمناصاة الامور ملاحظة فلا الادوار فلا يتاخر انه لم يقصر في داعي الاسم بالتصويت على السماع بل ضم اليه التوبة بل قد عاينها ما يمكن ان يترجم منتهادة العقل بفاحه انه يحكم بفاحه ترجية مخالف النقل عنه مندوحة قوله ولا فلا يخل بالفصاحة قيل رد في الترجمة ترجية النظر في القيل للكون في فصاحة الترجمة بان الكراهة في التمع ان ادت الى النقل دخلت تحت التنا ولا فلا يخل بالفصاحة وعد التناج ضعف هذا الترجمة ظاهر والظاهر ان ضعفه لو ورد المنع على قوله ولا فلا يخل بالفصاحة وانما ورد ههنا ايضا والجواب انه لا جهة لاخلال كثرة التكرار فتابع الاضافات التي لا يلزمها من النقل بخلاف الكراهة في التمع فانها ياب لاخلال ويصلح سببا لمن غير ملاحظة لما يلزمها من النقل لان الفصحاء كما يحترقون عما ينقل على اللسان فكذلك عما ينقل

ينقل على التمع قوله راسخة في النفس احزان من الحال
 فانها الكيفية في النفس غير راسخة فيها وقوله لا يتوقف عقله
 لا على تعقل الغير اول من المشهور وهو لا يوجب تصوره
 فتورا خارج عنه لانه يخرج عن المحل الكيفيات التي
 يقصر تصورها عنها كالعلم والقدرة والاستقامة وغيرها
 فان تصورها خارجة لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف
 عليها توقف العلول على علمه كما في الاعراض الذبئية فعمل
 المشهور لابق المحل جامعا بخلاف ما ذكره فهو اول من هذا
 الوجه لكن يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على
 تصور الاجزاء وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها على
 القول التام فلا يبق المحل جامعا ولا يرد ذلك على
 المشهور قوله اشعار بان له لوعبي من المقصود قد يفهم
 منه انه لم يذكر الملكية في التعريف يلزم ان يكون هذا
 للغير فصحا وليس كذلك لانه ان اراد التعبير عن مقصود
 في الجملة فظ ان كون الكلام في المقصود الاستغراق وايضا
 ذلك وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت تصوره على
 ما هو عليه الاستغراق العرفي فالظ انه لا يحقق بذلك

الربيع فقولها عالم يكن ذلك استحاحيه محل تأمل يمكن
دفعه بان ليس قوله الا ان ذكر الملكة خبر عما ذكر ولا ريب في
استقامه هذا الاستعداد وانما ان في التعريف ما يوجب عدم
فصاحة هذا المعبر فغير قاص في ذلك ولو قال قوله ملكة
احتران عن تغيير هذا المعبر لتوجه ما ذكره على انه لو قال كذلك
لا يمكن الدخيل ايضا كما بينا في الحاشية قوله ان الله يعبر الخ
بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الخصوصية وتدوير اليه
ولا يقتضي نفس الكلام ولما يقتضيه امر آخر من تصادفا
فايلة الخبر ولا نهى او غيرها وقوله خ بذلك في شرح
المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك
الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثباتا ولما انزل الكتاب
في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك
الخصوصية انتهى كلامه لا يقتضي مقتضى الحال انما هو نفس
الخصوصية لا اعتبارها كما يخبر به قوله الله يعبر لا نأ
نقول ليس المقتضى هو الخصوصية على اى وجه وجعلت
في الكلام بل اذا كانت معرفة بالفصل والاعتبار
كذلك شاهد على ذلك فخطية على من قال من المتتفي

الشيخ

المتتفي على اللفظ اسم الفاعل مع انه عليه السلام فرغ قوله نعم
والذين يتوفون منكم على بناء العلم واذ كان للاعتبار محل
عظيم في مقتضى الحال بالغ في اشتراطه فجعل المقتضى نفس الاعتبار
مع ان فيه فرع تعهد لما سيدكر ان المقتضى هو الاعتبار لثبات
وانما قال مع الكلام مع ان الخصوصية انما هي في الكلام لانه
فقد الكلام يكونه مؤقيا باصل المراد ولا شك ان الخصوصية
خارجة عنه فصاحبه له وانما هي داخله في جميع الكلام التي
من الكلام المؤقت لاصل المعنى ومن الخصوصية وانما قيد
الكلام بهذا حتى احتاج الكلمة مع ولم يفتح كلمة في انما
بان مقتضى الحال لا بد ان يكون زائدا على اصل المعنى ولو قال
في الكلام لحلا الكلام من ذلك الاستعداد فان قلت قد
يقتضى المقام لا يقتضاه على اداء اصل المراد قلت هذا الاعتبار
قلت هذا من زائد على اصل المراد قوله خصوصية ما في الصها
ففي الحاشية فيه النص من شها وكان وجهه ان الخصوصية تقتضي
الحاشية فيكون المصداقية فيه يصير بمعنى المصداق
ويضيقها مصدر فلا يلحق الحاشية هذه الياء به وانما تقتضي الجملة
بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة ان يكون الياء للياء لغة

قوله وهو مقتضى الحال الظاهر الغير يرجع إلى الخصوصية
التذكير باعتبار الخبر ويجعل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار الخصو
مقتضى الحال بالتأويل السابق **قوله** ويحقق ذلك التحاصل
التحقق ان مقتضى الحال هو الكلام المكلف بكيفية حقيقة
كالكلام المتكلم والحال عن التأكيد مثلا ومع مطابقة
الكلام لمقتضى الحال صلت هذا الكلام عليه سمي ذلك
تحقيقا الشان الى ان ما يدل عليه كلامهم في مواضع ان
المقتضى هو الأحوال من التأكيد والحال عنه مثلا لا يحقق
بل خارج كما ذكر في الترتيب اعلم ان ما يصلح وجهها لذلك
ما صرح به الترتيب لم يصرح به امور لصلها ما قلنا عنه في
الحواشي وذكر في شرح المقام وهو انه ذكر السكاكي في تعريف
علم المعاني في تطبيق الكلام علما يقتضى الحال ذكره فانه
يدل على ان مقتضى الحال امر متكلمه للتكلم والمذكور حقيقة
هو الكلام لا الأحوال والثاني انه ذكر المصنف في تعريف
المعاني الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلا
جعل مقتضى نفس تلك الأحوال لم يقع هذا القول فيكون
هو الكلام لا الأحوال والثالث ان للطائفة عن الصل

قوله وهو مقتضى الحال الظاهر الغير يرجع إلى الخصوصية
التذكير باعتبار الخبر ويجعل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار الخصو
مقتضى الحال بالتأويل السابق **قوله** ويحقق ذلك التحاصل
التحقق ان مقتضى الحال هو الكلام المكلف بكيفية حقيقة

الحق

قوله وهو مقتضى الحال الظاهر الغير يرجع إلى الخصوصية
التذكير باعتبار الخبر ويجعل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار الخصو
مقتضى الحال بالتأويل السابق **قوله** ويحقق ذلك التحاصل
التحقق ان مقتضى الحال هو الكلام المكلف بكيفية حقيقة

قوله وهو مقتضى الحال الظاهر الغير يرجع إلى الخصوصية
التذكير باعتبار الخبر ويجعل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار الخصو
مقتضى الحال بالتأويل السابق **قوله** ويحقق ذلك التحاصل
التحقق ان مقتضى الحال هو الكلام المكلف بكيفية حقيقة

الصلوات كما هو اصطلاح العقول ولا يمكن اعتبار الصلوات بين
الكلام وبين تلك الأحوال ويمكن اعتبار بين الكلام الذي يؤيد
للتكلم وبين الكلام الكلي كما ذكره وما يقال من اقتضاء الحال
تحقق حقيقة في تلك الأحوال لا في الكلام للتفصل عليها
فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضى تأكيد الكلام حقيقة لا
الكلام المتكلم بل ما يقتضى الكلام امر آخر كما سبق بيانه
بما ذكر في شرح المقام وكلامهم في معظم المواضع حكم في ان
المقتضى هو الأحوال مثلا قلهم انكار المخاطب يقتضى تأكيد
الكلام وظهوره مقتضى خلقه عن التأكيد والاحترار
عن العيب يقتضى الحلف والاحتياط يقتضى الذكر للغير
ذلك وقد صاحب المقام الحالة مقتضية للذكر للحرف
للتعريف للتذكير التقديم للتأخير للغير ذلك ولم يجد في
كلامهم ما يدل على ان مقتضى هو الكلام الكلي سواء
ذكر السكاكي على ما يقتضى الحال ذكره وما ذكره المصنف في تعريف
للعلاني وما قال ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرناه
وليس شئ من هذه الأمور محكما في ان مقتضى هو الكلام
الكلي اما الأول فلان كلامنا لا من الأحوال والكلام الكلي

قوله وهو مقتضى الحال الظاهر الغير يرجع إلى الخصوصية
التذكير باعتبار الخبر ويجعل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار الخصو
مقتضى الحال بالتأويل السابق **قوله** ويحقق ذلك التحاصل
التحقق ان مقتضى الحال هو الكلام المكلف بكيفية حقيقة

من ذكره تلك العبارة

متساويان في عدم المذكورية على سبيل الحقيقة فإن المذكور
هو الكلام الجزئي وكانه يمكن جعل الكلّي منكروا بذلك الجزئي
لكونه في ضمنه يمكن جعل الأحوال المذكورة بذلك الكلام للشمول عليها
لكنها من كفاية كما جعل الكلّي الالتفات الواقع في الطرق
صريحاً جامعاً فقال في صرت من سائر الالتفات على أنه
قد قيل أن بعض الأحوال المذكورة حقيقة كلام التعريف وتبين
التكثير وتكيدات الكلام فقد ظهرت أنه قد على ما يقتضي ذلك فيتم
الأحوال والكلام الكلّي وأما الثاني فلأن تلك الأحوال
يكون كلية كالتأكيد الكلّي والتعريف الكلّي جزئية كما
تأكيد الجزئي والتعريف الموردين في الكلام الجزئي فيجوز أن يكون
مقتضى الحال هو الكلّي والأحوال المذكورة في تعريف المصهي
الجزئيات الموردة في الألفاظ فصحة استعمال اللفظ بسبب استعماله
على الجزئي مطابق الكلّي ويعرفه بالاستعمال عليه في ضمن
الاستعمال على الجزئي مثلاً أن زيداً قائم باشماله على التأكيد
الجزئي يكون مشتملاً على الكلّي أيضاً ولئن تنزل عن ذلك بقى
لاشك أن مقتضى الحال امر كلّي وهذه الأحوال جزئيات له
فصح أنها أحوال لها مطابق اللفظ مقتضى الحال أي يكون

يكون اللفظ باشماله على تلك الأحوال مشتملاً على مقتضى الحال
فعلم أن ما ذكره المصنف في تعريف المعاني محتمل لكون مقتضى
هو الأحوال وأما الثالث فلأن المطلقة كما يكون بمعنى الصلوة
على ما هو اصطلاح للعقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى
اللعنوي بل ربما يقع هذا بأنه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا
الفن لأصطلاح العقول كيف والعلمان متباينان غاية
التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة
فيجوز على المعنى اللعنوي الذي هو الأصل والمعتبر ما لم يوجد دليل
القول في الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام للأحوال
باشماله عليها مع أن حمل المطابقة هنا على الصلوة يجب تحكيماً
لأصطلاح العقول لأنه بقى في اصطلاحه الكلّي مطابق للجزئي
بمعنى أن الكلّي صادق عليه وهيئاً بقى الجزئي مطابق للكلّي بمعنى
صلد الكلّي عليه فالصادق ثمة هو مطابق على لفظ اسم الفاعل
وهيئاً مطابق على لفظ اسم المفعول وأمر المصدق عليه
بالعكس وهذا معنى قوله على عكس ما يقابل مطابق للجزئيات
فظهر أن ما ذكره المصنف في تعريف الكلام مقتضى محتمل لكون
المقتضى هو الأحوال فإذا كان هذه الأمور محتملة لذلك وما

أقرب من التقدير في الأحوال

فقلنا من كلامهم في معظم المواضع يحكم في ذلك وحمل المحمل
على الحكم شره لئلا نرا سجة سيما اذا اتى الحكم بما هو الأصل في
الاطلاق اللفاظ وهو تحقيق المصلحة حقيقة كما بينا وقد انكشف
عليك مما ذكرنا انقطاع الامور التي دعت الخارج الى الحكم
بالفاسخ **قوله** لانه الاعتبار اللاتيني تعليل لبيان علية تفاوت
المقامات لا خلاف مقتضى الحال اي تمايزت تفاوت
المقامات علية لا خلاف مقتضى الحال لانه اذا تفاوتت المقامات
فالاختلاف اللاتيني باحدها هو الذي يكون مقتضاه مغاير ^{اعتبار}
اللاتيني بالآخر فتفاوت مقتضيات المقامات عين تفاوت
مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تعابير بينهما
الا بالاعتبار كما ذكره وتبين جهة اختصاص الحال من بين
الارضية الثلاثة وجهة اختصاص المقام من بين الالفاظ
الامكنة من نحو المجلس وغيره لكان حسنا وقد بينا الثاني
في الحاشية **قوله** مقام فقيه لا يقع مع الضمير المجمع
ما ذكر من الحكم والتعلق والسند اليه والسند وعلقته
بتاويل المذكور لانه لا يقيم كلمة او في قوله اوداة قصر
اتباع الى آخره ولا الى اصل المذكور لانه متينا كالحكم مثلا وهو

ظا بل انه يرجع الى احدها مطلقا لانه صادق على كل منها فيصح
تقييد احدها بمؤكد او كذا وكذا على ان يكون الاحد في الاصل
غيره في الثاني والثالث والمتى ولا حاجة الى ان يحدد هكذا او
تقييد باداة قصر وتقييد بتابع الخ للمغنية عنه بما ذكرنا
ثم انه قد يتوهم ان في الكلام لغوا وشرام بتباين تقييد
بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييد باداة قصر الى اطلاق
التعلق وهكذا الى الاخر وليس بذلك فان اطلاق الحكم
وتقييد بتحقيق بالنسبة الى اداة القصر والشرط ايضا كما
بالنسبة الى المؤكدة وكذا يصح الاطلاق والتقييد بالمؤكد
بالنسبة الى التعلق ايضا كما بالنسبة الى الحكم وعلى هذا ^{فصح}
قوله اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها هذا الطحا وقع في
الشرح كلمة اخرى صحت ثمانية لا يستقيم الا بتكلف ^{معها}
والعبارة الصحيحة صرح بمعها او صحت ^{بمعها} بلقا
لفظ معها فان قلت قلت ان المعنى الكلمة مع صاحبها مقام
ليس كذلك مع غير تلك الصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك ^{الكلمة}
الصاحبة في اصل المعنى او لا وكذا ليس هذا المقام لتلك
الصاحبة مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام

معها

لكل

ليس لها مع غيره سواء شارك في المعنى أو لا وكذا الماضي مع
 مقام ليس له مع غيرها فاما وجه ترك التثنية بالكلمة وتقييد
 الأول بصيغة المشاركة في أصل المعنى قلت التثنية المذكورة
 مع كونها لا تصح على الصاحبة مع الكلمة انها كلمة مع صحتها
 فيندرج المقام الذي للصاحبة مع الكلمة في المقام الذي
 للصاحبة مع غير تلك الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة
 مع غير الصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس
 لها مع غير تلك الصاحبة فقد اخذنا ان هذا المقام ليس
 للصاحبة مع غير الكلمة ايضا فيعلم في المثال المذكور ان
 لان مع الماضي مقاما ليس لها مع غيره وليس له مع غيرها الا
 الماضي مع ان كلمة مع صاحبها فيكون لها مقام ليس لها مع غير
 الصاحبة واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة
 هي المستقلة على الزائدة والحاجة الى البيان فلم يقيّد
 بالمشاركة لربما يتوهم ان الحكم المذكور في غيرها لا يشترط
 التفصيل في العوالم **قوله** الفعل الذي قصد اقتضائه
 بالشرط لانه ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط
 لا مقترن بالشرط فكأنه اراد بالشرط ادائه بجذوف الضم

لكلمة مع صاحبها بل
 كلاهما مقام واحد وكذا
 حال المقام الذي

المضاف او اراد بالشرط معنى الشرطية **قوله** وانقطاع شيان
 الكلام في الحسن والقول الحق يتوجه على كلا القولين شي
 اما الأول فلما اقر ان نفس الحسن والقول عينا بقية الاشتباه
 المناسب والافتقار في الحسن لا بد ان يكونا لا بد على أصل الحسن
 فلا يكون الانقطاع بالمطابقة بل كمالها وزيادتها انما الثاني
 نفس المطابقة أصل الحسن ولذلك ذكر في المحتاج ان الانقطاع
 والاختطاط في الحسن يجب أصل الحسن وباتقاء المطابقة
 ينتفي الحسن بالكلمة فلا يجتمع ان الاختطاط في الحسن معدوم
 بالمطابقة ويمكن ان يكونا ان الانقطاع بالمطابقة الكاملة
 مع ان الانقطاع بالمطابقة لأن المطابقة الكاملة مطابقة
 ويصح الخلاف مطلقا عليها واذا اراد بالمطابقة الكاملة
 معها صح ان الاختطاط معدوم بالمطابقة وان ابيت من ذلك
 بناء على ان التبادر من المطابقة نفسها واصلا فيكون كون
 نفس الحسن بالمطابقة وعدمه معدوما امر ذكره السكاكي
 المعدوم لا يحلله ويثبت الحسن بمجرد العصا من غير حاجة
 الى المطابقة والافتقار في الحسن بالمطابقة **قوله** وانما الكلام
 الكلام الفصح اذا لم يجري الكلام على طلاقه لزم انقطاع

بقدره مضادة المقام لما يليق به ولما على الثانية
 فلا ان الاختطاط مع

مذكور في البرزخ ان يجب

الكلام المطابق الغير الفصيح لكنه ليس برفع لأن الارتفاع
 إنما هو بالبلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
 لكن الثاني في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لأن الفصاحة
 ليست بمرتبة الكمال كالبلاغة حتى يحسن الاطلاقات بناء
 على غير الكمال لنقصانه لمحقو بالعدم ولم يمكن التقييد
 بالبلغ هذا المكان قوله ولا يخطأ بعدم المطابقة وقد
 في عبارة المتنازع تقييد به لأنه جعل الارتفاع في الخطأ
 بقوله المطابقة **قوله** وبالحسن الحسن الذاتي قبل الحسن الذاتي
 لأن الرضى لا يجعل بالمطابقة بل بالمحسنات البدئية
 فلا يثبت الحسن الذاتي بها بل بالمطابقة وههنا كلام
 وهو أنهم اطلقوا القول بأن هذه المحسنات خارجة عن
 حد البلاغة لا تصيب حسنا ذاتيا أصلا ولا تعلق لها
 بالمطابقة ولما لكن معلوم عندك ان الحال قد يقتضي
 ايرادها فإيرادها اذ ذلك يكون تطبيقا للكلام على مقتضى
 الحال داخل في حد البلاغة فلا بد من القول بأنها
 كما ترجب حسنا غرضيا تصيب حسنا ذاتيا في من الجهة
 الأولى خارجة عن البلاغة ومن الجهة الثانية داخل فيها

وكان في هذا الكلام من جهة اخرى ان قوله لا يخطأ بعدم المطابقة قد يقتضي ان الارتفاع في الخطأ هو في غير الكمال

لأنه في قوله لا يخطأ بعدم المطابقة قد يقتضي ان الارتفاع في الخطأ هو في غير الكمال

فيها كأنهم إنما اطلقوا القول بحج وجهها لأن انقضاء الحال
 أيها لا يخلو عن مدة وخفاء فلم يذكر كلاهما في مباحث العلماء
 بل ذكرنا فيها من المحسنات البدئية ما صنفه انقضاء الحال
 أيها من كلفة التذكرة والخطأ كالألفات والأعراف و
 التجاهل وكان ذلك منهم نوع تقييد على التقييد الرضى لا
 ينافي الذاتي بل قد يجتمعان في شئ واحد فيكون حسنا
 ذاتيا ورضيا معا **قوله** على ما يضيفه إضافة المصدر لأنها
 بعيد للصير كما ذكرنا في ضرب زيدا قائما أنه بعيد لخصان
 جميع الضربات في حال القيام وفيه تأمل لأن إضافة المصدر
 إنما يضيف العموم لأن اسم الجنس المضاف من أدوات الجمع
 والاختصاص في المثال المذكور إنما هو من جهة ان العموم فيه
 يستلزم المحرف فانه اذا كان جميع الضربات في حال القيام
 لم يقع ان يكون ضرب في غير تلك الحال ولا لم يكن جميع الضربات
 في تلك الحال لا امتناع ان يكون ضرب واحد بالتخصيص في
 حالين ولها ما يناقض فيه فالعموم فيه لا يستلزم المحرف فانه
 لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتفاعات ان لا يعمل
 الارتفاع بغير المطابقة بقتة لكون تعدد الأسباب بسبب واحد

فيكون حصوله لكل منها وإنما يلزم المحصر لعدل الكلام
 على صيربئية جميع الارتفاعات في المطابقة وليس
 فليس يمكن دفعه بأن ليس معنى الكلام مجرد أن الارتفاع
 سبب لجميع الارتفاعات بل أن جميعها حاصل في المطابقة
 ومعلوم أن ذلك يستلزم المحصر إذ لو حصل ارتفاع غير
 المطابقة لم يقع أن يكون ذلك الارتفاع حاصلًا لها
 لأنما تعدد الحصول شيئا واحداً فقد علم أن المراد
بالاعتبار المناسب مقتضى الحال واحد فيخرج بأن
 الفاء في قوله فقتضى الحال للتفرع على مقولتين ذكرت
 أحدهما وهي أن الارتفاع بمطابقة الاعتبار لا الأخرى الناسب
 معلومة وهي أن الارتفاع بمطابقة مقتضى الحال فيخرج
 أيضا بأنه متى عمل الاعتبار على مقتضى الحال واحد فثبت
 في كلا الأمرين أما في الأول فلأن الفاء مجرد أن يكون
 للتعليل وأما في الثاني فلأنه مجرد أن يكون معنى الكلام
 قهر المسند على المسند اليه أو عكسه على ما قيل إن ضمير الفصل
 قد يكون لقهر المسند اليه على المسند والحاصل أن ههنا
 احتمالات ستة لأن الفاء أما للتعليل أو للتفريع على

وعلى كل تقدير ففي الكلام أما الاتحاد انقضاء على
 المسند اليه وأما عكسه وعلى الإحتمال وهو أن يكون الفاء
 للتعليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا اعتبار أصلا ولا نتيجة
 عليه شيء لأن المعلن هو أن جميع الارتفاعات عطا بقة
 الاعتبار ولا خفاء أنه بأن المقتضى والاعتبار الناسب واحد
 على حصة مقلدة معلومة وهي أن جميع الارتفاعات بالبالا
 التي هي بمطابقة المقتضى وأما الاحتمالات الباقية فلا تنفصل
 عن شوب المناقشة أما الاحتمال الثاني فهو أن يكون الفاء
 للتعليل والمخبر المسند على المسند اليه فلا شيء يكون المقتضى
 أن جميع الارتفاعات عطا بقة الاعتبار لأن كل اعتبار مقتضى
 ونتيجة عليه أنه مجرد أن يكون للمقتضى أعم فالارتفاع الحال
 عطا بقة بمقتضى إراد المقتضى الذي لا يكون اعتبارا لا يكون
 حاصلًا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت أن جميع الارتفاعات
 عطا بقة الاعتبار وأما الاحتمال وهو أن يكون الفاء للتعليل
 والمخبر المسند اليه على المسند فلا شيء معنى العلة أن كل
 مقتضى اعتبار فيخرج أن يكون الاعتبار بمطابقة بمقتضى أعم
 الاعتبار الذي لا يكون مقتضى لا يكون سببا للارتفاع لأن

الارتفاع لا يكون إلا بالبلاغة التي هي مطابقة المقضي فلا
يقتضئ أن جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة
الاعتبار الذي يكون مقتضى ولوا تكب أن معنى الممثل أن
جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقة
مطلقا ثم التعليل وأما الاعتبار الرابع وهو أن يكون
القاء للفرع والمفهوم الاتحاد وهو الذي اختاره فينتجه
عليه أن الارتفاع من الحصري ليس لا نفي التباين الكلي بين
المقتضى والاعتبار لأنه لا يبطل كلا الحصري وأما سائر
النسب من المساواة والعموم والمخصوص مطلقا ومن وجه
فالحصري لا يبطلان بها أما المساواة فقط وأما العموم والمخصوص
مطلقا فلا لأنه لا يلزم من الحصري الأعم الحصري في جميع أفراد
لجواز أن يكون المخصوص فيه بعض الأفراد الذي هو الاختص
بعضه مثلا إذا قلت ما في الدان إلا الأذان وما فيها
إلا الجوزان يقع كلا الحصري مع الثاني والأعم والاختص
مطلقا وقصر عليه حال الأعم والاختص من وجه ولوقيل
أنظر التباين من المطابقين المذكورين في الحصري بمطابقة
الاعتبار مطلقا ومطابقة المقضي مطلقا لأن نفي العموم

العموم والمخصوص مطلقا ومن وجه ولوقيل أنه يفهم من كون
الارتفاع بمطابقة الاعتبار أن السبب بمطابقة الاعتبار
من حيث هي وكذا من كون الاعتبار بمطابقة المقضي
أن السبب بمطابقة من حيث هي فالظن أنه يدل على السبب
أيضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في توجيه هذا الاحتمال
أن الحصري لا يدل على علية المطابقين فلم يكن المقضي
والاعتبار واحد التباين بمطابقتهما فاما أن يكون كل منهما
علة تامة وهو محال لا تتعد العلة التامة شيئا واحدا
وأما أن يكون كل منهما علة ناقصة بأن يكون لكل منهما محل
وخصول المعلوم فيبطل كلا الحصري وأما أن يكون أحدهما
في العلة ولا يكون للأخرى محل أصلا فيبطل أحد الحصري
وفيبحث أما أولا فلا أن مبني ما ذكره على أنه يتوقف صحة
قولنا ليس الارتفاع إلا بالمطابقة على أن يكون المطابقة علة
تامة وهو محال لا يجوز أن يصح عجزه كون الارتفاع موقفا
على المطابقة لا يحصل بدهها فبطلان الحصري على تقدير كون كل
منهما علة ناقصة ثم وأما ثانيا فلا أنه بقي قسم آخر لم يذكر
وهو أن يكون أحدهما علة تامة والأخرى علة ناقصة وج

يستقيم المحصل انهم كاذبنا واما الاحتمال الخامس وهو
ان يكون الغاء للتعريف والمخبر قصر السند على السند فينتج
عليه ان هذا القصر لا يقع الاعل تقدير المساواة اوكون الا
اخضع مطلقا وهذا لا يلزم من المخبر يجوز العموم من وجه
او اعني الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو ان
يكون الغاء للتعريف والمخبر قصر السند اليه على السند فينتج عليه
ان معنى هذا القصر على المساواة او على كون المقضي اخضع مطلقا
فلا يلزم القصر من المخبر يجوز العموم من وجه او اعني المقضي
مطلقا واعلم اننا قد اجرينا الكلام في هذا المقام على ما
اضمان الشرائع المطابقة بمعنى الصلح اما اذا جوفنا ايضا
كدها بمعنى الموافقة وهو احتمال الكلام على المقضي والاشارة
كما ذكرنا في باب الاقسام وبسط الكلام كابتناف في الحاشية
قوله لان التعريف من حد الانحاز لا يكون من الطرفين الا على
لان طرف اثنين لهاتين فيجب ان يكون اصل واحد لا ينقسم
في الاستدلال الذي جعل ذلك الامر قاطبة فاذا جعل حد
الانحاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل التعريف من حد الانحاز
من الطرفين الاعلى واللا يلزم انقسام الطرفين في الاستدلال ذلك

الذي جعل الاعلى طرفا لنعم قد يجعل الطرفين نوعا ما هي
واحدة مع تعدد افرادها لان المحل في الطرفين انما هو نفس
النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراده لا يجب
تعدد من حيث هو فان قلت فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع
الانحاز وطبيعته طرفا اعلى وحد الانحاز بمعنى هاتين معا
مخصص افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون
ثابتا لافراد كالجسمية الثابتة للانسان فانها ثابتة لافرادهم
تيدور ويغيرها فالطرفية الثابتة لنوع الانحاز يجوز ان يثبت
لأفراد من هاتين الانحاز وما يقرب منها قلت الحكم الثابت
لنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لافرادهم قط كالنوعية الثابتة
للالان يمتنع فيها الزيد وعمر والجنسية الثابتة لذكر الحيوان
يمتنع فيها الانسان والعرس وغيرهما من افراد الحيوان
شك ان الطرفين انما يثبت بطبيعة الانحاز من حيث هي
اذ عند ملاحظة الافراد يحصل التعدد الثاني للطرفية وهذا
مخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ثابتة من احكام طبيعة
من احكام افراده لا يمتنع لاجزائهم ان يمتنع عن النوع بافرادهم
فيستبعد عن نوع الانحاز مجرد الانحاز وما يقرب منه فيكون

لان الوجهلة لازمة للتعريف هي انما
يثبت للطبيعة من حيث هي

الطائفة ثابتة للنوع لكن على سبيل التغير عنه بأمره لا بالغير
 لوضوح التغير عن النوع بأمره فانما يقع في غير الأحكام الثابتة
 لطبيعة النوع من حيث هي وما فيها فلا كما اذا قلت زيد
 وغيرهما الماختر زاد الإنسان نوع فان الظاهر لا يصح الله
 وليس صحيح ما فيها فانها لا يصح مجملها لا بعضها سيما اذا
 كان أقلها وهيها لذلك لأن القريب من النهاية لا
 يتناول الوسط إلى المبدأ ومنها والظاهر لا يتناول جميعها
 بين الوسط والنهاية أصغر بل بعضها فلا يجوز التغير بنهاية
 الأعجاز وما يقرب منها من نوع الأعجاز على أن حل الأعجاز
 ليس بمعنى نهايتها بل بمعنى مرتبة على أن الإضافية ببيانته فما
 يقرب من حل الأعجاز يكون خارجا عن الأعجاز لا من
 إزالته **قوله** وهو ما اذا تغير الكلام عنه المادونه لم يزل
 أنه غير مانع لصحته على الطرفين الأعلى واللىب المتوسطة
 لأن مادونه الأسفل مادونها أيضا فيصالح عليها ما اذا
 غير الكلام عنه المادونه الحق والمجرب أن عموم ماني
 قوله مادونه أي المادونه من دونها يقع ذلك اذا كان
 على ما ذكرته من الطرفين الأعلى واللىب المتوسطة أنه اذا

منه والىب المتوسطة اذا كانت من ادوات الالىب المتوسطة
 في قوة الجزئية ويصدق على كل من الالىب والوسط انهما يكون
 اذا غير الكلام المادونه الحق أه كج

وهذا معنى الالىب المتوسطة على التغير في التسمية عند الحاجة

اذا غير الكلام عنه الالىب من دونه الحق بل من دون
 بحيث يكون دون الأسفل أيضا وأيضا غير الكلام بان التغير
 المادونه علة للألحاق والأسفل هو الذي يكون التغير إلى
 مادونه علة للألحاق وأما غيره من الأوسط والأعلى فلا
 ادلالا فيك التغير المادونه عن الألحاق كما اذا لم يكن
 مادونه دون الأسفل نعم قد يجتمع التغير المادونه مع
 هو علة للألحاق وهذا التغير المادونه الأسفل ويجز
 الاجتماع مع العلة لا يجب العلية **قوله** لأنها لا يتجهل
 المتكلم متصفا بصفة نقل عنده في المراتب ان الماد صفة تصف
 لها في العرف فلا يقال غير مانع ويصح ويطبق لمن يتكلم بما
 فيه تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال غير مانع فصيح للمتكلم بما فيه بلاغة وفصاحة
 لها فانها تقع ما قبل وصف من صدر عنه التجنيس بالمجتنس وفي
 العجبة كما ان انكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه
 تحصيلها بلاغة الكلام ان تحصيلها للكلام لا يتوقف على
 بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلامه بليغ
 من غير متكلم بليغ يكون هذه الوجهة حسنة فيه وتماثل
 ذلك بناء على أنها لا تعتبر اذا لم يصدر عن البليغ كما ان

خواص التركيب كذلك قوله ملكة تقدر بها على اليف
 كلام بليغ الظاهر يصدق هذا التعريف على ملكة تقدر بها
 على اليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدح او الذم
 او الشكر او الشكاية او في تعاب او انواع منها ولا يقدر بها
 على اليف الكلام البليغ في جميع الانواع ولا خفاء وان هذا
 الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف غير مانع ويمكن ان يلى
 بالمعانية وهو ان يقر لما عرف فصاحة المتكلم سابقا بملكة
 تقدر بها على التغير على كل ما يدخل تحت قصده بلفظ واضح
 عرف ان المراد بما ذكر في تعريف بلاغة المتكلم ملكة تقدر
 بها على اليف الكلام البليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت
 قصده من المعاني المركبة قوله ان البلاغة والكلام ^{صها}
 اما جعل الامرين مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا
 مرجعين لبلاغة ايضا تنبها على ان مرجعيتها البلاغة ^{المتكلم}
 انما هي باعتبار مرجعيتها البلاغة الكلام لان ترقف بلاغة
 المتكلم عليها باعتبار ترقف بلاغة الكلام عليها فلو
 اطلق البلاغة بحيث يتناول البلاغين اوضح ^{لعمد} مرجعها
 لم يعلم ذلك لكون ان يكون ترقف بلاغة المتكلم عليها

عليها لا لأجل بلاغة الكلام بل لأجل امر آخر قوله ايها
 يجب ان يحصل له الرجوع فيعمل مصدرا بمعنى الرجوع وان
 كان على التردد لان القياس فيج العيان في المصد ^{قوله}
 يكون بمعنى المفعول اي الرجوع بمعنى الرجوع اليه على الخلف و
 الاصيل ولا يعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع ولا فرق
 في المعنى بينهما وبين المصدا بمعنى المفعول فتقول على الاول ^{رسم} ارجع ارجع ارجع
 مرجع الجرد الماخى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجرد
 هو المفعول اي موضع رجوعه ويجعل ان يكون المرجع فيحصل ^{الرجوع}
 بمعنى المفعول اي الرجوع اليه الجرد هو العنى وما ذكره من ^{الرجوع}
 التفسير اي ما يجب ان يحصل له انما يناسب الثاني وهو
 المصدا بمعنى المفعول لا المصد بعناه الحقيقي والمرجع في
 عبارة المتن لا يحتمل الا المصدا بمعنى الحقيقي بما يل قوله
 الى الاخر ان اوله لم يكن كلمة الى لم يحتمل المصد بهذا المعنى
 بل يتعين في اسم الموضع او المصدا بمعنى المفعول والآخر في
 ذلك بين الوضع المقصود قوله الى الاخر ان عن الخطا ^{لأنه}
 اراد به عدم الخطا عن قصد على ان يكون المقصد فيه قيدا
 للنفي لا النفي فصح قوله والاولى انما لا تكون على تقدير انتفاء





عدم الخطأ عن قصد بقا يكون خطأ وبما لا يكون خطأ لكن
ينبغي ان لا يكون عن قصد وعلى التقديرين لا يكون بليغا لما انزل
فلوجود الخطأ وأما الثاني فلا تنافي القصد فاندفع ما يترجم
انه ان اراد بالاحترار عن الخطأ ان لا يخطأ اصلا فلا وجه
لادراج بها لانه علم بتقدير تنافي عدم الخطأ بقطع بوجود الخطأ
فلا وجه لربما الدالة على انه قد يكون خطأ وان اراد بحافظة
نفسه عن الخطأ فاما ان يشترط فيها عدم الخطأ فلا حاجة
الى المحافظة لانه يكفي لوجود البلاغة عدم الخطأ وأما ان
لا يشترط يشترط فلا اعتداد بحجج المحافظة بدون عدم الخطأ
كيف والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ
بدون محافظة وتقدم مع وجودها بان يحاطص المحافظة
بقي شيء وهو انه لما اريد بالاحترار عن الخطأ عدم الخطأ
عن قصد فقولنا ولا يتناول الأمرين وجود الخطأ وعدم
الخطأ لاعتناء قصد وعلى التقديرين ينبغي البلاغة فما وجه
الافتقار على الاول كما فعله المترجم حتى احتاج الى كلمة بليغا
الاولى ان يقر ولا لا بدعى المراد بغير المطابق او اذاه بالمطابق
لكن لا عن قصد ولا يكون بليغا ويمكن ان ينقأ البلاء

لأنه التقدير



البلاغة عن الخطأ امر طر مكتوف لا يمكن انكاره وينبغي الزامه
على الخصم وأما اتفاقها مع وجود المطابقة وعدم الخطأ لعدم
القصد فلا يخفى عن خفاء ويتبين بالانكار فلذا اقتص على
الاول ولا يفتقر هذا عن شرب لا يقر لم يعرف البلاغة
الا بالفواحة مع المطابقة مطلقا من غير ان شرط قصد لانا
نقول ما لم يقترن بالقصد لا يعتد به عندهم اصلا ولا عليه
تخطئة على قول من قال من المتروكي على لفظ اسم الفاعل
ولذلك يشترطون في الدلالة القصد فما يفهم من غير قصد
لا يكون مدلولاً عندهم فتلك القصد لتقرره فيما بينهم **وله**
ويدخل في غير الكلام الفصح وأما لم يقدح في الفصح
اللفظ في قوله والغير الفصح في تناول الكلام والكلمة ص
في تنفي عما ذكره من حصول تغير الكلمات في غير الكلام **ولا**
احدها الاشارة الى البلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على
تغير الكلام الفصح ولما تغير الكلمات فاس يتوقف عليه
تغير الكلام ولو لم يتوقف تغير الكلام على تغير الكلمات لم يكن
غيرها ما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثاني ان الظان
المضاحكة في مضاحي الكلام والكلمة مشتركة لفظا

قوله ولا يفتقر هذا عن شرب لا يقر لم يعرف البلاغة
بأنه لا يفتقر هذا عن شرب لا يقر لم يعرف البلاغة

ان يد باللفظ الفصح ما يتناول الكلام والكلمة يكون جماديا
 للمعنيين المشتركين فقلدين اللفظ العلم الجمع للخط من غير ضرورة
 والتأويل بما يقع الاشتراك لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة
 غير ما يحصل العلم بجملة الفصح على الكلام لانه يدخل في غيره
 غير الكلمات قوله فقد سمى بها ظاهر الالان المقصود اثبات
 الاحتياج الى المعاني والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف عليها
 لانه المرجح امران الاحتراز والغير المذكوران والاول يحصل با
 لمعاني والثاني بمضاه يحصل باللفظة والتميز والتجو والحس
 وهو تميز الغريب عن غيره وتميز الخلف القياس عن غيره وغير
 ما فيه ضعف التاليف او التعقيد اللفظي عن غيره وغير المتكسر
 عن غيره والبعض الباقي وهو غير ما فيه التعقيد للضرورة
 عن غيره يحصل بالبيان فلا بد من بيان ان البعض الحاصل
 بالاصح والاربع غير البعض الحاصل بالبيان بحيث ان ما يحصل
 به لا يحصل لها حيث الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا اليا
 انما يحصل اذ جعل التميز عابدا للمعنيين او يدركه لا الى
 ما يدركه اذ لو جعل التميز عابدا للمعنيين لم يدركه الكلام
 الا ان الحاصل بالبيان لا يدركه البعض واما انه لم يبين في

في قوله فقلدين اللفظ العلم الجمع للخط من غير ضرورة
 والتأويل بما يقع الاشتراك لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة
 غير ما يحصل العلم بجملة الفصح على الكلام لانه يدخل في غيره

والعلوم الثلاثة فلا فاضل ان يكونا مبيتا فيها فلا يثبت
 الاحتياج الى البيان قوله انحصر مقصوده في ثلاثة فنون هي
 المعاني والبيان والبديع لانه قد سبق ان علم البلاغة علم
 للمعاني والبيان وعلم توابها علم البديع وليس على ان المحضر
 كان في علم البلاغة وتوابها انهم حصرو مقصوده في ثلاثة فنون
 وجعلوا فنونا ثلاثة لتوجيه المنع الظاهر عليه ان يجوز ان يحصل
 احدها في علم البلاغة والآخر في توابها وذلك ان يحصل المعنى
 على هذا بضم مقدمات معلومة وهي ان المناسب في العلوم المختلفة
 ان يحصل كل علم فاما ان يكون المراد من لزوم الحصر مناسبه و
 اولويته قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اما تحمية الفن
 الاول بالمعاني فلا بد ان يبحث عن كيفية تطبيق الكلام على
 مقتضى الحال انما يتعلق بالمعنى لان مقتضى وموجبه الاحتراز
 عن الخطا في تاديب المعنى المراد وانهم مقتضيات الاحكام
 متغير في المعاني او لا بد ان ذلك وباللفظ ثانيا وبالمعنى واما تحمية
 الفن الثاني بالبيان فمقتضى ما مراد المعنى الواحد ببيان
 بطرق مختلفة في الرضوح واما تحمية الفن الثالث بالبديع
 فلا بد ان يبحث عن المحتات والاختلاف في بداعتها و

من بناء

وما لك لم يعرفنا سبيل ما قبل كما قل عنها في الكتب وايضا كان
 كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض الايل بعد ما تحققت
 فقامت بلائك الى الاجتهاد والكتب الجليل وكلامه
 في الاشج ما ايل الى التلخيص فهو محل تأمل قوله ويجوز ان
 يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة وصفها بالحق
 اشارة الى وجه التجرد فان الظان العلم حقيقة والادراك
 مجاز في القواعد المذكورة اطلاقا للمصدر على المفعول
 ولم يجعل حقيقة فيهما من حيل المجاز على الاشتراك وكذا
 اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقا لاسم السبب على
 السبب او بالعكس وقد ينشأ من اطلاق العلم على الملكة
 العلم على العلوم المدققة والصواعك الملكة او المقام
 من غير استعانة بقرينة وهذا اية القل فلفظ العلم فيها
 حقيقة قرينة او اصطلاحية قوله ولا استعماله المعرفة
 في الجزئيات الظان اراد بها الجزئيات فقط على ما عليه
 اصطلاح البعض ان المعرفة بقرينة الادراك الجزئي والعلم
 الادراك الكلي يعني انه انما لفظ المعرفة هنا على العلم
 جريا على هذا الاصطلاح فيتوجه عليه ان ايتار لفظ المعرفة

وهو ان العلم هو الملكة التي بها يدرك الحق لا العلم هو العلم بالحق
 والادراك هو العلم بالحق والادراك هو العلم بالحق والادراك هو العلم بالحق
 والادراك هو العلم بالحق والادراك هو العلم بالحق والادراك هو العلم بالحق

المعرفة هنا لا يحتاج الى الجريان على هذا الاصطلاح لا متنا
 على تقدير ان يكون المعرفة مستقلة في الادراك مطلقا
 كان ادراك الكلي او الجزئي والجواب ان المقصود في الاشج
 وقد جعله كاشح للتخصيص انه قيل يعرف بوجه يعلم بقرينة
 لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة
 بالجزئيات فتخرج التسمية كلامه عليها وقت ما ذكره وقيل بجواب
 بانه لما ترك لفظ العلم المعرفة يقضي بكنة والجريان
 على هذا الاصطلاح ويصح بكنة فيجوز ان قوله يستنبط منه
 ادراكات جزئية الظان هذا التفسير يعني على اختصاص المعرفة بالجزئيات
 فيناقش بان هذا انما يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون
 الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
 لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء انه
 عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب ان ادراك الجزئي
 وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئي لا ادراك الكلي فان
 ادراك الكلي كلي من جزئياته ادراك جزئية بقرينة الملكة
 يرجع جزئية الادراك لهذا الوجه فلذلك استنبط جزئية
 الادراكات من لفظ المعرفة المحققة لا ادراك الجزئيات

وهو ان العلم هو الملكة التي بها يدرك الحق لا العلم هو العلم بالحق
 والادراك هو العلم بالحق والادراك هو العلم بالحق والادراك هو العلم بالحق

فلما كان خبرية الادراك اعم من ان يكون خبرية للدراك اولا
 وكان الواقع هنا واللازم من استعمال الخبرية هو الاول
 فسر الادراكات الخبرية بادراك الخبريات فقال هي معرفة
 كل فرد في كل هذه العبارة من قبل حلف العاطف دون
 المعطوف اكل كل فرد على ما قال ابن علي في قوله ثم ولا
 على الذين اذا ما انزلك لتعلمهم قلت اى وقتت وعلى ان
 اكلت مما لبنا غرا اى لبنا وغرا فيه انه لو خرج بالغا
 وقيل كل فرد فرد لم يخرج اهل بحسن فلا يحسن القول بخلافه
 وكان من قبل بقوله للضاد اليه صورة كعقله الخبر في غنى
 هذا حل جامع وتعدد الحال اطعته حلوا حامضا و
 رايته اسود ابيض وخرت القدم واحدا واحدا وقوله على ما
 انشأ اليه في المقام حيث قال في تعريف المقام علم ما يقضي
 الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لانضال الكيفية
 فقد اسبقنا لك ما يدعيه واما التعريف فهو ان العلامة الخبرية
 ذكوت خرج قول صاحب المقام وانقاع شأنه في الخبر
 وانحطاطه في ذلك يجب مصادقة المقام لما يليق به
 وهو الذي فيه مقتضى الحال ان المراد من ما يليق به
 مستوفى ذكره

هذا هو المقام الذي هو العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير الواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع

هذا هو المقام الذي هو العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير الواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع

به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به
 هو مقتضى الحال وانت خبرية بان تخرج صاحب المقام لا يخطئ
 عن تخرج الخبرية قال بعد قوله وهو الذي فيه مقتضى الحال
 فان كان مقتضى اطلاع الحكم فكذلك وان كان مقتضى الحال
 فقول قال هذا القول من صاحب المقام هو مقتضى الحال الكيفية
 ذكر المستد اليه فكذلك وان كان مقتضى انبائه في فان تخرج قوله
 فان كان مقتضى الحال فقول له وهو الذي وهو الذي
 فيه مقتضى الحال فخرج بان مقتضى الحال الذي مقتضى
 المقام له انما هو مقتضى خبر الشرايط ان الشرح وقوله
 لما في القول بانها احوال لها طابق اللفظ مقتضى الحال قد بنا
 فيما سبق وجه صحة هذا القول مع كون المقنيات نفس الكيفية
 فتذكر قوله واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
 جواب عما قيل ان المذكور في التعريف احوال اللفظ
 الاسناد ليس لفظا فاحواله لا يكون احوال اللفظ وعما قيل
 ان الاسناد من اجزاء الكلام وهو الموضوع لهذا العلم و
 موضوع المسائل لا يجوز ان يكون من اجزاء موضوع العلم فلا
 يكون الخبر عن الاسناد مجمل بل هو احوال الدانية و
 احواله الدانية فكل من المسائل في ذلك لا تدل بان
 خبرية هي احوال الدانية لان العلم بالواقع لا يتغير بتغير العلم بالواقع

الكيفيات
 وهو الذي لا يتغير بتغير الواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع

هذا هو المقام الذي هو العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير الواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع

هذا هو المقام الذي هو العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير الواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع
 وهو الذي لا يتغير بتغير العلم بالواقع

الكلية
 احوال الاستاد هي احوال واما من ذنبة له ليرى في الحرف الذي
 هو الاستاد في قوله المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام فلم يراع
 تكون من احوال الاستاد في قوله في الحرف الذي
 المعنى ذلك في بحث الحقيقة والحوال العقلية حيث جعلها
 في قوله احوال الاستاد في قوله في الحرف الذي
 من احوال الاستاد في قوله في الحرف الذي
 دعاء اليه وهو انساب الحقيقة والحوال على حد الى العقل
 في نفسه واما التبع في القاصد والكل فقد جعل على حد
 العناية حيث جعلها من احوال الكلام في قوله في الحرف الذي
 بالعرب في اصطلاح في قوله في الحرف الذي
 هذا العلم لا يخص اللفظ العربي فالتعريف بالعربي يكون
 فاسد في قوله في الحرف الذي
 المعاني وان كان المذكور سابقا لنفس المعاني لانه من المعاني
 فذكره ذكره واما جعل كذا لانه متاخر في المعنى حيث ذكر في
 الانصاف ويخصر للفقهاء وقضايا في الشرح الى وجهه
 انما جعل المقصود من هذا ان نفس المعاني لان تعريف العلم
 وبيان الاختصاص والتعريف الآتي خارجة عن المقصود فانه
 في المعاني فلهذا جعل المعاني في الابواب المذكورة مع غيره
 ما ذكر من التعريف واخبر منها لم يستقم في المقصود الذي

فان لو علمنا ان هذا اللفظ الذي هو في قوله في الحرف الذي
 احوال اللفظ الذي هو في قوله في الحرف الذي
 اللفظ الذي هو في قوله في الحرف الذي
 فان المقصود من هذا العلم هو في قوله في الحرف الذي
 باللفظ العربي وليس بهذا التعريف في جميع احوال اللفظ
 وحاصل الاستاد في قوله في الحرف الذي
 عن احوال اللفظ وحاصل الجواب منع عدم الاستاد في قوله
 ان التخصيص اصطلاح فلم يكن اللفظ في قوله في الحرف الذي
 اللفظ الذي هو في قوله في الحرف الذي

ليست بناء على خروج المذكور عن المقصود في قوله في الحرف الذي
 الاجزاء لان المعاني عبارة عن جميع الابواب القانية لا يصدق
 على واحد منها فلهذا جعل من حصر الكل في الجزئيات لانه صدق المعاني
 على كل منها في الحصر في الابواب فلهذا جعل من المعاني لا
 نفس المعاني ولا شك في صفة المقصود على كل منها لانه مقصود من
 مقاصد المعاني لا في انما يكون كذا لك اذا كانت من تعيضية
 وهو لم لا يجوز ان تكون هي بياضية فيكون المقصود نفس المعاني
 وانه لا يصدق على شيء من الابواب لانه لم لا جعلت بياضية
 لم يستقم ما اشار اليه في الشرح من فائدة اذ راجع المقصود لانه
 بناء على خروج ما ذكر من المقصود وحوله في المعاني فاذ جعلت
 بياضية كان المقصود نفس المعاني فاذ اخرجت هذه الامور
 للمقصود خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت
 في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اما صفة المقصود او
 بياضية او تعيضية لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من الشيء
 يكون خارجا عنه فلهذا خرج الابواب عن المعاني وفاد
 ظني الى الثاني والاول لم يكن في اذ راجع المقصود فائدة في
 الثالث وخرج بصر الكل في الجزئيات لان المقصود الذي

مفعول المعاني يصدق على كل من الأواب بل لا يقع على هذا
 التقدير حصرا لكل في الأجزاء لا يتكلف عظيم غاية العناية
 ان يقر التعريف والخصم يذكر من جملة المعاني لقصة الأفعال
 ولا يبعد ان يقر التعريف والخصم يذكر من جملة المعاني لقصة الأفعال
 فقال لهذا يذهب الهم اليها من اطلاق لفظ المعاني لما
 ادرج لفظ المقص انفع ذلك الهم لان الظاهر ان يبادر
 من اطلاق المقص من المعاني ما هو مقصده ومثاله فيخرج
 ما العقبه لقصة الاتصال فلي هذا يكون من بيانية ويكون حصرا
 الكل في الأجزاء اذ ينقصه ان يصير يخرج وان رجع الالباب
 كاهل لفظ لكن المقص المحض مقاصده وما هو المقص منه اذا
 كان ضمير يخرج للمعاني لزم ان يجعل من حصرا لكل في الأجزاء **قوله**
 ولا يقع القيمة لان صحة تنبئ عن صدق المقص على المقص
 والمقص هو الكلام المتصل على النسبة يقيم الخبر والاشارة
 بانها ان كان نسبة خارج نطاقه فلا يخرج ولا اذا شاء ولم
 فتر النسبة على الاتصال ما في الاشارة لم يصدق المقص على
 الاشارة لا يقر معنى قوله ولا اذا شاء وان لم يكن نسبة
 خارج وانما اعم من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها

هذه هي الحقيقة التي لا يمكن ان يكون كل من الأواب بل لا يقع على هذا التقدير حصرا لكل في الأجزاء لا يتكلف عظيم غاية العناية ان يقر التعريف والخصم يذكر من جملة المعاني لقصة الأفعال ولا يبعد ان يقر التعريف والخصم يذكر من جملة المعاني لقصة الأفعال فقال لهذا يذهب الهم اليها من اطلاق لفظ المعاني لما ادرج لفظ المقص انفع ذلك الهم لان الظاهر ان يبادر من اطلاق المقص من المعاني ما هو مقصده ومثاله فيخرج ما العقبه لقصة الاتصال فلي هذا يكون من بيانية ويكون حصرا الكل في الأجزاء اذ ينقصه ان يصير يخرج وان رجع الالباب كاهل لفظ لكن المقص المحض مقاصده وما هو المقص منه اذا كان ضمير يخرج للمعاني لزم ان يجعل من حصرا لكل في الأجزاء **قوله** ولا يقع القيمة لان صحة تنبئ عن صدق المقص على المقص والمقص هو الكلام المتصل على النسبة يقيم الخبر والاشارة بانها ان كان نسبة خارج نطاقه فلا يخرج ولا اذا شاء ولم فتر النسبة على الاتصال ما في الاشارة لم يصدق المقص على الاشارة لا يقر معنى قوله ولا اذا شاء وان لم يكن نسبة خارج وانما اعم من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها

فمن القس والخبر المقص من الكلام المتصل على النسبة يقيم الخبر والاشارة بانها ان كان نسبة خارج نطاقه فلا يخرج ولا اذا شاء ولم فتر النسبة على الاتصال ما في الاشارة لم يصدق المقص على الاشارة لا يقر معنى قوله ولا اذا شاء وان لم يكن نسبة خارج وانما اعم من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها

لها خارج كالكلام وان لا يكون لها نسبة اصلا فلا يكون نسبة خارج
 لانه في السابور من قوله ان لم يكن نسبة خارج ان يكون له نسبة
 ولا خارج لها علم ما هو قوله وجميع النفي الى المقيد قوله ان كان
 نسبة خارج اما ان يبادر بتبع الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
 يدل عليه ويخرجه واما ان يراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام
 في الواقع هو السقاء بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه كايخر
 بالثاني ومثاله في الاول حيث قال فيما ذكر بعد من
 التحقيق من غير قصد للحكمة ولا على نسبة خارجية وقد انفع
 عنه من قال الصديق يوقع النسبة التي يخرجها الكلام والكلام
 عدم وقومها ثم انه يتجده على الكلام ان لا يكون الخبر الكاذب خارج
 وان لا يقع قوله ان الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام الخارج
 لان الخارج عن الواقع ونقص الامر وما يدل عليه الكلام
 فنسبة مطابقة له النسبة ويمكن دفع الاول بان ليس المراد بالخارج
 ما يكون واقعا في نفس الامر بل ما يكون خارجا يجب دلالة اللفظ
 ان يدل اللفظ على انه خارج ولا يخلص عن الثاني الا بالان لم اعم
 ان الكذب ليس عدم مطابقة النسبة التي يخرجها الكلام
 كلاما فكلنا وبذلك قوله ان قال مدلول الخبر انما هو الصدق ولها

الكلام فاحتمال عقل لا ملو له قوله في احد الارضه دفع
 لتقوم بعد رهن الاخبار الاستقبالية الإيجابية بل في
 ان يكون كاذبة باجمها والسببية كاذبة بكلها لان النبة
 الخارجية في الاخبار الاستقبالية سلبية في الحال فيكذب
 الموجبة فيها مطا ويصدق السالبة كذلك لخالف النبتين
 في الأولى وتوافقها في الثانية فانما الى دفع ذلك بان ثبتت
 النبة الخارجية يعبر في احد الارضه النبتة في الجزر الاستقبا
 يعبر ثبوت النبة الخارجية في الاستقبال وصدقه بمطابقة
 النبة المضمرة الخارجية المضمرة في الاستقبال فيصدق
 من الجزر الإيجابي ما يطابق نبتة النبة الخارجية الاستقبالية
 ويكذب منه ما لم يطابقها وكذا في الجزر السلبية وتوضحه انه
 ان كان المراد بثبتت الخارج لنبتة الكلام ان الكلام يتكلم
 كائنا لم يقوله من غير قصد الى كونه في الأعلى نبتة حالية
 في الواقع وقد اضع عن ذلك من قال الصدق في الحقيقة
 كون النبة التي خبرها الكلام واقعة والكذب عدم وقوعها
 فالخارج في الجزر الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماض ما
 كان في الماضي والحالي ما كان في الحال وان كان المراد به

به ان يبين طرفي النبة الكلام نبتة خارجية فالخارج ايضا
 ما يكون في الاستقبال لان نبتة الكلام لما كانت استقبالية
 كانت الخارجية ايضا واقعة لها الا انها يعبر على حساب اعتبار
 النبة الكلامية وقد قلنا عنه في بعض الجرائش ان قولنا في احد
 الارضه دفع لتقوم ان الجزر الاستقبالي الخارج اليه فلا يكون جزرا
 ومثناه التقوم العقول عن ان النبة الخارجية يعبر على
 حسب اعتبار نبتة الكلام بحسب الارضه فبما عظم ذلك
 بقوله في احد الارضه فاندفع التقوم وانت خبير بان ذلك
 مبني على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والاولى الجزر الاستقبا
 خارج في الحال بمعنى النبة الواضحة في نفس الامر يبين طرفي نبتة
 الكلام فافهم قوله وان لم يكن لنبتة خارج كذلك اي
 تطابقه ولا تطابقه بما يفهم منه ان لنبتة الكلام الا
 ثنائ خارجا لكن لا يكون بحيث تطابقه نبتة الكلام
 اولا تطابقه الفرق بين الجزر الاختيار انما هو اعتبار
 ان خارج الجزر بحيث تطابقه نبتة اول تطابقه خارج
 الاختيار ليس كذلك ويتوجه عليه ان هذا رفع للثقتين
 اللهم الا ان يوضح له تطابقه اولا تطابقه على وجه
 المطابقة وقصد منها كما قال بحيث يقصد ان لها نبتة

الكلام م

خارجية مطابقة او لا مطابقة او يحل قوله او لا مطابقة على
 معنى عدم الملكية بمعنى احص من سلب المطابقة وما ذكره من
 التحقيق شعرياً لا خارج نسبة الكلام الاثنان حيث قال
 من غير قصد الى كون الال على نسبة حاصله والواقع لا ياتي ان
 لم ينفع الخارج بل في القصد الال لانه على الخارج ولانه لا يجب
 فيه كانه في هذا بناء على معنى ثبت الخارج نسبة الكلام
 ان الكلام يدل عليه الا انه ادج القصد اما اعلاما باعتبار
 القصد في الال لانه على ما قالوا اوبان ما لا يقصد لا يقدر وجوه
 ففي القصد في حكم في ثبت الخارج للنسبة على انه لا يرتفع
 في مقام الفرق بين الخبر والاشياء لا قضاء قيد المطابقة
 وجودا وعدا في الاشياء واقتر على في القصد الال لانه
 على الخارج علم ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مدار
 الفصل المذكور غاية الامر ان يتصور ان قوله ان لا يكون
 النسبة خارج كذلك فهو ثبت الخارج بناء على ما قرر من
 قاعدة التقي الى القيد والامر فيه سهل عند اكل ذلك
 ان تقول ان كان المراد بثبت الخارج نسبة الكلام ما ذكر
 يكون الامر كذلك ويجوز ان يراد به ان الشئيين اللذين

مصحح النسخة في هذا المقيد وهذا في النسخة
 فليس في النسخة في هذا المقيد وهذا في النسخة
 عند الضرورة كقوله في النسخة في هذا المقيد وهذا في النسخة
 فيما كان فيه محله ان كان

ان كان المراد بثبت الخارج نسبة الكلام ما ذكر
 يكون الامر كذلك ويجوز ان يراد به ان الشئيين اللذين

الذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام فبينهما مع قطع النظر عن الكلام
 نسبة في الواقع هذه النسبة الواقعة خارجية فلا قضاء خارج
 في لكن لا يقصد المطابقة بينه وبين نسبة الاشياء وجودا
 وعدا ولا يلتفت اليها **مقاله** وهذا في وجود النسبة
 الخارجية ما ذكرنا من وجود النسبة في الواقع بين الشئيين
 المذكورين مع قطع من الال من معنى وجود النسبة الخارجية
 خير لان ليس هو الخارج هنا ما يراد بالاشياء بل هو كون
 النسبة من الامور العينية المجردة في الاعيان بل معنى الخارج
 هنا خارج الال من اى الواقع في نفس الامر كما سيجري ان الواقع
 هو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الخارجي في حقيقة القصد
 قالوا بوجود النسبة الخارجية هنا فربما يتوهم منه ان النسبة
 من الامور المجردة الموجودة في الخارج وانه باطل لما قرر
 ان النسبة ليست موجودة في الخارج في دفع ذلك بان معنى
 الخارج هنا الواقع وخارج ذهن المتكلم والمطابق اعني
 خارج الكلام لا ما يراد في الاعيان فلا يبطل وجود النسبة
 الخارجية بهذا المعنى اذ يقال ان النسبة ليست موجودة
 في الخارج لان الخارج غير معنى ما يراد في الاعيان فقليل

ان النسبة في الواقع بين الشئيين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام فبينهما مع قطع النظر عن الكلام
 نسبة في الواقع هذه النسبة الواقعة خارجية فلا قضاء خارج
 في لكن لا يقصد المطابقة بينه وبين نسبة الاشياء وجودا
 وعدا ولا يلتفت اليها **مقاله** وهذا في وجود النسبة
 الخارجية ما ذكرنا من وجود النسبة في الواقع بين الشئيين
 المذكورين مع قطع من الال من معنى وجود النسبة الخارجية
 خير لان ليس هو الخارج هنا ما يراد بالاشياء بل هو كون
 النسبة من الامور العينية المجردة في الاعيان بل معنى الخارج
 هنا خارج الال من اى الواقع في نفس الامر كما سيجري ان الواقع
 هو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الخارجي في حقيقة القصد
 قالوا بوجود النسبة الخارجية هنا فربما يتوهم منه ان النسبة
 من الامور المجردة الموجودة في الخارج وانه باطل لما قرر
 ان النسبة ليست موجودة في الخارج في دفع ذلك بان معنى
 الخارج هنا الواقع وخارج ذهن المتكلم والمطابق اعني
 خارج الكلام لا ما يراد في الاعيان فلا يبطل وجود النسبة
 الخارجية بهذا المعنى اذ يقال ان النسبة ليست موجودة
 في الخارج لان الخارج غير معنى ما يراد في الاعيان فقليل

بأنه مع كون النسبة خارجية هنا انه امر خارجي لا موجود
خارجي فالخارج هنا طرف للنسبة لا موجود هاهنا
لا يناسب فيها فتران النسبة ليست بموجودة في الخارج لأن
الخارج غير طرف لموجود النسبة لا لنفسها واثبات طرفية
الخارج لنفسها لا ينافي في طرفية لموجودها لأن في الثانية
لا يجب في الأول واثبات الأول لا يثبت اثبات الثانية
فإن الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج طرف لنفس الموجود
ولم يلزم منه كونه طرفا لموجود الموجود حتى يلزم كون الموجد
موجودا خارجيا فانه الموجود ما يكون الخارج طرفا لموجوده
لأنه ما يكون الخارج طرفا لنفسه وقولنا الموجود ليس بموجود
في الخارج طرف لموجود الموجود ولم يلزم منه فيكون الخارج
طرفا لنفس الموجود حتى يلزم انتفاء الموجود الخارجي فان
قلت فالامر الخارجي اعم من الموجود الخارجي فان الامر الخارجي
يجوز ان يكون له معدل معاني الخارج كالوجود الخارجي فما معنى قوله
سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها
لأنها امر خارجي جزوا ولا يمكن موجودا خارجيا وان
كان المراد من الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن

بحسن الترتيب ايضا للقطع بانها ليست بموجودة في الخارج بزمانه
عدم توقف وجود النسبة الخارجية على كونه من الموجودات الخارجية
ومعنى انه استأنه المخلوفا في تحقق النسبة في الخارج بين المتكلم
والحكم طائبا ان يحل الامور الخارجية على الموجودات على الاصح
قوله لا وجه لتخصيص الكلام بالخبر قد يوجب بان الخبر اعظم
واكثر اجماعا وادق كلفا واصل للاشياء والافعال في الكتب الحاش
الخبر والاوراد والبيانات المشتركة بين الخبر والافعال في باب الخبر فيكون
ان يخص هذا الكلام بالخبر وان تحقق في الاشياء ايضا **قوله**
على انه لا حاجة اليه ويعد تفيد الكلام بالبلغ بقاءه عند
بأنه قد لا يتحقق معنى الاطاب وان كون الزيادة العادية ملحقه
فيه ولم يقيد الزيادة بالفائدة لتعاقب الازم ان الاطاب
هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام بالبلغ العادية لولها
فقد العادية على تقدير عدم التقييد بالخارج عن خفاء بها اوله
وهو لا عنه فخرج **قوله** لا يقدح في استأنه ما اليه استارة
الموجبه شمية والى البحث بالنسبة فانه انما يعمل فيما سبق
بوجه ولا يعمل بالمبدئيات وفي حكمها او كما قيل فيما سبق
عن الدليل كالبديهي وفي حكمه وما سبق الاستأنه اليه في حكم

الخارجية
هذه

والمراد من الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن
بأنه مع كون النسبة خارجية هنا انه امر خارجي لا موجود
خارجي فالخارج هنا طرف للنسبة لا موجود هاهنا
لا يناسب فيها فتران النسبة ليست بموجودة في الخارج لأن
الخارج غير طرف لموجود النسبة لا لنفسها واثبات طرفية
الخارج لنفسها لا ينافي في طرفية لموجودها لأن في الثانية
لا يجب في الأول واثبات الأول لا يثبت اثبات الثانية
فإن الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج طرف لنفس الموجود
ولم يلزم منه كونه طرفا لموجود الموجود حتى يلزم كون الموجد
موجودا خارجيا فانه الموجود ما يكون الخارج طرفا لموجوده
لأنه ما يكون الخارج طرفا لنفسه وقولنا الموجود ليس بموجود
في الخارج طرف لموجود الموجود ولم يلزم منه فيكون الخارج
طرفا لنفس الموجود حتى يلزم انتفاء الموجود الخارجي فان
قلت فالامر الخارجي اعم من الموجود الخارجي فان الامر الخارجي
يجوز ان يكون له معدل معاني الخارج كالوجود الخارجي فما معنى قوله
سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها
لأنها امر خارجي جزوا ولا يمكن موجودا خارجيا وان
كان المراد من الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن

البدعي قوله اعطاه حكمة اشارة الله المطابقة انما هي
 الحكم اولاً وبالذات والخبر ثانياً وبالعرض وصدق الخبر ان كان
 عبارة عن مطابقة الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الثبوت الحكم
 اولاً وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر فما يثبت
 المادهم ان الصدق ثابت للخبر اولاً وبالذات لان الصدق
 في كون الخبر مطابقاً للحكم وانما ثابت للخبر اولاً بالحكم لكن التحقيق
 انه ثابت للحكم اولاً لان مطابقة الحكم امر ثابت له اولاً ولما
 كون الخبر مطابقاً للحكم في غير عين مطابقة الحكم بل انما صدق
 وهذا كما قيل في تعريف الدلالة فهم المعنى من اللفظ فمعنا الدلالة
 بان الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح
 تعريفها به ان فهم المعنى من اللفظ يكون اللفظ معناه واسم
 المعنى صفة اللفظ وان كان نفس الفهم صفة للفاهم فيرد
 عليه بان فهم المعنى من اللفظ انما هو صفة للفاهم لكن لا يتعلق
 باللفظ والمعنى يعبر عنه بمبدأ الحسنى اللفظ والمعنى كونه
 اللفظ يفهم منه المعنى فكون المعنى يفهم من اللفظ قوله
 بمقتضى
 فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام الظاهر التي
 تدل عليها الخبر وكلامه في كونه متطابقاً لها هي وقوع النسبة

النسبة الا في معناها وينبغي ان الخبر لا يدل الا على الوقوع في
 هي النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتحقق تطابقها
 مع اتحادها ويكون دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه
 مفهوماً من الكلام مع قطع النظر عن الواقع ولا كونه في الواقع
 مع قطع النظر عن الكلام وما يدل عليه والوقوع باحد الاعتبارين
 غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التطابق بين التعاليم بالاعتبار
 وتبين ان النسبة المفهومة التي مطابقتها الخارج صدق
 انما الايقاع اى احدى ان النسبة واقعة ومطابقة للنسبة قوله
 بان يكون هو الوقوع يتبين بعدم مطابقة اياً بان يكون هو قوله
 وقوع لا اختلاف بينهما بل هو واحد وكذا حال القضية السالبة
 النسبة المفهومة الانواع اى احدى ان النسبة ليست بعاقبة
 ومطابقة الخارج بان يكون الخارج الذي وقع وعدم مطابقة
 له بان يكون الوقوع فالصدق مطابقة بينهما والقضية
 المرجية وانفاء القضية السالبة والكلية فيها اتحادها
 ثبوتاً وانفاء قوله اللهم الا ان يكون انكر كاذب وجه الاستبعاد
 ان المفهوم الطعن عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون رتبة
 اعتقاد ولا يطابق الخبر على ما هو قاعده يرجع انق الى الاعتقاد

لكلها

وهذا بناء على انه ثبت عندنا ان النظام قابل للحصر التامة
والا فليكن هو من يتكلم لا يختار فيستغنى عن التام ذلك
البعد **قوله** فان الشك في خبر هو الحق كما ذكر في الترخي لان
الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون قابله كما يجب ذلك
الحكم لغير ان يختلف الدلول عن الدال في الدلالة اللفظية **قوله**
فانه تم جعلهم كالتامين الخ لم يتعرض الا لان الآية اثبتت الكذب
لعدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لجمال
الصدق كما تعرض في الترخي وكان وجهه ان الآية لا تذكر على
ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط ليجوز ان يكون مطابقة
الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاحظ ويكون
تكذيبه تم للمنافقين باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع
والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط فيشكل
وجه الاستدلال بالآية لانه لا يثبت ما هو الذي هو كمال
الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة ويمكن ان
يقولوا ان الغرض من الاستدلال هو مذهب الخصم والآية
ينبغي ان يكون الصدق مطابقة الواقع كما هو مذهب الجمهور لا كما
اثبت الكذب معها فلا يكون الصدق لها ضرورة استماع اجماع

بأن من جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط

بأن من جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط

اجماع الصديق والكذب اتفاقا فاولا قيل بان مقامهما لا يبعد ان
ثبت بالآية كونه الصدق مطابقة الاعتقاد فقط لجعل الصدق
مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل الصدق مطابقة
لجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط بل المناسب لكون
الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقة **قوله**
عليها هو مقتضى ما عليها **قوله** فهاهنا ان واللام فان قلت هذه
مركبات يفيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه وهو المنهوي به
اي كونه من رسل الله لان كيد شهادة المنافقين المذكور **عليها**
بقولهم شهد فلا شهادة له في المركبات في قضيتين شهد الخبر
المذكور بانها وان دخلت في المشهود به لكنها غير ان انما
عن حد كامل ورغبة صادقة هذا والا وجه ان يجعل الخبر
المذكور مقتضى هذه المركبات لا لقولهم شهد وقضيت
الكذب في الشهادة بجمعه الى شهد باعتبار كونه خبرا وقد
بيننا وجه في الحاشية **قوله** لم يرد في دعم الفاسد لما كان الكذب
عدم مطابقة الواقع فان ذب الكذب الى الواقع كان هناك
عدم مطابقة الواقع في الواقع وان ذب الى الاعتقاد كان
عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما ذب الكذب هنا الى

الى اعتقادهم العاسد كان المراد به عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم
 فالكذب ليس لعدم مطابقة الواقع وإنما بالمتأمل لانه
 لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
 فبحال كل جعل كذب لعدم مطابقة الواقع وذلك لعدم مطابقة
 الاعتقاد لكن يقول الاشكال بقوله هذا الجواب الثالث
 على وجه المنع هكذا لا يتم ان كذب هذا الخبر لعدم مطابقة
 الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون لعدم مطابقة للواقع
 في اعتقادهم ولو قد على وجه التسليم كما ذكره في الشرح اسكل
 في نوع الاشكال فقل قوله مع الاعتقاد بانه مطابق لفظ انه
 جعل قوله مع الاعتقاد اصلا عن خبر المتأمل وهو مطابق
 الواقع امتناعه وقوله مع اي مع اعتقاد انه غير مطابق مع
 ان اللفظ ان المصريح هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسرهما اعتقادا
 انه مطابق بموجب اختلاف الراجع والراجع وليس بموجب كيف
 وقد شنع لئلا في هذا المقام على العلامه في شرح الفتا
 ولا يبعد ان يصح خبر مطابقة الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد
 ظرفا للواقع المطابقة وقوله مع ظرفا للمصنف في مقامها
 باعتبار كونه عبارة عن المطابقة كافي قوله وما هو عنها

عنها بالحدث المجسم اعلا التصرف في عدوها باعتبار معناه في الخبر
 فلا يتجه جعل الحال من خبر المتأمل ولا اختلاف الراجع والراجع
 لكن لا ينبغي ان يجعل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى السلب
 الكلي لعدم مطابقة شيء من الواقع والاعتقاد يخص عدم مطابقة
 الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقة الخبر فلا يتناول
 عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من يجمع النفي الى القيد حتى
 يطابق ما ذكره من مذهب الجاحظ ان الكذب عليه عدم مطابقة
 الواقع مع اعتقاد عدوها ولو جعل على معنى نفي الايجاب الكلي لنفي
 الوسطة ودخل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة
 الاعتقاد متناولا بصيغة عدم الاعتقاد اصلا ولا يدخل فيه
 ضمان منها ويرقى الضمان الباقيان وسطة فيكون الوسطة
 انقل عما ذكره وعلى تقدير الحمل على السلب الكلي وتعميم عدم مطابقة
 الاعتقاد لعله اصلا يدخل في الكذب ايضا فهم واحدا من اقسام
 الوسطة وكأنه ذهب الى ان يذهب الى ان يذهب في الحمل على السلب
 الكلي ولان عبارة الايضاح بقرينة قوله ضرورة توافق الواقع
 والاعتقاد مع ايجال مطابقة الواقع مع اعتقادها في شكل
 اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق المذكور

لغيره على تقدير الحال ايضا لان العاقل اذا اعتقد مطابقة
 الخبر الواقع فقد اعتقد هذا الخبر حقا واما من اعتقده لانه
 اما اعتقد ما يعتد به مطابقا للواقع مثلا اذا اعتقد مطابقة
 قولك السماء غدا للواقع فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية
 ما يمكن ان يتبينها للاستدلال على تقدير الحال لا يمنع
 من صحة تحليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق موجبا
 له والامر كذلك لان موافق المواقف للشيء موافق له لكن غايته
 يتوجه عليه ان المستلزم هو مطابقة الواقع للمواقف للاعتقاد
 لا اعتقاد المطابقة وايضا التوافق انما يظهر على خطه استدلال
 اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتحليل هذا بل لا ليس
 بهذا **قوله** اعلموا رجال الجنة الا نحن ان يقر بكون الخبر
 المذكور خبرا لجنه كاصح به آخر حيث قال فمراهم بكونه
 خبرا **قوله** كان اظهر لان عدم اعتقاد الصلح لا يوجب
 عدم ارادتهم الصلح باجتماعي التوحيد لانه انما يفيد
 الصلح وعدم اعتقاد الصلح لا يصلح دليلا على عدم تجويزه
 لجويزه ان يجوز ولا يعتقده واما الصالح الدليل اعتقاد
 عدم الصلح لانه ينفى تجويزه لا ينفى لا يقيم ما ذكر

فكر فضلا عن ان يكون ظاهرا كما ذكره قوله اظهر لانه وانما
 المراد به استقامته بقوله فلا يبين ذلك وهذا المقام الصلح
 الذي هو محل من اعتقادهم بحيث لا يحدونه فلا يبينون
 باجتماعي التوحيد لكن لما كان في دلالة قولهم لم يعتقد على
 هذا المعنى خفاء قال ولولا قال لا نضم اعتقاد عدم صدقه
 لكان اظهر **قوله** وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاستدلال
 لا ينفى فاللزام في تأخير اللفظ الموصوف بما ذكر باعتبار
 وصفه لكن الاشك انما باعتبار ذاته مستقيم فباعتبارها
 الثلاث يقتضي تقديم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجح على
 جانب الوصف فلا أقل من ان لا يرجح لانه ينفى لما لم يبحث
 عن ذات الطرفين بل عنهما على خطه الوصفين اعتبر جانب
 المجوز عنه وقد اشار الى ذلك بقوله ولا يبحث لنا عنه
قوله لانه كلما افاد الحكم اشارة الى اللانتهية بين الفاعل
 ولا نهها باعتبار العلم والافادة والاستفاد لا باعتبار الوصف
 لان اللانتهية باعتبار مستفقط لان وجود الحكم لا يبين
 الخبر فضلا عن كون خبره كذا ولا يجعل الفائدة ولا نهها
 العلمين او الاواني ان الاستفاد بين اعني علم الخاطب بالحكم

ويكون الخبر عالما به ارفاة الخبر بآها او استفادة الخاف^ط
 آياها من الخبر صحيح التزم باعتبار الوجه وقوله وقسمية مثل
 هذا الحكم اشارة الى دفع ضل مقلد وهو ان هذا الحكم لما لم
 يكن حاصله من الخبر بل قبله لم يقع اطلاق فائدة الخبر
 عليه **قوله** لو كانوا يعلمون اي من اشتراه ماله في الاخرة
 من خلافت اعلم ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو يجعل المبتدئ
 متفقا وبالعكس فتق علمهم بذلك وقد اثبت في صدر الآية
 لايق لم يتعلق الثاني بما نقل به الاول بل انه منقول من قوله لا
 على من لو كانوا من اهل العلم وان لم يكن من لا فالظان^م
 وهو مضمون البشر ما شروا على ما التايع في مثل هذا التركيب
 هذا المضمون ليس على مضمون اشتراه ماله في الاخرة من خلا
 لان مضمون الاول عدم المنفعة في ذلك الشراء ومضمون الثاني
 وجود غايته المنة على ما يدك عليه لفظ بشر الموضع للذم للعالم
 ولا خفاء في تعابرها بل في انفكاكها كافي بالمباحثا العلم
 بالاول لا يوجب العلم بالثاني ولا الجهل بالثاني حيا
 للجهل بالاول فلا حاجة الى ما ذكر من التبريل لانه في
 تبريل المتعلق من قوله لا يصاد اليه الا لضرورة

لضرورة ودواع وليس فليس وليس لم فالتعم حاصل لان عدم كونه
 من اهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور ومن اشتراه الخ^م
 من فعل ذلك ليس له نصيب في الاخرة أصلا وهذا غاية الذم منية
 ونهاية التوبيخ وايضا كلمة ليس وليس العني انه لا نصيب له على
 ذلك الفعل نتيجة ما ذكر فان اسم فاعلم لما يعرابة حطوط
 انهم لم يكن له نصيب عن ذلك فاذ لم يكن له نصيب على ذلك
 كان غاية في الذم منية ولما كان الغاية في تبريل العالم بغاية
 الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار تبريل العلم منزلة الجهل من غير دخل
 لخصص فائدة الخبر ولا ردها اورد له شاهد من الكلام المجيد
 ولما كان الغاية في تبريل العلم منزلة الجهل باعتبار تبريل^{الذي}
 منزلة علمه من غير دخل لخصصية العلم والجهل اورد له شاهدة
 من القرآن المجيد وفي كلامه اشارة الى الذم على من رغم من^{الاصح}
 انه ان الآية الأولى مثال لما نحن فيه من تبريل العالم بالغاية
 منزلة الجاهل والى توجيه كلام القمام احسن توجيه **قوله** وما
 ربيت اذ ربيت نقل الرى اذ لا يثبت فانيا لا اعتبارا وطا
 وهو ما يثبت على رمية من الاثر خارج من حدها يثبت
 على افعال البشر فيبصر ان لا يفسر المنع والمثبت بما فيه تعابرها

كأقل الميث هو الذي بطريق الكلب والبق هو بطريق الخلق
لأنه بعد شيئين تغايرها الأجلية الأتيل والنظ أن كل لم
يذهب التزويل اختار ذلك التغير ومن ذهب إليه فله
مصلحة عنه ومن جعل الأثبات نظر للصورة والتي إلى الحقيقة
فإن أراد بيان الحاصل بعد التزويل فموجبه ولا فغيره ما قلنا
قوله أي لا يكون عالما بوقوع النسبة بحتم أن يرد بالحكم التصديق
أي ذلك أن النسبة واقعة أولا ومفترضة خلق الله من الحكم عدم
انقضاءه به أو يرد به بوقوع النسبة أولا وتقرعها ومفترضة خلقه
منه عدم أدراكه آياه وعلى ذلك لا بد من الاستخدام بأن يرد
بغيره الحكم عن بوقوع النسبة ولا يرد في التصديق على
الثاني لا بد أن يرد على الله من الحكم عدم التصديق به
لعدم أدراكه مطلقا بحيث يتناول عدم مقوده أيضا لأنه
يخرج بيقينه عن قوله والتردد فيه لأن التردد فيه بوجبه مقوده
سابقا بنفي التردد فيه وأدركت ما ذكرنا من فساد القول بأن
لا حاجة إلى ذكر التردد لأن الخلق من الحكم قبلهم الخلق من
التردد فيه لأن التردد فيه بوجبه مقوده أما إذا أريد بالحكم
التصديق فلا بد أن التردد لم يعتبر في التصديق بل هو الحكم عن بوقوع

وقوع النسبة فالخلق من التصديق لا يجب الخلق من التردد
وفي معنى النسبة وأن فرض أن التردد في التصديق هو إنما يجب
نصو التصديق لا حصوله فهو لا ينف الخلق من التصديق
هو إنما يجب بقدر التصديق لمجرد أن يكون مقوده لا شك
لا مطلقا فالخلق من التصديق لا يجب الخلق من التردد فيه
لمجرد اجتماع الخلق من التصديق مع التردد في التصديق بأن يكون
مقوده ولما إذا أريد به بوقوع النسبة فلا بد من الخلق عنه
عدم التصديق به وأنه لا يجب عدم مقوده فحكم الخلق
عن التردد فيه والمرد بالحكم وقوله بل التحقيق أن الحكم بوقوع
التصديق والغير في قوله والتردد فيه راجع إلى معلق التصديق
وهو بوقوع النسبة على سبيل الاستخدام وهذا يتأخر عن إرادة
التصديق من الحكم المذكور في المتن قوله لكن المذكور في دليل الاستحسان
في الشرح قال الشيخ في دليل الاستحسان أن أكثر من اتفق أن الحكم الاستقراء
صالح لطلب لكن بشرط فيه أن يكون السائل ظن على خلاف ما أنت
تحييه به ويمكن ترجيحه بأنه لا بعد هذا الاستقراء في التأكيد
بأنه لكها على التأكيد ومفيدة لغايتها فيجوز أن يتقدم حسن
الاثبات بها بذلك الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلى هذا

ينبغي عنه ما اورد عليه ان ما ذكره النبي مخالف للقرآن حيث حكوا
 بحسن التاكيد في مقام الرد سواء جعل هذا الشرط او لا نعم انه
 قد روي النبي بيان ان وثنائين للوكالات وهم لم يصحوا بذلك الفرق
 لكن نعلم كلام النبي على ما ذكره في هذا الكتاب يدل على ان جعل كلام
 على طلق التاكيد لم يلقه الخصم ان له مبيح على ان تكذيب
 الاثنان تكذيب الثلاثة فيمنه انه ذهب التكذيب في المرة الاولى
 الجميع التي ارسل بها الكذب فيها اثنان ووجهه بانها كان
 المرسل الاثنان والثلاثة واحدا وهو عيسى والمرسل به
 وهو الكلام الذي ارسل به اثنان والثلاثة واحدا كان تكذيب
 الاثنان تكذيب الثلاثة وهو هذا بناء على ان قوله في المرة الاولى
 متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله قال الله ثم اوصايتهم لم
 يخرج هذا العلة فانه ثم حكى عن رسل عيسى المكذبان
 وهم ثلثة مرتين فقال الله ثم حكاية في المرة الاولى من
 الحكاية كذا وفي الثانية كذا ولو جعلت للثلاث التكذيب
 استقام ايضا باعتبار ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من
 التكذيب مرة اول منه واستناد التكذيب في مرتبة التكذيب
 المتعلق بالثلاثة والمتعلق بالاثنان الى مجموعهم غير لازم بل يكفي

يكفي استناده في احدهما الى البعض في الاخرى الى الباقي لانه صريح
 في التكذيب الى الثلاثة بملاحظة مجموع المراتب ولو اطلق
 التكذيب الذي جعلت المراتب له عن المتعلق بمجموع رسل عيسى
 والكيف بغيره لمن ارسل عيسى لم يصدق له في الخبر الظاهر
 فقد بنفسه كانه في نفسه ان يفتقر فيه الى الخبر ولا يصح
 حمل الكلام على التقوية لانه على الفعل عند التقدم على المعول
 في غاية القوة فيمنع تفويت خبره في زيد على ما خرج عليه
 اللهم الا ان يجعل الكلام ثلثة ايقى كما تعذر بنفسه بتدق
 بالحرف ايضا اذ خبره لا فعال يجبي كذا لك ولو جعل ضمير له المألوف
 اي يستشرف الخبر لاجل المألوف لكل وجهه لم يكن عليه ذلك
 العبار فتم الظاهر لا يندم من استشرف غير السائل للتردد
 استشرف من استشرف السائل للتردد صيغة الغيرة سائلا
 متروكا كيف والعرض والعرض انه غير سائل وما ذكر في الشرح
 ان النفس المتعالي والفرق للفساد كما هو متروك في صريح
 انه لم يصح من رداه فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل
 لكن متحققه لا يتقدم كون المستشرف متروكا بالفعل وقد تقدم
 فذلك الاستدلال ويجوز قوله في نفسه على معنى يكاد يستشرف

من شأنه ان يشترط وهو بعيد وبعده ان يكتب تحقق لا
 والتردد بالفعل وجعل التاكيد باعتبار تقدم المخرج الذي من
 شأنه ان يشترط له لا باعتبار تحقق الاشتراك بالفعل
 مشاهد عند ما بان حلت الشاهد على المشاهدة الفعلية اي
 اليقين والعلم القطعي لجعل الدليل مشاهدا سواء حل على الا
 للعقول والاصول وان حلت على المشاهدة المعينة لم حل
 الدليل على اصطلاح الاصول لان الدليل عند اهل العقول
 وتطبيقات من جهة ليست محجوزة قوله لان مجرد وجوده لا
 يكفي في الاندفاع فيه ان معنى الكلام على هذا القيل ان يكون
 في نفس الامر من الدلائل ما لو تاملت اندفاع فالاندفاع لازم
 للتأمل في الدليل الموجود في نفس الامر لا مجرد وجوده في
 نفس الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الاندفاع
 ويمكن دفعه بان المراد من الاندفاع هو الاندفاع المذكور
 الاندفاع على تقدير التأمل فمعنى كلامه ان مجرد وجوده
 لا يكفي في الاندفاع على تقدير التأمل لان التأمل انما يكون
 في الدليل المعلوم لتحويل الجهول فلا بد ان يكون الدليل
 معلوما للتأكد فتأمل فيه وان دفعه وبذلك يدفع ما يورد

بعدم قوله ما لم يكن حاصله انه يدل على مجرد الحصول
 عند يكفي في الاندفاع فينتج على تفسيره كونه معبراً عنه
 له ان مجرد الحصول والحصول عند لا يكفي في الاندفاع فاحتمل
 على التأمل في ذلك العلم وايضا التأمل في الدليل فيد العلم
 به في حقيقة الحقيقة الدليل يكونه معلوما يمكن ان يكون
 لما وصف الدليل بكونه مشاهدا والظن من الشاهدة الحسية
 فلا بد ان يحل على اصطلاح الاصول قوله انما يمكن التوصل بتعريف
 النظر فيه الاطرار في مجرد معلومته لا يكفي في الاندفاع
 بل يجب التأمل والنظر فيه قوله طه هذا الكلام انما يقال
 او جزئ من جزئيات القاعدة التي نحن بصدد بيانها
 ان يتحقق فيه جعل المنكر كغير المنكر وجع لا يمكن حل قوله
 لا ريب فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب ان كان
 فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي ان يحل على معنى
 ان القول ليس عطية للريب وينبغي ان لا يرتاب فيه
 عليها ذكر في الكتاب ويحتمل ان يكون نظرا لما نحن فيه فلا
 يكون جزئيا من جزئيات بل يكون مشاكلا في الامر المقصود
 يكونان جزئيين لكل وجع يكون الاية محمولة على ظاهرها

بيان ان ما نحن فيه جعل لا نكار كلاكما تعويلا على ما نزل به
 فها نحن يان يجعل وجود الشيء كعدمه اعتمادا على ما نزل به
 يصلحان مثلا ليس له ولا يصلح احدهما مثلا الاضطرار بل نظر الله
 فينا ههنا لا شغال على جعل الشيء كعدمه اعتمادا على ما نزل به
 واعمل على النظر احسن وجهين احدهما انه يخرج الكلام
 مجرى على الظواهر الثاني انه ذكر المصدر الذي به هذا ايضا
 التقي وانته يقضي بظاهره ان لا يبقه شيء من اعتبارات
 التقي وعلى تقدير جعل الآية مثلا لما نحن فيه يكون من اعتبارات
 التقي واعتباره ولا يخفى عليك ان الاصح ان يبقى انه نظير
 لتزويل الاكوار من غير ان يعلم من لا لتزويل وجود الشيء منزلة
 علمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان كان اطلاقه
 على ضرب من جزئيات علمها معنى المثال لكن اذا قيل
 بالمثال يراد به انه شبهه لا بعض الاستناد عنه ليس
 في الحقيقة والمجاز فاختار عبارة لا يترك على ظاهره على الوجه
 وتلك اما حقيقة او مجاز فيدفع الحلو فيفيد المحرر
 القول من كذا الآية لا يفيد المحرر لا انه يفيد عدم المحرر
 كما جزم به عبارة الشرح فكان قال بعض حقيقة وبعض

وبعض مجاز وبعض ليس كذا لك الحقيقة المنع عليه وان امكن
 دفعه بتكلفة **لكن** الحقيقة المنع في المرفق حاله وهو محتمل
 منه قيل ههنا قد ذكرنا على سبيل العادة والاعتقادات انما
 يكون كلامه حقيقة ايضا وانت جزم بان الخطاب اذا كان
 عارفا بما للعاقل انه معترف لم يتعين قوله حقيقة لمجرد ان
 يجعل العاقل علم الخطاب قرينة على انه لم يرد ظاهره نعم لو قيل انه
 يكون احد القديين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام
 حقيقة قطعا وكذا اذا عرف حاله لكن يخفى ما منه لا يخرج لا
 يصب قرينة على عدم ارادة العلم بعيد **قوله** اذ كان الحال
 خاصة اشارة الى ان تقديم المسند اليه للقصر ولنا قد بين
 لانه لعلمه الخطاب ايضا فانما ان يعلم علم المتكلم بما لا يفهم
 الا على الاول لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصارفة بل
 اذا كان الاستناد على لاجبة كانه مجازا وعلى الثاني يكون
 حقيقة تخصص المتكلم بالعلم بعلم المجاز باعتبار ان على
 تقدير علم الخطاب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار ان
 على هذا القديين لا يكون حقيقة جزئيا **قوله** ههنا اذ انبأ
 انما انتهى به مع انه يكون هذا المجاز في التقي ايضا لما ذكر في

فانخرج المجاز في النقي صلبه على المجاز في الاثبات فان كان
 الاثبات مجازا كان النقي مجازا والا فلا فلا يغير للابتن لا
 يظهر للتقييد بالملاجر فائدة **قوله** من الحقيقة والوضع الذي
 قول اليه من العقل نقل عنه في الخواشي ان من في قوله من العقل
 ابتدائية او تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغي
 ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل والظن من كلمة
 انه لم يجعل كلمة من في قوله من العقل صلة للتساؤل ولا بعد
 في ان يجعل صلة له على معنى يطلب موضعها من اليه من العقل
 او يحكم العقل به ويجوز ان يجعل من الاولى في قوله من الحقيقة
 صلة للتساؤل ليضم على معنى يطلب موضعها من العقل يرجع
 اليه من الحقيقة اي نقل اليه منها لا صنعها واما جعل
 من الثانية بابتداء وكلا وانما لم يفسر الشيخ على انه تطلب
 الحقيقة بل انضم اليه الوضع المذكور لان مذهبه ان المجاز
 العقل لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذ لم يكن هذا
 حقيقة لم يتم تطلب الحقيقة **قوله** لم يفسر للمفعول مع
 ان اراد انه لا يند للمفعول معه باخيا عليها فكذلك الله
 للمفعول به وان اراد انه لا يند اليه اصلا وان اخرج

اخرج عما كان عليه فعليه منع فلو كان اخرج الخشية والسنوي
 الماء والخشية على العطش على الفاعل فيكون مسندا اليه **قوله**
 ان المراد به انه لا يند اليه باخيا على معناه فانه اذا اسند
 اليه لم يبق مقام المصلحة مع العقل بل يكونه مع العقل
 لان المصلحة انما يستفاد من كون الواو يحذف مع ولم يبق
 فلم يبق بخلاف المفعول به فانه عند الا سناد اليه يبق
 معناه وهو ما يقع عليه فعل الفاعل وقد يقع المفعول به
 في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تقييد بالمتبع
 والمفعول معه ما ذكر بعد الواو يحذف مع اوصافه **قوله**
 معمول الفعل والمفعول في الاصطلاح يقع مسندا اليه دون
 المفعول مع الاصطلاح **قوله** من غير الفاعل في المبنى للفاعل
 انما لم يفسر الصبر بذلك من اول الامر بل استلطف على حيث
 فسر غيرهما بفعل الفاعل والمفعول به ثم بان المراد غير الفاعل
 في المبنى للفاعل الخ لتلكه وهو ان المذكور سابقا للفعل في
 المفعول مطلق فالصبر لا يرجع اليها الا على سبيل الاطلاق
 لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبنى له ولا المفعول
 في المبنى له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير

الفاعل في النسبة لأن الأسناد والغير في المبني للمفعول حقيقة
لأن المفعول غير الفاعل وقصر عليه الأسناد لا غير المفعول
في المبني للفاعل حقيقة لأن الفاعل غير المفعول فبين أن
جميع الغير على ما يقتضيه اللفظ ثم بين المراد بقية العام
قوله يعني كحل أن ذلك الغير يتأيد ما هو له كأنه
مرفوع بذلك ولم يقتصر على ظاهر وهو أن الأسناد
المأذون لأجل الملازمة مجاز لأن مطلق الملازمة يتم
ملازمة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فإن الأسناد
سناد عطفا لا يوجب المجازية ولا أن الأسناد إلى
ما هو له مجازاً وإيضاحاً لا يفتي في ذلك كلام الأيضاح
أن الأسناد الغير لها مضاهاته لما هو له في ملازمة الفعل
مجازاً وكلام صاحب الكشاف أن الأسناد إلى هذا الأسناد
على طريق المجاز لمضاهاته الفاعل والمفعول
اقتصر على ظاهر لم يعد بناء على أنه يفهم منه أن الأسناد
مخرج الملازمة مجازاً وهو حق لأن الأسناد إلى ما هو له
ليس مخرجاً لها بل لأجل أنه هو له **قوله** من الإضافية و
الإيضاحية لأن الوصفية أيضاً كذلك فلم يذكرها

يذكرها لأن الوصف أما فعل أو صفة من اسم الفاعل أو المفعول
أو محملاً أو ما مصلد والمجاز في الأولين على قول الله تعالى
أسناد الفعل والصفة المضمرة والثالث خارج عما نحن فيه
على ما ذكر في الشرح أنه مثل أنما هي أفعال ليس بحقيقة ولا مجاز
عند العلم لا تناء الأسناد إلى الملازم فكذلك يكون مثل ما فاعله
أي التفسير والتعريف المذكور أنما هو الأسنادي يعني أنه إذا
تحقق المجاز العقلي في غير الأسنادي والتعريف الذي هو المقصود
بالأسنادي فلا بد من اعتبار تخصيص في التعريف بأن يجعل
المجاز الأسنادي لا مطلق المجاز العقلي أو تعميم في التعريف
بأن يراد بالأسناد مطلق فيناوله الإضافية والإيضاحية
ولساد بلفظ اللهم المبدأ الوجه الثاني لأن المتبادر من
إطلاق الألفاظ المصطلحة هو معانيها الاصطلاحية ولا
ينبغي أن لا يذهب عليك الوهم أن حمل الأسناد المذكور
في التعريف على مطلق النسبة لا يكفي بذلك من حمل الأسناد
المذكور سابقاً فقله ثم الأسناد منه حقيقة عقلية و
منه مجاز عقلية على مطلق النسبة أيضاً ولا كان التعريف
أعم من التعريف اللهم إلا أن يتركب أن الصغير في قوله وهو

اسناده الى ملائير راسع لا يعلق الجواز العقلي لا الذي هو قسم
 من الاسناد لا يندرج المطلق في المقيد او يخرج من احداهما البعض
 من كون القسم اعم من المقيد واعلم ان تعميم التعريف بجمل الاسناد
 على مطلق النسبة ليصلح عطف الجواز العقلي او لا عما وقع في
 الشرح من جعل الاسناد اعم من الصريح واللائم من الكلام
 ليصلح التعريف للمطلق لانه التعريف يكون هو المقيد ايضا
 وان كان يمكن توجيهه قوله حيث جعل التاويل لافراج
 الاقوال الكاذبة فقط وذلك لانه قال لو قلت خلاف
 ما عند العقل اصنع طرق التعريف بقول الجاهل وانما
 يستقيم ذلك لو لم يكن قيد التاويل محجبا له والا لكان
 التعريف طريقا من ذلك خلاف ما عند العقل لان قول الجاهل
 وان دخل في خلاف ما عند العقل هذا خرج بقيد التاويل
 وقد فهم ما ذكر من جعل السكاكي التاويل لافراج الكذب
 فقط من انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم
 والكذب بقيد التاويل ولا يخفى عليه ان اخرج لاجل الكذب
 بقيد التاويل لا يوجب اختصاصه باخراج لاجل الجاهل ان
 يخرج قول الجاهل ايضا وان لم يذكره لان الذي ان

ان السكاكي جعل التاويل لافراج الكذب فقط على من ادعى ان
 اخرج الكذب اليه ولم ينب اليه اخرج قول الجاهل دخلا في
 هذا القيد غير خارج به قوله وانما المقيد والمقيد الدلالة على
 ذلك اما باعتبار ان من قال بامره الله وادانته وان اذاع
 التاويل شر راسع وان طلع الشمس وغربها كل يوم ^{بذلك}
 قال بانه المبدء والمعيد والمنشاء والمفزع لعدم القائل بالفضل
 او لان هذا دليل على اسلام القائل واما باعتبار ان يكون
 الاذاع بامره وادانته يدل على كونه متفيا وان طلع الشمس
 وغربها بامره تدل على كونه منشاء مبدءا ومعيدا وبيننا قس
 بان اسناد من على الجواز بقية اذاعه قبل الله ليس اقل
 من العكس كيف وفي الاصل حصر الجواز قبل الله وان يمكن
 دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غيره قوله باعتبار
 حقيقة الطرفين او محاذيتهما بقايتهم ان الاسلام بهذا
 الاستبان لا يتجاوز اثنين وهما ان يكون الطرفان حقيقيين
 او محاذيين لان القسمين الاخرين اعني ما يكون الطرفان
 مختلفين ليس بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة الطرفين
 ومحاذيته الاضطرار الصمان الاخرين الاول لان ليسا باعتبار

احد الطرفين الامرين من حقيقة الطرفين او بجانبيهما على
 ما يشعر به ارباب الاعتقاد كليهما حتى العباد ان يقربا
 حقيقة الطرف وبجانبية بافراط الطرف ويلفظ الواو
 الجواب ان تنبيح الفقه لهذا الاعتبار بمجتهده يلاحظ
 هذا الاعتبار في الصفة المجموع الاربعة سواء وجد هذا
 الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل من
 القسمين الارضيين لان الطرفين في مجموعهما حقيقتان
 او بجانبيان ولا يضر عدم تحقق اعتبار في كل منهما على
 ان الاقسام المذكورة هي ان يكون الطرفين حقيقتين او بجانب
 وان يكونا بجانبين وان يكونا مختلفين ولا شك في تحقق
 هذا الاعتبار في كل منهما ولا يقدح عدم تحققه في كل
 من القسمين المختلفين ولا يبعد ان يحمل قوله حقيقة
 الطرفين او بجانبيهما على معنى انضائهما في مجموع الامرين
 من الحقيقة والجانبية الى الطرفين لانضائهما في كل منهما
 على حدة وكان حق العبارة باعتبار حقيقة وبجانبية الطرفين
 الا انه كره للضاف اليه زمانية لاسيما لفظي كما كره للضاف
 بغيره وبذلك واما كلمة او فلا شأن الا انه لا يفتي الا ان

الامر ان قسم واحد وان المحفوظ المقيم انصاف الطرفين
 بالحقيقة او الجانبة لا يجامعا **قوله** على ما ذهب اليه
 المصنف واما ما ذهب اليه الكاكي من عدم اشتراط
 كون السو فعلا او في معناه فغير ظا لانه يجوز ان يكون
 السو جملة في وصفها بالحقيقة ^{في} اللغويين نزود لا تحا
 مضمرا بالكلية فيقتضي ان لا يوصف الجملة لها ولو نظر الى
 انه يجوز وصف الشيء بوصف اجرائه كما تقول ثوب اسما
 ونظفته اشباح واجزاء الكلمة مفردات يصح وصفها ايضا
 ابراهيم الاستعارات التمثيلية التي هي مكنية قطعا في قسم
 الاستعارة التي هي قسم من الجان اللغوي ربما يقتضي
 جواز وصف الجملة بذلك **قوله** وكل مفعول مستعمل بالتقدير
 بالمفعول لما مر انما انه لا يوصف المركب بالحقيقة المجاز
 بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف لها
 لاخذ الاستعمال في مفهومها **قوله** اي من جهة العقل
 خبير الى ان قوله عقلا تميز والعقل وان لم يصلح فاعلا
 للاستحالة لكونها ارضية لكن يمكنه صلوح العقل ^{فما}
 للاستحالة المتعلقة بمفعول الشيء محال الا ان الواجب

ان يكون الغير فاعلا اما نفس الفعل المذكور بخلاف ذلك
واما السعدية نحو امتلاء الاناء ماء فان الماء لا يصلح فاعلا
لا امتلاء بل الممتلئ وهو الماء لانه مال ولما لا لانه متحرك
ونحو ان الارض عيون فان العيون متحركة لا ممتلئة فمتحرك فيها
نحو امتلاء الاناء ماء **قوله** وظن ان هذا تكلف والحق
ما ذكره الشيخ قال في شرح الفتح ولما اظن ان كلام الشيخ
ازيد لا الصواب بالنظر لا يقتضيه الكلام اذ ليس المقصد
هنا الكلام في غير الاقدام وصيرورة على ما ترجم به الشيخ
دفعاً لما يتوهم من انهم اقرروا كلامه يعني ليس الموجود هنا اقلاماً
وتصريحاً بطلبه فاعل وانما هو متوهم مقدور للتحقق
للموجود هو القدم والصيرورة المهيأة لكلامه يعني انه
وان ذكر الاقدام والتصميم لكن لم يقصد بها الا الاقدام
والتصميم موصوفين غير جديدين وليس الموجود والموجود
الا القدم والصيرورة طائفة وادام يوجد الاقدام والتصميم
لم يطلب الفاعل ضرورة فلا يرد عليه ما نقل عنه في الخبر ان
انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذكوراً مقصوداً كان هناك
مجاناً لغوي والسند لا يحتاج عقل في الاسناد اذ لا شك
ان انتفاء المعنى والواقع لا يقدح في صحة استعمال اللفظ

فيه كما تقول الاقدام العلوم او الموهبة متلاوا واضح استعمال
الاقدام ومعناه مع انتفاءه لم يكن مجاز فيه نفسه قطعاً لا يقا
هذا على لفظ الاقدام استعمال ولا لفظ الموهبة على ما هو
استعانة تخيلية عند الكمال ولانه مجاز قطعاً لانه قياس مع
الفارق لانه استعمال اللفظ في معنى وهو يشبهه بالاقلام
الحقيقة وانه غير ما وضع له اللفظ الاقلام مجازاً بخلاف اللفظ
الاقدام فانه لم يستعمل الا في معناه الموضح له وهو الاقدام
الحقيقي اعتبر بوجده على سبيل الترميم دون التحقيق وانما
ذكر الاقدام واستعمل في اقدام الموهبة ولم يذكر القدم
مع كونه موجوداً بحققا الفاعل في اللفظ في مدخلية الحق
في القدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه الفاعلية و
جعل مقادماً ادلائاً في كل ما يحتمل القدم من القدم
بل انه هو المحصل له لاني الفاعل للاقدام هو المقدم الموهبة
واسانده اليه يكون حقيقة لانه في اعتبار الاقدام للعلوم
لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم في اعتبار غنية **قوله** وهذا
صحيح على ان المراد بعينه دفع ما ينفي الاسناد المجازي عند
المعنى انما هو اسناد الصفة الى الصفة في دأية لا الغلبة

الوصفة في عينة راضية فيجب ان يكون المراد بغير راضية
صاحب العينة لا يلفظ العينة وبطلانه ثم لصحة
ان يق هو في عينة راض صاحبها ووجه الدفع ان ضمير
راضية انما هو للعينة فالمراد بها واحد فاد اريد بها
الضمير صاحبها هو المراد بالعينة ايضا فيلزم ان يكون المراد
هو في صاحب عينة وبطلانه وظهوره بان قوله في
بناء على ان المراد بلفظ عينة المذكورة فيه اما نفس العينة
او غيرها بناء على اتخاذها والاول **قوله** وهذا الاول
بالقول لان الجواز عند المصنف انما هو اسناد الصائم الى
الضمير المستكر في العايد الى النهار فيجب ان يراد بالضمير
فلان لا يلفظ النهار ولم يصف الضمير لشيء حتى يلزم
اضافته الى نفسه وهذه المناقشة لا يجري ولا يبره هو
ظ واما صريح التمثيل بنهاره صائم في الجملة بناء على ان
المراد بها النهار والضمير واحد فاد اريد باحدها مضمرا
هو المراد بالاضمير ايضا **قوله** عند القائلين بان اسم الله
توقيف لانه الذي ما ذكره في الجواب عن هذا السؤال
بان التوقيف على الجمع انما يلزم ان لو قال السكاك بان

بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح
بل شائع عند القائلين بالتوقيف كما عند غيره فلو كان الاصل
ما زعم السكاك لم يكن كذلك **قوله** والجواب ان معنى هذه الا
عمر انما يتصور عليه انه اذا اريد المشتبه انما لا حقيقة
لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما لا حقيقة الى
المشتبه به الحقيقي لا الاتعالي ^{التي} لانه كان يصل بجل
الشيء اسد بطريق الاتعالي والتاويل لم يكن الاطلا ^{التي}
عليه حقيقة بل جاز على الاصح **قوله** وعدم الحادث ساق
على وجهه لا يق كان الحادث عدما سابقا عليه فلا يلزم
لاحق وقد عرهبها بما يدل على العلم اللاحق فان الحد
هذا سقاط فلا يخرج العلم السابق وهو الواقع هناك
اما التبعير بما يدل على العلم اللاحق فلان **قوله** فكانت ترك
عن اصله بغير بيان التركيب ليس على سبيل التحقيق كما قوله
فكانت ترك به ثم حذف بغير بيان الحذف ليس على سبيل التحقيق
ومعلوم عندك ان عدم الاثبات منحصر في الضمير اعني
الترك من الاصل بل احقر منه وهو ^{على} كذا
وعدم ملاحظة نية وقصد ولا شك ان ذلك ليس

بالاعتبار لانا نقول الاصل هو
العدم السابق

والا لم يبعد الاثبات فلا بد ان يكون احداهما
تحقيقا وغاية ما يمكن ان يق المراد من الترك
عن اصله ليس عدم الاثبات من الاصل

على التحقيق وإن كان عدم الامكان من الأصل على التحقيق
 لكن الثاني في دلالة الترك على هذا المعنى **قوله** وانما قال
 تخيل لأن العدول يتوقف على الكون سابقا في الحل الأول
 والاستقال عن ثانيا إلى الحل الثاني ليس بينهما هنا تحقفا
 أما الدلالة في اللفظ عند الله فلا تدل على العمل بالله عند
 الله بهذا العقل وأما الدلالة بناء على أنه قد استمر في العادة
 فهم المعلن من الألفاظ محققة أو محتملة وكأنه إنما اقتصر
 على بيان الثاني في هذا الكتاب لأنه أصح البين والدلالة
 بالغ وضوح الدلالة في اللفظ مع ظهور صفة العقل في
 الدلالة وتلقي الكلام في الدلالة اللفظية ولهذا لا يقوم
 إلا باللفظ ولما العقل شرط الدلالة فلا يلزم فيه **قوله**
 اقتصر على الثاني وإن كان بالقرع على وجهه لا يقتصر **قوله** لفظ
 أن ذكر الاحتراز قد وقع بآية غاية الأمر أن يلزم في صورة
 التبيين كون ذكره عبثا لكن لا يلزم من ذلك أن يلزم في
 هذه الصورة أن يقتصر الاحتراز عن العبث بل يجوز أيضا
 أيضا أن يقتصر التبيين من غير إخطار الاحتراز عن
 العبث بالبال قال في شرح المفاتيح لا يخفى أن كون القصد

القصد هذا المعنى أعني الخبر لا يصلح إلا أنه غير كونه **قوله**
 على الأمانة فيه وإن التمسك قد قصد أحدهما ولا يخطئ **قوله**
 بآية ومذكور في وجه الاعتقاد من الأمرين فلا يخفى **قوله**
قوله أو اظهار تعظيمه أوجب لفظ الأظهار وإن كان الحاصل
 من ذكر اسم يدل على التعظيم وهو نفس التعظيم أي الوصف
 بالعبادة لأن الكلام عند قيام القرينة على المسند إليه
 لو حلف باسمه الدال على التعظيم فهم من الكلام عند عدم
 ذكره فذكره يحصل اظهار التعظيم ويجوز أن يكون اظهار **قوله**
 عندما إذا كان الخبر دالا على التعظيم بأشياء على أنها
 المسند إليه بالقضاء عند قيام القرينة بهم التعظيم
 المدلول عليه بآيات الخبر إلى المسند إليه المقصود من القرينة
 فيحصل عند ذلك اظهار التعظيم **قوله** محققا أو تقدير
 إشارة إلى ما ذكرنا من الحاجة من أن التقديم اللفظي
 تحقيق نحو ضرب زيد ملامه وتعدى في خبره ملامه
 زيد فإن زيد وإن كان متأخرا لفظا لكنه مقدم تقديرا
 لأن منبه الفاعل قبل منبه المفعول والتقدم المصنوعي
 متماثل أحدهما أن يكون قبل الغير لفظا يظهر المصير بأن يكون

جزء مدلول اللفظ نحو قوله تعالى اعلو اهلها قرب التقوى لا
 الفصل يخص للصلد وهو جزمه والثاني ان المرجع مفهوما
 التام من سياق الكلام قبل الضمير كقوله تعالى ولا بد من لان
 الكلام صوب لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك عود
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اراده بقوله او فريضة حال
 التقديم الحكمي ان يكون المرجع متأخرا وليكن هناك ما يقتضي
 اعتبار تقديمه الا ذلك الضمير باعتبار ان وضعه على
 ان يعود الى مقدم فهذا المرجع متقدم حكما لوضع الضمير
 وذلك كالضمير للمهم المضمر عما بعد نحو قوله تعالى ولا بد
 ضمير الثاني والله الفتنة وانما تكتب مخالفة الوضع في
 هذا الضمير فحيثما كان المرجع وتبين انه في المضمر بذلك
 شيء منهم او لا حتى يتوقف نفس السامع الى القول عليه ثم
 بذكر المرجع قال ابن الحاجب وضع التقديم حكما اذا
 فصلت الالهام للتعظيم متعقب المرجع في هذا ولم
 تصرح به ليحصل التعظيم بتقديم الميم ثم ذكر المرجع هذا
 المتعقل في حكم التقديم والاول ان يجعل التقديم الحكمي اعم
 من ذلك حتى يتناول ما هو في وضرب زيد على مذهب

مذهب البصريين بان التقديم الحكمي ان يكون هناك شيء يقتضي
 تقديم المرجع تعقلا فيجعله في حكم التقديم وفي صورة التام
 انما ضمير الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال
 في المحل المذكور فاقضى ذلك تعقل المذكور سابقا على الآخر
قوله كان وضع المعاني قال الشيخ الرضي رضي الله عنه لم يزل
 يعلم المعرفة ما وضع لشيء بعينه ان الواضع قصد وضعه
 واحدا صريحا والاول لم يدخل في حد المعرفة غير الكلام او اللفظ
 الضمير واسم الاشارة والموصول والمعرفة باللام والمضاف اليه
 اصدها يصلح لكل معاني وقصد المستعمل بل اردوا ما وضع
 ليعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا
 للواضع كافي الاعلام او لا كما في غيرها ولما قالوا ما وضع
 لاستعماله في شيء بعينه كان اصرح والله المحقق ان على
 ان معناه ما هو للمعروف الظاهر والمضمر لغزاة وضعت
 لكل معاني وضعا عاما باعتبار ان ملحوظ الواضع في وضعه
 للمعانيات امر عام لكونه متكلما او مخاطبا او غائبا او شاعرا
 اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضع قوله قوله
 الخطاب مع معاني قال في قول السكاكي رضي الله عنه ان



يكون مع معان بقا طبعه وهذا الخطاب له لا مخاطب
 فوق العبارة هنا على قوله كلامه ترك الخطاب لمعاني
 مع ان المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعاني فالمتأ
 ان يصح الضمير اليه ثم كلام السكاكي يحتمل وجه آخر
 لا يتصور عليه ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معان يكون
 لا بالخطاب وكلامه لا يحتمل ذلك • هذا والاولى
 ان يقابل المترى بمترى اليه فيكون ترك الخطاب الى
 غير المعاني والخطاب ثم الكتاب بعون الله الملك الوهاب
 فخاص شهر صفر للظفر في سنة الف وثمانين وتسعة عشر
 من الهجرة النبوية عليه واله الف الف سلام وبخية
 بيد الصمد الجاني سفي جيب الله غفر الله له ولوالديه

المؤمنين والمؤمنات يوم

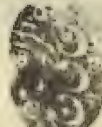
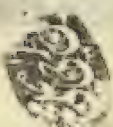
يقوم الحساب و صلى الله

على محمد وآله

الطاهرين

صلى الله عليه وآله وسلم

الحمد لله الذي جعل





بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من

بسم الله الرحمن الرحيم

في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من
 في العلم ما هو في علمه من



101

100

101

201

٩٢٨

خطی

٩٢٨
خطی